المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية
تخصص الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر

مكافحة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي

دراسة حالة الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب:
تواتي يعقـوب

إشراف الأستاذة:
أ/ العـــاقل رقية

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/ كمـــال بوشرف	.....	رئيسا
أ/ رقيـــة العـــاقل	.....	مشرف ومقرر
أ/ وسيـلة لوجـــاني	.....	عضو مصحح

السنة الجامعية
2015/2014

شكر

إن قلت شكرا فشكري لن يوفيكم حقا، سعيتم فكان السعي مشكورا،
إلى الأستاذة: العاقل رقية

أتقدم لكم بخالص الشكر والامتنان على ما بذلتموه
من جهود مباركة في انجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذتي، وخاصة أعضاء لجنة المناقشة
الموقرين، على ما تكبدوه من عناء في قراءة مذكرتي المتواضعة
وإغنائها بمقترحاتهم القيمة

إخوتي وأخواتي في المدرسة شكرا على الدعم الكبير و اللحظات
الجميلة...

شكرا للزملاء عباس وعبد الحق .. تقدير وعرفان...

إهداء

إلى من كانت عيـــناها نجومـا ترافـقني في مسيرة حيـــاتي...

إلى من شـــاطرتني أحـــزاني وأفـــراحي...

إليك أمـــــــــــي الحبيـــبـة

إلى من تعب وكد في سبـــيل منحـــي الطمأنيـنة والأمـــان...

إلى من قدم لي النصـــــح والإرشـــاد...

إلى والـــدي العـــزيز، أدامهما الله لـــي وأطـــال في عمـــرهما

إلى إخـــوتي و أخـــواتي، وكل الـــعائلة...

إليهم جميـــعا أهـــدي عمـلي المتـــواضع هذا

راجـيا من الله الإطـــالة بأعمـــارهم ليرو ثـــمرة جهـــدهم

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف عند ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالمغرب العربي بصفة عامة والجزائر على وجه الخصوص، كما تسعى إلى إبراز أشكال الهجرة غير الشرعية التي تعرفها الجزائر، و الأسباب التي تقف وراءها، حيث كان لهذه الظاهرة انعكاسات على مختلف الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الأمنية...إلخ، سواء بالنسبة للدول المصدرة أو المستقبلة.

و تسعى الجزائر لمواجهة الهجرة غير شرعية على الصعيدين الداخلي و الخارجي، داخليا من خلال تعديل قانون العقوبات سنة 2009 والذي ينص بعقوبات في حالة مغادرة الإقليم الجزائري بصفة غير شرعية، و اعتماد عدة سياسات بهدف مواجهة تفشي و استمرارية الظاهرة، أما خارجيا فقد أبرمت مجموعة من الاتفاقيات الثنائية وصادقت على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال مكافحتها.

و تبقى جهود الجزائر متواصلة لمواجهة الهجرة غير شرعية باعتماد العديد من الإجراءات التنظيمية بالتعاون مع دول المنطقة و منظمات دولية تهدف لتقليص و محاربة هذه الظاهرة و ما ينجم عنها.

Résumé

Cette étude a pour but projeter la lumière sur le phénomène de l'immigration clandestine dans le Maghreb en général et l'Algérie en particulier , elle cherche également à mettre en évidence les formes d'immigration clandestine en Algérie et ses raisons . dont on trouve ses impacts sur les différents niveaux sociaux, économiques , politiques , la sécurité ... etc , que ce sois pour les pays exportateurs ou récepteurs .

Et l'Algérie cherche à contrer l'immigration à la fois interne et externe. Interne grâce à la modification du Code pénal de 2009 , qui prévoit des sanctions en cas de quitter le territoire algérien illégalement , et l'adoption de plusieurs politiques afin de faire face à l'épidémie et la continuité du phénomène. tandis que l'extérieur, Algérie a conclu une série des accords bilatéraux et ratifié un certain nombre de conventions et traités internationaux dans le but de combattre ce phénomène.

Efforts de l'Algérie continus pour lutter contre l'immigration illégale en adoptant de nombreuses procédures réglementaires en coopération avec les pays de la région et les organisations internationales visant à réduire et à lutter contre ce phénomène et ses causes.

Abstract

This study aims to look over the phenomenon of illegal immgration in the Maghreb and notably in Algeria , as it intends to show the kinds of illegal immigration that Algeria witnesses as well as its causes. this phenomenon had some reflections at the different social, economic, political and security levels and so on… whether for the countries which send out or the ones which receives.

Algeria,then, aims to face illegal immigration at both internal and external levels .Internally by amending the law of penalties in 2009 which stipulates penalties in case of leaving the Alegerian territory illegaly ,in addition to adopting many policies inorder to face the outbreak as well as the continuation of this phenomenon However,externally, a range of bilateral treaties were concluded,besides,several treaties and international agreements were endorsed to fight illegal immigration .

The efforts of Algeria are continuous for the sake of fighting illegal immigration by adopting a lot of organizational procedures in cooperation with the countries of the region and the international orgnizations which aim to decrease and fight this phenomenon as well as its consequences.

قائمة المختصرات.

ط..... الطبعة

ص..... الصفحة.

ع..... العدد.

ج.ن.ع.ع.أ..... جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

غ.م..... غير منشورة.

د.ك..... بدون كاتب.

د.س..... دون سنة النشر.

د.د..... دون دار النشر.

مقـــــدمـة

تعد الهجرة كأحد عناصر النمو السكاني، ظاهرة اجتماعية قديمة ترتبط بعدة أبعاد اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وسياسية وأمنية، وتتجه تيارات الهجرة عادة إلى المناطق التي تتوفر فيها فرص العمل، وتخلوا من النزاعات والحروب الأهلية، أو تلك التي تتأثر بالجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية.

ومنذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين ازدادت معدلات الهجرة الغير مشروعة، من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية بحثا عن فرص العمل، كما أصبحت الهجرة الغير مشروعة إحدى القضايا التي تشغل تفكير المسؤولين في الدول والمنظمات والباحثين والمهتمين بدراسات الهجرة، وعقدت العديد من المؤتمرات والندوات العلمية، التي تناولت الهجرة الغير شرعية من حيث أسبابها والآثار المترتبة عنها والسياسات الخاصة بالحد منها، وبالنظر إلى موقعها الجغرافي للجزائر باعتبارها بوابة إفريقيا، فهي تشهد كغيرها من بلدان المغرب العربي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت تمثل بلد عبور ومرور لموجات الهجرة غير الشرعية القادمة من بلدان الساحل، كما أسهم اتساع شريطها الحدودي البري في أن تكون قبلة للمهاجرين غير الشرعيين نحو الشمال بحثا عن حياة أفضل، كما أدى العدد المتزايد للجاليات الأجنبية، وخاصة الإفريقية منها، على الأراضي الجزائرية إلى استفحال الجريمة المنظمة والإرهاب فضلا عن انتشار الكثير من الأوبئة والأمراض والآفات الاجتماعية.

وفي ظل تنامي هذه الظاهرة الخطيرة ظهرت العديد من الجماعات المنظمة اختصت في تهريب المهاجرين واتخذت من هذا العمل الإجرامي مصدر دخل وفير، وهي تتولى نقل المهاجرين غير الشرعيين إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط، كما ساهمت التحولات التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، وسياسة الانفتاح التي انتهجتها الجزائر في السنوات الأخيرة؛ والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية، في جعل الأجانب يرغبون في الاستثمار والعمل في الجزائر، كما دفعت بالمهاجرين السريين إلى الاستقرار فيها.

كل هذه العوامل مجتمعة، جعلت الجزائر تتخذ جملة من التدابير التي تهدف إلى تأمين حدودها وضبطها من خلال مراقبة دخول وخروج الأجانب ومنع المتسللين، وتنظيم إقامتهم، وطرد كل أجنبي يشكل وجوده تهديدا للنظام العام ولأمن الدولة، أو يدخل بصفة غير شرعية إلى أراضيها، ومكافحة تهريب المهاجرين.

وبغية معالجة الهجرة غير الشرعية استحدثت الجزائر جملة من الآليات القانونية لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة تضمنتها جملة من التشريعات ويأتي في مقدمتها القانون رقم 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، والقانون رقم 01/09 المعدل لقانون العقوبات، فضلا عن تشريع العمل المتعلق بتشغيل العمال الأجانب، كما انتهجت سياسة اقتصادية توجهت إلى مختلف الشرائح الاجتماعية من اجل امتصاص البطالة وتحسين الظروف المعيشية للأفراد.

الإشكالية

تتميز ظاهرة الهجرة الغير الشرعية بتعقد وتشعب العناصر المكونة لها، مما أدى إلى تعدد القراءات فهي في البداية كانت ظاهرة اجتماعية ثم تحولت إلى مسألة أمنية تهدد امن واستقرار الجزائر من جهة وتشكل تهديدا أمنيا للأفراد والمجتمعات، فلجوء المهاجر غير الشرعي إلى المغامرة بطريقة غير شرعية للوصول إلى الضفة الأخرى يجعله بطريقة غير مباشرة يتورط في جرائم مختلفة كالمتاجرة بالمخدرات والتزوير غيرها من الجرائم التي يضطر المهاجر غير الشرعي لممارستها، وهذا فقط من أجل الوصول والبقاء في الوجهة التي يرغب فيها وعدم إرجاعهم للدولة الأصل، وهو ما جعل هذا النوع من الهجرة يزعج الجزائر كونها دولة مستقبلة ومصدرة وعابرة، وهي تبذل كل الجهود في التصدي لهذه الظاهرة وفي هذا سياق يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل التدابير والآليات التي توظفها الجزائر لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

الأسئلة الفرعية.

- ما هي أشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر؟
- ما هي الأسباب والدوافع الجوهرية التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية ؟
- فيما تتمثل انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

الفرضـــــيات.

الفرضية المحورية:

تسعى الجزائر وفق آليات قانونية وتدابير اقتصادية وأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

الفرضيات الفرعية:

- الجزائر دولة عبور واستقبال وتصدير للمهاجرين غير الشرعيين.
- تقف هشاشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وراء ظاهرة الهجرة الغير شرعية.
- تختلف انعكاسات الهجرة غير الشرعية باختلاف موقع الدولة، مستقبلة كانت أم مصدرة.

منهج الدراسة

بما أن بحثنا يهدف للكشف عن الآليات المتخذة في الجزائر للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، استوجب علينا اختيار المنهج الوصفي التحليلي، بحكم عرض المعلومات والبيانات المتعلقة بمختلف القوانين والمعاهدات من جهة، وتحليلها بطريقة علمية و موضوعية من جهة أخرى، لإبراز الجهود التي تقوم بها الجزائر في مجال المكافحة وبالتالي الوقوف على مدى نجاح الآليات المتخذة في الجزائر.

وبما أن الظاهرة تتميز بتعدد الأبعاد والأسباب، مما يؤدي إلى تعدد المداخل المنهجية لدراستها، من سياسية واقتصادية إلى اجتماعية وأمنية، لذلك سوف نعتمد بدرجة أولى على المنهج الوصفي والمتمثل في دراسة حالة، الذي يدرس الحقائق المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة وتشخيصها وجمع البيانات اللازمة عنها لتفسيرها والكشف عن الجوانب التي تحكمها. استخدمنا منهج دراسة الحالة من أجل الوصف الدقيق و المعمق

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية موضوع مكافحة الهجرة الغير شرعية في عدة نقاط يمكن إدراجها فيما يلي:

- موضوع الهجرة الغير شرعية يتعلق باستنزاف طاقة بشرية تهدد امن وتنمية الدولة في مختلف المجالات لابد من احتوائها بتوفير كل الاحتياجات سواء كانت الدولة تعتبر مصدرة أو مستقبلة أو عابرة، وقد تجتمع كلها أو بعضها في نفس الدولة.
- إبراز خلفيات الهجرة غير الشرعية وارتباطها الوثيق مع الجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالبشر
- التركيز على مختلف الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في مكافحة الظاهرة، لاكتشاف الثغرات ومن ثمة السعي إلى تداركها.

أهداف الدراسة

- تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة الغير شرعية في الجزائر وتمييزها عن ما يرتبط بها من ظواهر.
- الوقوف على أسباب ظاهرة الهجرة الغير شرعية في الجزائر.
- تحديد منافذ العبور المختلفة للمهاجرين الغير شرعيين .
- الوصول إلى طرق وآليات التصدي إلى الهجرة الغير شرعية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع

من خلال ما سبق ذكره، هناك عدة أسباب دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي.

أسباب ذاتية:

- ميولي الشخصية لدراسة هذه الظاهرة باعتبارها تشكل موضوع الساعة من حيث وسائلها ومسالكها وخاصة الفئة التي تقوم بها كونها أصبحت تشمل كل الشرائح الاجتماعية شباب من الذكور والإناث وحتى الأطفال.
- فضولي في معرفة الأسباب التي تدفع بالشباب الجزائري للهجرة غير الشرعية، رغم كل الصعوبات والمخاطر التي يتلقونها، ومن ثمة استخدام منطق لتبريرها او تجريمها.
- محاولة فهم ظاهرة تسلل الأفارقة من مختلف الجنسيات إلى الجزائر و وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني.
- من بين الأسباب الذاتية التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع كونه يدخل ضمن تخصصي "الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر" والذي دفعني أكثر إلى معالجة هذا الموضوع هو ارتباطه ارتباطا وثيقا بالأمن في المتوسط ودول المغرب العربي خاصة وهو ما يسمح لي بالإلمام أكثر بالعناصر والمعارف التي تبدو غامضة في المنطقة المغاربية.

أسباب موضوعية

- مسالة الهجرة الغير شرعية تثير عدة قضايا ومسائل تستلزم الدراسة ، وكذلك كون الهجرة الغير شرعية تعتبر من بين التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر والمنطقة المغاربية باعتبارها من أهم القضايا المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والضفة الجنوبية، الأمر الذي يمنح هذا الموضوع أهمية في السياسة الخارجية لهذه الدول.
- التعرف على أهم انعكاسات الهجرة غير الشرعية بالنسبة للدولة المصدرة والمستقبلة، وتفعيل الإجراءات الوقائية للتصدي لها.
- ومن جهة أخرى هذا الموضوع يسعى إلى تسليط الضوء أكثر على التشريع القانوني الجزائري ومختلف الجهود الاقتصادية والأمنية لمكافحة هذه الظاهرة .

إطار الدراسة

تعتمد الدراسة على مدة زمنية محدودة، تبدأ من سنة 1995 إلى وتمتد إلى يومنا هذا، حيث أن المجال الزماني تم اختياره على أساس السياسة الجزائرية في التشغيل عبر إنشاء العديد من الهياكل والبرامج لفائدة مختلف الشرائح الاجتماعية ومن أجل امتصاص البطالة، أما الإطار المكاني فهو يركز خاصة، على الجزائر باعتبارها الحالة المدروسة، والدول المغاربية كل من (المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا والصحراء الغربية) وفي المقابل دول جنوب أوروبا باعتبارها الدول المستقبلة خاصة ايطاليا، فرنسا وإسبانيا.

الدراسات السابقة

- محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** (مخاطر واستراتيجيات المواجهة)2014.

استعنت بهذا الكتاب الذي قام به مجموعة من الباحثين الجزائريين في مجموعة من النقاط تركزت أساسا في المفاهيم النظرية للهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى الآثار والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للهجرة غير الشرعية ودور المؤسسات الدولية للحد منها.

- رقية العاقل، **إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غ.م (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات السياسية والعلاقات الدولية، 2008)

كما اعتمدت من خلال هذه المذكرة من خلال إبراز الأسباب الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية التي تدفع بالمواطنين الأفارقة إلى الهجرة باتجاه دول ضفتي غرب المتوسط ، وانعكاساتها على الأمن في المنطقة.

- ساعد رشيد ، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة محمد خيضر، كلية العلوم السياسية بسكرة 2012/2011.

كما اعتمدت على هذه المذكرة في تناول الأسباب والدوافع التي تقف وراء تزايد وتيرة الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر ونطاقها المكاني من خلال الاسترشاد بالأرقام والإحصائيات، ودور الحكومة الجزائرية في إقرار السياسات والآليات الكفيلة بمكافحتها.

- الأخضر عبد الدهيمي ، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر** جامعة ن ع ع أ فيفري 2010. كما تطرق هذا البحث إلى تشخيص الهجرة غير الشرعية في الجزائر مع إبراز أهم الدوافع والانعكاسات للهجرة غير الشرعية والإجراءات القانونية والتنظيمية والأمنية لمكافحتها

<u>تحديد المفاهيم</u>

تعتمد الدراسة على جملة من المفاهيم التي تعد أساسية في إثراء هذا البحث مثل الهجرة ، المكافحة، المغرب العربي.

1- الهجرة.

هي" عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة به بصفة دائمة أو مؤقتة وباختلاف دوافع الهجرة تختلف أنواعها، كالهجرة السرية أو غير الشرعية و التي يعرف عن مهاجريها (غير الشرعيين) عدم احترامهم ولا التزامهم بالالتزامات والشروط الموضوعة من قبل الدولة المتواجدين بها،

والخاصة بدخول و إقامة الأجانب، و هناك المهاجرون العابرون الذين، ينتقلون بصفة شرعية أو غير شرعية إلى دولة تكون ممرا للانتقال إلى دولة أخرى"[1]

هي حركة سكانية يتم فيها انتقال الفرد أو الجماعة من الموطن الأصلي إلى وطن جديد يختاره نتيجة لأسباب عديدة، وتتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم، بصورة مؤقتة أو دائمة، وهناك من يصنف الهجرة إلى نوعان:

أ- الهجرة القانونية:

هي التي يقوم فيها الأفراد بتقديم طلبات الهجرة باختيارهم وفق شروط ومعايير معينة، وإذا توفرت هذه الشروط حصل الشخص حلى حق الإقامة وتكون كافة الحقوق مكفولة لهذا المهاجر .

ب- الهجرة غير القانونية:

هي الهجرة التي تتم عن طريق التسلل أو طريق غير مشروع مثلما يحصل للمهاجرين في شمال إفريقيا حيث يستخدمون كل الطرق غير الشرعية للوصول إلى أوروبا.[2]

كما تشير الهجرة إلى انتقال الناس من دولتهم الأم إلى دولة أخرى، ويكون عادة طلبا للعمل، والأجور الأفضل والانضمام إلى أفراد الأسرة أو الهروب من ظروف المعيشية صعبة.[3]

2-مكـــــافحة الهجرة غير الشرعية:

هي مختلف الإجراءات والآليات التي تسمح بالحد من الهجرة غير الشرعية، وقد تكون هذه الترتيبات وقائية من اجل تفادي انتشار الظاهرة، أو إجراءات علاجية للتصدي لها سواء كانت آليات اجتماعية، اقتصادية، القانونية أو سياسية وأمنية.

---

[1] رقية العاقل، **إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غ.م (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات السياسية والعلاقات الدولية، 2008) ص 26.

[2] مجدي احمد محمد عبد الله، **الاغتراب والهجرة غير الشرعية** (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2013) ص 234-236.

[3] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ط.01، 2004) ص 330.

3- المغرب العربي:

المغرب العربي وتعرف كذلك باسم المغرب الكبير أو المنطقة المغاربية، تقع دول المغرب العربي في شمال أفريقيا ممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي هي منطقة تشكل الجناح الغربي للوطن العربي وهي تتألف من خمسة دول (الجزائر، المغرب، تونس،ليبيا وموريتانيا)، أنشأت هذه الدول في 17 فيفري 1989 تكتلا إقليميا من خلال التوقيع على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

4- الدولة المصدرة.

هي الدولة التي يهاجر منها الأفراد كمنطقة انطلاق إلى دولة أخرى وهي تعد بمثابة البلد الأصلي لهؤلاء المهاجرين، وتعد الجزائر دولة مصدرة للمهاجرين الجزائريين غير الشرعيين.

5- الدولة العابرة.

هي الدولة التي يستقر فيها المهاجرين غير الشرعيين –الذين يأتون من دول أخرى- مدة زمنية إلى غاية عبورهم إلى دولة المقصد التي يرغبون بالهجرة إليها، وتعد الجزائر بلد عبور للأفارقة من مختلف الجنسيات.

6- الدولة المستقبلة.

هي الدولة التي تستقبل هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين وعادة ما تكون دولة غنية مقارنة مع البلدان الأصلية لهؤلاء المهاجرين، والجزائر تعد دولة مستقبلة لبعض المهاجرين الأفارقة.

تقسيم الدراسة

سنتناول هذه الدراسة من خلال تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول نتطرق في **الفصل الأول** إلى تعريف الهجرة والنظريات المفسرة لها وتمييز الهجرة غير الشرعية عن ما يشابهها من مفاهيم واهم مسالك الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي، أما في **الفصل الثاني** نتناول أهم أسباب وانعكاسات الهجرة غير الشرعية في الجزائر ومختلف الآليات الوقائية منها، وفي **الفصل الثالث** نتعرض إلى مجهودات الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال النصوص القانونية والآليات الاقتصادية والأجهزة الأمنية والتنظيمية المختلفة، بالإضافة إلى مختلف الاتفاقيات الثنائية والدولية.

الفصل الأول

مفاهيم ومعالم الهجرة غير الشرعية

يعد الانتقال السكاني من مكان لآخر من الظواهر القديمة الملازمة لنشاط البشر، بحثا عن حياة أفضل، كما أنها وليدة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأفراد، غير أن تطور مفهوم الدولة وظهور الحدود الجغرافية والسياسية لها، أصبحت الهجرة مقيدة بشروط وقوانين تضبطها سواء في دول المصدر أو دول الاستقبال، ومع تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين شعوب الدول الفقيرة إلى الدول الغنية أو بين شعوب الدول غير المستقرة إلى الدول المستقرة وما ترتب على ذلك من مخاطر انسانية واقتصادية وأمنية وسياسية أصبحت الهجرة غير الشرعية واحدة من القضايا الشائكة التي تواجه صناع القرار في كثير من الدول، بل إنها أصبحت ظاهرة عالمية الأمر الذي أدى إلى إيجاد عدة نماذج واطر تحليلية تحاول إعطاء نظرة شاملة لتفسير ظاهرة الهجرة وحركة تنقل الأشخاص من خلال زوايا مختلفة، ومن اجل بيان حقيقة الهجرة.

لذلك سنتناول في المبحث الأول مفهوم الهجرة غير الشرعية من خلال تعريف الهجرة وتحديد أنواعها، ثم تمييز الهجرة غير الشرعية عن بعض المفاهيم المشابهة، أما المبحث الثاني سنتطرق إلى مختلف النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة مع إدراج بعض النماذج النظرية المفسرة لها ، وفي الفصل الثالث نبرز أهم خصائص المهاجرين الغير شرعيين، مع تحديد أشكال الهجرة غير الشرعية من منظور مصالح شرطة الحدود الجزائرية بالإضافة إلى أهم معابر المهاجرين غير الشرعيين في المغرب العربي.

- **المبحث الأول : مفهوم الهجرة الغير شرعية**
- **المبحث الثاني : الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة**
- **المبحث الثالث: أشكال ومسالك الهجرة الغير شرعية**

المبحث الأول: مفهوم الهجرة الغير شرعية

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين أبرز الظواهر التي تناولها المتخصصون في علوم شتى كعلوم السياسة والاقتصاد والتاريخ والاجتماع والنفس والاقتصاد والجغرافيا والأمن والخدمة الاجتماعية والقانون في محاولة من هذه العلوم لدراسة وفهم هذه الظاهرة ذات الجوانب المتعددة.

المطلب الأول: تعريف الهجرة.

تعتبر الهجرة بصفة عامة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية القديمة المختلفة ، ويرجع لها الفضل في بناء الكثير من الدول والمجتمعات في عالمنا هذا ،وكان لها دور محوري مهم في دعم الإثراء الحضاري والتواصل الاجتماعي والثقافي بين كافة المجتمعات إضافة إلى إسهامها وبشكل مؤثر في الجوانب السياسية والاقتصادية في كافة المجتمعات بمختلف طوائفها وأعرافها وجنسياتها.

1- تعريف اللغوي الهجرة:

في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل والهجرة هي الخروج من ارض إلى ارض ، واصل الهجرة عند العرب هي خروج البدوي من باديته إلى المدينة ، و يتسع المعنى إلى تكون ارض المغادرة معنوية وليست طبيعية، فيقال هجرت الشيء هجرانا أي إذ تركته و أغفلته، في قوله تعالى : " وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا"[1*]

والهجرة اسم من فعل هجر يهجر هجرانا، نقول هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من ارض إلى ارض ومفارقة البلد إلى غيره.[2]

وإذا كانت اللغة العربية لا تميز بين أنواع الهجرة حيث نجد أن لفظ الهجرة شامل لكل الأنواع إلا ما تعلق منه بالهجرة الداخلية التي يطلق عليها اصطلاح "النزوح" والهجرة غير الإرادية التي يطلق عليها لفض

---

[1] زروق العربي ،**ظاهرة الهجرة غير الشرعية –الانعكاسات وآليات المواجهة** تحرير (محمد غربي و أ.سفيان فوكة و أ.مشري مصري) **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر البيض المتوسط** (الجزائر– ابن النديم للنشر والتوزيع ، ط.01، 2014) ص 15.

[*] **سورة النساء ، الآية 100.**

[2] ساعد رشيد ، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غ.م (جامعة محمد خيضر– بسكرة كلية العلوم العلوم السياسية 2012/2011) ص 13.

"الهجرة القسرية" وكذلك التهجير الذي يعني الإرغام على الهجرة ، وهذا خلافا لما نجده في اللغة الفرنسية أين تنقسم الهجرة إلى لفظين :

اللفظ الأول Immigré : وهو الشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة المستقبلة.

اللفظ الثاني Emigré : وهو الشخص الذي يغادر إقليم دولته إلى بلد آخر.[1]

أما في اللغة الانجليزية هناك ثلاثة ألفاظ تفرق من خلالها بين أنواع الهجرة.

اللفظ الأول: IMMIGRATION التي تعني الهجرة **الوافدة** أي الأشخاص المهاجرين من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أجنبية بغرض اتخاذ هذه الأخيرة مقرا دائما.

اللفظ الثاني: ÉMIGRATION التي تعني الهجرة **النازحة**؛ أي الأشخاص يتركون دولتهم الأصلية أو الدولة التي كانوا فيها من اجل الاستقرار في دولة أخرى.

اللفظ الثالث: MIGRATION وتعني جميع حركات التنقل التي تحدث **داخل** حدود الدولة معنية.[2]

2 – التعريف الاصطلاحي للهجرة:

يشير مفهوم الهجرة في عالم الاجتماع إلى ظاهرة ديمغرافية تمثل حركة بعض السكان أو انتقالهم من موقع أو مكان إلى آخر، بحثا منهم على وضع أفضل اقتصاديا كان أم أمنيا أم سياسيا، وقد تكون في شكل هجرة أفراد أو جماعات، طوعا أم كرها.

ووفقا لقسم السكان بهيئة الأمم المتحدة تعد الهجرة ظاهرة جغرافية تشير إلى حالة انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، ينتج عنها تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد.[3]

---

[1] Abdel Fattah Mourad Partie .**Dictionnaire Mourad des termes juridiques**. économique et commerciaux 02em Partie , Lieu et Année de publication non spécifies . pp 944-945

[2] حدادي دونية ، **النظام القانوني لجريمة الهجرة غير الشرعية _الجزائر نموذجا** ، غ.م (الجزائر جامعة بجاية– كلية الحقوق، القانون الخاص ، جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية – السنة الجامعية 2013/2012) ص 10.

[3] عبد الله احمد عبد الله المصراتي ، **الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي** (ليبيا ، دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بن غازي http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/ResearchesCenter/studiesmagazine/Archive/1435/Documents/em_dar_59_6.pdf) ص 199.

وتعرف الهجرة عموما، فيما أوردته المنظمة العالمية للتجارة، بأنها "تنقل شخص أو مجموعة الأشخاص، سواء بين البلدان أو داخل نفس البلد بين مكانين فوق ترابه، ويشمل مفهوم الهجرة جميع أنواع تنقلات الأشخاص بتغيير محل الإقامة المعتاد، أيا كان سببها وتركيبتها ومدتها "[1]

3- التعريف القانوني للهجرة:

يعرف فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى، ومن هذا التعريف نجد أن فقهاء القانون الدولي قد اعتدوا بنية المهاجر وعلى ذلك فإذا ترك الإقليم ونيته العودة إليه بعد أي مدة كانت طويلة أو قصيرة فلا يعتبر من وجهة نظر الفقه هجرة؛

كما تعرف على أنها انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى للإقامة الدائمة، على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقرا وسكننا مستديما.[2]

الهجرة من الناحية القانونية فإننا نجد أن المهاجر يعني الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها.

هذا التعريف يجمع بين مفهوم المهاجر والأجنبي في حين أنهما مختلفان، فمفهوم الأجنبي هو ذو أساس قانوني ضيق يعتمد على معيار الجنسية في حين أن مفهوم المهاجر أوسع، فالأجنبي هو الشخص الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يقيم بها، واعتمادا على معيار الجنسية فإن المهاجر الذي له جنسية دولة الإقامة لا يكون أجنبيا ولكن يبقى مهاجرا، وهكذا فإنه ليس كل مهاجر أجنبي إذا تحصل على جنسية دولة الإقامة، كما أنه ليس كل أجنبي مهاجرا كما هو الحال بالنسبة للسائح مثلا أو المسافر في مهمة عمل.[3]

---

[1] حسينة شرون ، **الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم** (مجلة الاجتهاد القضائي الجزائر العدد 08) ص3.

[2] احمد رشاد سلام، **المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة الغير مشروعة** (الرياض، ج ن ع ع أ ندوة الهجرة غير الشرعية –في 2010/02/10 م) ص04.

[3] ختو فايزة ،**البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010**، رسالة الماجستير غ.م (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية- 2011/2010) ص 39.

المطلب الثاني: أنواع الهجرة.[1]

أهم معيار يمكن اعتماده للتمييز بين أنواع الهجرة، هو الجانب القانوني، وذلك بالنظر إلى الآثار المترتبة عليها، ومن هنا يمكن تقسيم الهجرة إلى هجرة القانونية والغير قانونية.

أولا: الهجرة القانونية: وهي الهجرة التي تتم بطرق قانونية وبما نسمح به الأنظمة وقوانين الدولة سواء كانت مصدرة أو مستقبلة، وتصنف إلى عدة أنواع حسب معايير معينة كالآتي:

1 – الهجرة من الناحية النفسية.

تصنف الهجرة من الناحية النفسية حسب المحك السيكولوجي إلى شكلين أساسيين.

أ- **الهجرة الإرادية (الطواعية، الاختيارية)** : وهي الهجرة التي تلعب إرادة الفرد فيها دورا أساسيا حيث يتخذ قرار الانتقال من مكان إلى آخر بعيدا عن أي ضغط أو إجبار رسمي ، وتسمى بالهجرة الايجابية.

ب- **الهجرة القسرية (الإجبارية)** : هي الهجرة التي تنعدم فيها حرية الفرد في اتخاذ القرار، حيث يخضع الأفراد والجماعات إلى قوة خارجية، ويطلق على هذا النوع أيضا التهجير أو الإخلاء أو الهجرة السلبية، كما يمكن إضافة نوع ثالث يتوسط هاذين النوعين وهي **الهجرة الاضطرارية** والتي توجد بسبب وجود ظروف اقتصادية واجتماعية أو سياسية قاهرة تلزم الأفراد إلى الهجرة.

2 – الهجرة حسب الزمن: وتكون إما هجرة مؤقتة أو هجرة دائمة.

أ- **الهجرة الوقتية:** هي هجرة تكون لفترات محدودة من الزمن قد تكون اقل من سنة.

ب-**الهجرة الدائمة:** وهي التي تشمل المهاجرين الذين يستقرون في الدولة المستقبلة بشكل دائم، ولا يرغبون في العودة إلى بلدهم الأصلي.

3 – الهجرة حسب العدد: وتكون إما فردية أو جماعية

أ- **الهجرة الفردية:** هي الهجرة التي يقرر فيها الفرد الانتقال من موطنه إلى مكان آخر سواء داخل البلد وإلى بلد غير موطنه الأصلي تحت تأثيرات مختلفة.

[1] نصيرة صالح، **اثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج (دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج)** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستيرغ.م (جامعة الجزائر، في علم النفس 2011/2010) ص145.

ب- **الهجرة الجماعية:** هي تنقل مجموعة من الأفراد والجماعات من بلدهم إلى مكان آخر في بلدهم أو إلى بلد آخر، قد تكون هجرة اختيارية أو هجرة إلزامية، مؤقتة أو دائمة.

4 – الهجرة حسب المعيار السياسي: تصنف إلى هجرة خارجية (دولية) وهجرة داخلية.

أ- **الهجرة الخارجية (الدولية):** والتي تتم عن طريق انتقال الناس من دولة إلى أخرى وتحدث في اتجاهين:

- من الوطن إلى الخارج وتسمى بالنزوح
- من الخارج إلى الوطن وتسمى الوفود.

ب-**الهجرة الداخلية:** تمكن الهجرة الداخلية في التحركات السكانية التي تحدث داخل الدولة والتي غالبا ما تحدث بين الريف والمدينة لما تتوفر عليه هذه الأخيرة من فرص العمل والخدمات المختلفة والشركات الصناعية ...الخ، على عكس الريف الذي تنعدم فيه عوامل جذب السكان كقلة الجور وتدهور المستوى المعيشي وانعدام فرص العمل.[1]

ثانيا: الهجرة غير القانونية.

هي الهجرة التي يخالف فيها المهاجرون القوانين والتنظيمات المعمول بها في الدولة وهي تعتمد أساليب متعددة، خاصة كونها مهددة حراسة رجال الأمن في الدول المصدرة لها أو في الدول التي تستقبلها على حد سواء، فمن الطبيعي أن تتكيف مع البيئة المحيطة بها وتعمل على إيجاد طرق وأساليب مختلفة تمكنها من الاستمرار، تظهر فيما يلي.

1- جماعات التهريب المنظمة: يلجأ المهاجرين غير الشرعيين إلى عصابات الجريمة المنظمة فيقومون بدفع قيمة مالية تختلف قيمتها باختلاف الدول والظروف وطبيعة الحدود والمسافات، وتشكل شواطئ المغرب العربي المدخل الأساسي لأوروبا بالنسبة للقادمين من أوروبا يتسللون في ظلام الليل باتجاه مواقع متفق عليها مع أصحاب المراكب، لينطلقوا باتجاه إحدى السواحل الأوروبية؛

[1] عقيلة دياية ، **الهجرة غير الشرعية** ، (الجزائر مذكرة تخرج لنيل ضابط شرطة الدفعة السابعة 2010/2009) ص 05.

2- التحايل الاجتماعي والهجرة عن طريق الزواج: انتشرت بكثرة عملية الهجرة ثم الزواج من أجنبيات بغرض الحصول على الإقامة الشرعية في الدول الأوروبية لاكتساب الشرعية القانونية التي تتيح لهم الاندماج في المجتمع الأوروبي والتنقل بحرية؛

3- التسلل عبر محطات الانتقال (الترانزيت): يقوم بعض المهاجرين بعدم استكمال رحلاتهم ويمزقون جوازات سفرهم بعد النزول في مطارات الدول العابرين منها، ثم يطلبون اللجوء في هذه الدول.[1]

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن بعض المفاهيم المشابهة لها:

أولا: تعريف الهجرة غير الشرعية

تعرف منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، وعدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة.[2]

كما عرفت الهجرة غير الشرعية بأنها" الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة فيه بصفة مستمرة بطريق مخالف للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقا لأحكام القانون الداخلي والدولي"[3]

والهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المهاجر منها، هي "خروج المواطن من إقليم دولته بطريقة غير مشروعة سواء عن طريق المنافذ المخصصة لذلك، أو من منفذ مشروع ولكن بطريقة غير مشروعة مثل استخدام وثيقة سفر مزورة أو خروجه متخفيا"، أما من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها : "هي وصول المهاجر إلى حدود أراضيها البرية أو البحرية بأي طريق مشروع أو غير مشروع، ومهما كان غرضه، طالما

[1] احمد عبد العزيز الاصفر، الهجرة **غير الشرعية الانتشال و الاشكال والاساليب المتبعة** (الرياض، ج ن ع ع أ ، ط 01 ، 2010) ص 30-28

[2] Collenthouez, **Migration and Human-Security**, (Berlin , Paper Submitted to the international Migration Berlin Programme for the Consolations International Migration, 12-22 October, 2002).

[3] ناصر بن حمد الحناي، **الهجرة غير الشرعية** (ج.ن.ع.ع.أ ، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية –تنمية المهارات الإدارية في إدارات الأحوال المدنية في الدول العربية خلال الفترة 01-2013/06/04) ص05.

كان ذلك بغير موافقة تلك الدولة، ويشمل ذلك الوصول المشروع لأرض الدولة وإقامته بها لمدة مؤقتة بموافقتها، ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة المحددة سلفا.[1]

وترى مفوضية الاتحاد الأوروبي أن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة تتعلق بدخول الأشخاص من جنسيات خارج الاتحاد الأوروبي، يدخلون إقليم الدولة بطريقة غير شرعية عن طريق لبر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار.[2]

ثانيا: الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن بعض المفاهيم.

1- الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية:

سبق لنا تعريف الهجرة الشرعية أما الهجرة غير الشرعية فهي تعني دخول المهاجرين إلى البلاد بدون تأشيرات أو تصريحات دخول مسبقة أو لاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة الغير مشروعة، وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل، وتعد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر البلدان تأثرا بالهجرة غير الشرعية فيلجأ المهاجرون الغير الشرعيين إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك البلدان، مثل التعاقد مع شركات التهريب، والتسلل من خلال الحدود والزواج المؤقت أو الزواج الشكلي الذي يهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، والبعض الآخر الوثائق والجوازات المزورة، أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة كرخص القيادة وبطاقات الضمان الاجتماعي وبطاقات عبور الحدود، كما يلجأ بعض السائحين والطلاب إلى البقاء وعدم العودة إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة، وفي هذه الحالة تصبح إقامتهم غير مشروعة.[3]

---

[1] حمدي شعبان ، **الهجرة غير الشرعية –الضرورة والحاجة** (جمهورية مصر العربية، المركز الأمني الإعلامي د.ن، د.س)

[2] محمد غربي و شايب الذراع بن يمينة، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر البيض المتوسط–الجزائر نموذجا**، سفيان فوكة ، مشري مرسي –**الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر البيض المتوسط المخاطر واستراتيجيات المواجهة** (الجزائر– ابن النديم للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2014) ص 298.

[3] عثمان الحسن محمد نور و ا.د ياسر عوض الكريم مبارك: **الهجرة الغير مشروعة والجريمة** (عمان، دار الجامد للنشر والتوزيع 2014م) ص.5

2- الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية:[1]

أ- **من حيث الفعل:** تتمثل الأفعال في جريمة الاتجار في تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم، أما في جريمة الهجرة غير الشرعية فتمثل في نقل الأشخاص عبر الحدود بصورة غير مشروعة.

ب- **من حيث الوسيلة:** في جرائم الاتجار بالبشر يتم التهديد بالقوة أو استعمالها أو أي شكل من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة الضعف أو بإعطاء مبالغ مالية، أما بشأن جريمة الهجرة غير الشرعية فتكون بناء على رغبة الشخص نفسه، وغالبا ما يشرع المهاجر غير الشرعي بالاتصال بالمهربين من أجل مساعدته في تنفيذ رغبته.

ج- من حيث الغرض: يتمثل الهدف و الغرض من جريمة الاتجار بالبشر في الاستغلال في دعارة والاستغلال الجنسي والقيام بالأعمال الشاقة أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بها ونزع الأعضاء، أما الهدف في الهجرة غير الشرعية هو تحقيق منفعة شخصية قد تكون مالية أو مادية أو غير ذلك، وينتهي الاستغلال بمجرد وصولهم إلى المكان المرغوب فيه، في حالة ما إذا تمت الهجرة عن طريق شبكات تهريب المهاجرين حيث تكون لهم حرية الإرادة.

د- من حيث اشتراط موافقة الضحية: في جريمة الاتجار بالبشر تنعدم إرادة الضحية في هذه الجريمة، وحتى وإن وافقوا في البداية، فإن تلك الموافقة لا معنى لها بسبب أفعال المتجرين القسرية أو الخداعية أو المسيئة في التعامل معهم، أما في حالة الهجرة غير الشرعية، فإن المهاجرين يعلمون تماما بكافة الظروف المحيطة وبعملية التهريب التي تنطوي في معظم الأحيان على ظروف خطيرة أو مهينة في نفس الوقت وبرغم ذلك، يوافقون على تهريبهم.

هـ- من حيث الحدود الجغرافية للجريمة: في جريمة الاتجار بالبشر، قد يقع الاتجار داخل دولة واحدة أو في أكثر من دولة، أما في جريمة الهجرة غير الشرعية يتم التهريب دائما بطابع عابر للحدود.

[1] مصر ، وزارة العدل والداخلية المصرية مع المنظمة الدولية للهجرة **الدليل الإرشادي لجمع الأدلة والتحقيق والملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق إنفاذ القانون**، 2010، ص 21-22.

و- **من حيث العلاقة بين الضحية ومرتكب الجريمة.** في جريمة الاتجار تظل العلاقة قائمة طوال فترة الاستغلال، أما في الهجرة غير الشرعية فلا توجد عادة علاقة مستمرة بين مرتكب جريمة التهريب والمهاجر بعد أن يصل إلى وجهته

3- التهريب البشري:

هو تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من اجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى، وللتهريب البشري "نشاط فردي" وآخر "مهني منظم"

الحالة الأولى : يقوم الشخص بمفرده أو مجموعة أفراد، باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ معينة

الحالة الثانية : تتم عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة، ومن عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري، وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية، التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل حراس الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب، التي غالبا ما يتعرضون فيها إلى الغرق في المياه نتيجة للأعداد الكبيرة ولارتفاع الأمواج وسرعة الرياح التي تتقاذف تلك القوارب القديمة ، كما يستغل المهربون الظروف الاقتصادية المتردية التي يعانوا منها طالبوا الهجرة غير الشرعية.[1]

4- اللجوء:

طبقا لنص المادة الثانية الفقرة (02) من بروتوكول 1967م الخاص بشؤون اللاجئين تعرف اللاجئ هو شخص بسبب خوف له ما يبرره من أن يتعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق، الدين، الجنسية أو العضوية في مجموعة اجتماعية خاصة، أو الرأي السياسي يكون خارج الدولة التي يحمل جنسيتها، وهو غير قادر، أو بسبب ذلك الخوف غير راغب في تعريض نفسه لحماية تلك الدولة أو بسبب عدم حمله لأي

[1] عثمان الحسن محمد نور ، **مرجع سابق** ص.18

جنسية، موجود خارج الدولة التي كان يقطن بها كنتيجة لمثل تلك الأحداث وغير قادر أو غير راغب في العودة إلى تلك الدولة بسبب ذلك الخوف.[1]

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن اللجوء عادة يكون خاصة بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني للدولة، فيلجأ الأفراد إلى الهروب حفاظا على حياتهم، أما المهاجرين الغير شرعيين تلعب الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الدور الأساسي في دفعهم إلى الهجرة.

5- العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وارتكاب الجريمة :

يزداد معدل جرائم الشباب المهاجرين طرديا بزيادتهم في المجتمعات، وتنحصر تلك الجرائم بصورة عامة في عمليات السطو والنهب والسرقة وتخريب الممتلكات العامة والخاصة والاعتداءات على الناس وتهديدهم والقتل المتعمد، وذلك نتيجة لانعزالهم في أحياء على أطراف المدن وصعوبة تأقلمهم في المجتمعات الجديدة، ويفسرون الظاهرة من خلال "التفكك الاجتماعي" على أساس أن العائلة بعد أن تتفكك، سيقل تأثير المؤسسة الدينية والمدرسة في عقلية الناس فينسلخ الشباب متجها إلى تشكيل عصابات إجرامية، ويتوجه الشباب إلى طريق الجريمة كطريق منطقي للحصول بسهولة على الثروة والغنى السريع خاصة تلك المجموعات من الشباب الذين يعانون الكثير من الصعوبات في حياتهم المدرسية ومشكلات التأقلم في المجتمع.[2]

[1] فايزة بركان، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية** ، رسالة ماجستير غ.م (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق- علم الإجرام والعقاب 2012/2011) ص21.

[2] **نفس المرجع** ص71.

المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة.

اهتم العديد من الباحثين بظاهرة الهجرة منذ القدم و انصب اهتمامهم حول أسبابها وانعكاساتها، وتباين ذلك من مجتمع لآخر وحتى في إطار المجتمع الواحد عبر مراحل تطوره، هذا التباين أدى إلى ظهور عدة اتجاهات في تفسير الظاهرة، ومن خلال مراجعة الأدبيات الخاصة بالهجرة الدولية يتميز عدم وجود نظرية متكاملة أو نموذج شامل وحيد قادر على تفسير أسباب ودوافع الهجرة ، فمختلف هذه الاتجاهات هي نماذج جزئية تقترب من ظاهرة الهجرة من منظورات مختلفة.[1]

المطلب الأول: التفسير الاقتصادي لظاهرة الهجرة.

إن النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة عديدة وتتطرق إلى تفسير مسألة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل، ويعد (**أرنست رافينستين Arnist Raffinistine**) صاحب أول نظرية في تفسير الهجرة سنة "1885" من خلال وضعه لقوانين الهجرة وذلك في المقال الذي قدمه بعنوان "قوانين الهجرة " حيث لخص من خلال تحليله لبيانات تعداد السكان إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب ، حيث تدفع الظروف المعيشية السيئة والفقر ، الأفراد إلى مغادرة أوطانهم والانتقال إلى مناطق أخرى تضمن لهم تحسين المستوى المعيشي لهم.[2]

كما يعتمد بعض أنصار الاتجاه الاقتصادي على منطلقات المهاجر، باعتبار أن قرار الهجرة يأتي بعد العملية الحسابية للتكاليف التي سيتحملها مقابل المنافع التي سيجنيها بعد الانتقال من البلد الأصلي إلى بلد المهجر.[3]

بمعنى أن المهاجر قبل أن يتخذ قرار الهجرة يقوم بتقدير تكاليف الانتقال من مكان إقامته إلى المكان الذي يرغب الهجرة إليه ، مع احتساب كل مصاريف الإقامة وتسوية وضعيته ، مقابل ما سيحققه ويجنيه من فائدة بعد استقراره في المكان الذي هاجر إليه.

---

[1] رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في ضل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008** ،أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الدولة، غ.م (جامعة الجزائر، علم اجتماع والتنمية- 2008) ص 86.

[2] ساعد رشيد ، **مرجع سابق** ص21.

[3] حمزة قدة، **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر -تحليل عينة لمحتوى من الصحف** مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غ.م (جامعة الجزائر كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم علوم الإعلام والاتصال 2011/2010) ص99.

ويرى أنصار التفسير الاقتصادي أن العوامل الاقتصادية هي المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة، بحيث أن العوامل الطاردة في البلدان المصدرة مثل البطالة، التضخم، قلة فرص العمل...الخ إضافة إلى عوامل الجذب في البلدان المستقبلة هي التي تؤدي إلى الهجرة باعتبار أن المهاجر يترك موطنه بحثا عن العمل وتحسين ظروف حياته المعيشية، و أن سلوك المهاجر يهدف من خلال العملية إلى تعظيم المنفعة الاقتصادية في مستوى يفوق ما كان عليه في موطنه الأصلي.[1]

أما النظريات الاقتصادية الكلاسيكية المفسرة لهجرة اليد العاملة، فسر **(جالاواي ,Gallaway 1967، 1969)** حركة انتقال العمال بين الأسواق المختلفة، بأنها وسيلة يحاول العامل من خلالها تحسين منفعته بالمقارنة مع أسواق العمل الأخرى المختلفة، وما يمكن أن يجنيه العامل من مقابل من خلال تنقله إلى هذه الأسواق وفي هذه الحالة يسعى العامل إلى اختيار الأجر الأكبر في أسواق العمل بالإضافة إلى التعويضات اللازمة لمواجهة هذه التكاليف وهو ما سماه الاقتصاديون "اجر الظل".

وميز **جالاوي Gallaway**، في هذا النموذج بين نوعين من الهجرة ، هجرة اختيارية وهجرة قسرية.

– **الهجرة الاختيارية:** في هذه الحالة يكون للعامل الحرية في اتخاذ القرار ، أما بالبقاء في سوق العمل الأصلية أو الانتقال إلى سوق عمل آخر، وهذا يتم بعد مقارنة العائد والتكلفة المتوقعين في ظل ظروف العمل السوق الحالية أو الانتقال إلى الأسواق الأخرى .

– **الهجرة القسرية:** في هذه الحالة يأتي قرار العامل كنتيجة حتمية بسبب تغير ظروف العمل التي تولد عدم الرضا والضغط النفسي على العامل تؤدي به إلى اتخاذ قرار الهجرة ، وتتميز هذه المرحلة بشدة الضغوط النفسية نتيجة لقلة المعلومات عن أسواق العمل وقلة القدرة على المنافسة في سوق العمل وبالتالي تتركز اختياراته على أسواق تتعدد فيها فرص العمل أكثر من غيرها ولكنها قد لا تمثل أفضل الفرص أمام هذا المهاجر.

وفي تصور آخر لهذا النموذج اقترح بعض الاقتصاديين صياغة أخرى للهجرة حيث ينظر فيها على أنها نوع من أنواع الاستثمار في رأس المال البشري ، حيث يأخذ الفرد بعين الاعتبار قيمة الفرق في الأجر في البلد المصدر والبلد المستقبل وتحدث الهجرة إذا زادت نسبة الفوائد عن نسبة التكلفة ، ويؤكد هذا التصور

[1] رشيد زوزو، **مرجع سابق** ص 86.

على أهمية خصائص الفرد مثل العمر ، التعليم ، المهارة والمستوى الوظيفي والعوامل الأخرى التي يمكن أن تلعب دورا في تشكيل فرص هذا الفرد في سوق العمل.

وقد انتقد العديد من الباحثين هذه النظريات كونها تعتمد على مبدأ التوظيف الكامل والمنافسة التامة وهو ما يتطلب أن يسعى العامل بصفة دائمة إلى تطوير فائدته ، وان يكون على علم بكافة فرص العمل المتاحة، بالإضافة إلى إهمال العوائق الاجتماعية والاقتصادية والمادية بين أسواق العمل المختلفة.

كما بالغ بعض الاقتصاديين في أهمية العوامل الاقتصادية هذه، حتى وجدنا من يقول إذا عرفنا منطقة معينة و مواردها من خلال تاريخ هذه المنطقة و ثقافتها، فانه يمكن تحديد حجم سكانها والعدد المطلق لهؤلاء السكان من خلال المدخل الاقتصادي وحده و بالرغم من أهمية المدخل الاقتصادي إلا انه تجاهل أن ثمة عدة عوامل يمكن أن تؤثر في تفسير السلوك الإنساني[1].

كما ترى النظرية الاقتصادية أن الشخص المهاجر هو سيد قراره بالرغم من عوامل آخرى سيما السياسات الحكومية في بلد الاستقبال، إضافة إلى أن هناك حالات كثيرة من الهجرة كانت نتيجة للسياسات المتبعة من طرف الحكومات في البلد الأصلي كالحرمان و الظلم الاجتماعي و السياسي.

المطلب الثاني: التفسير الاجتماعي و الثقافي للهجرة:

يختلف التفسير الاجتماعي عن غيره، كونه يحاول أن يرجع أسباب الهجرة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، فهو لا يركز على عامل واحد فقط و لا يقتصر أيضا على العوامل الطاردة فقط – كما هو الحال لدى التفسير الاقتصادي– بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة كلية متكاملة، إضافة إلى ذلك فان التفسير الاجتماعي يستند إلى استقراء الواقع، ويحاول أن يستفيد من نتائج الدراسات الميدانية، ويأخذ التفسير الاجتماعي للهجرة عدة اتجاهات فهناك اتجاه ثقافي، وهناك اتجاه التنظيم الاجتماعي، وثالث يتعلق بالاتجاه التغبير الاجتماعي.

أولا: الاتجاه الثقافي.

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الثقافة تلعب دور هام في تشجيع الهجرة، وان الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة عن الميل العام للهجرة حيث تمتزج العوامل الثقافية مع العوامل الاقتصادية فتعطي الهجرة بعدا ثقافيا

[1] مصر، مجلس السكان الدولي غرب آسيا وشمال إفريقيا، **مقدمة في علم السكان وتطبيقاته** ، 2010. ص 17.

واسعا، باعتبار أن هناك شعوب تعتبر الهجرة جزءا لا يتجزأ من ثقافتها كما هو الحال لدى البدو الرحل و لدى الكثير من الشعوب البدائية، وقد تحدث الانثروبولوجيون عن دور العامل الثقافي في الهجرة، وقدموا صياغة لما يسمى بنظرية الانتشار الثقافي، فجاء مصطلح الانتشار الثقافي في كتابات علماء الأنثروبولوجيا حيث ذهب "تايلور"*[1] في كتابة (الثقافة البدائية) إلى أن فكرة الانتشار الثقافي جاءت لتكشف عن سر التشابه لكثير من السمات والعناصر الثقافية في مجتمعات متباعدة عن بعضها مرجعا ذلك التشابه، إلى انتشار الثقافة وانتقالها من مصدر واحد أو عدة مصادر نتيجة للاتصال الثقافي بين تلك المجتمعات، وقد تكون هجرة العنصر الثقافي كاملة أو جزئية.

وتنطلق النظرية الانتشارية من انتقال التراث وانتشاره، فيعني الأول الانتقال الثقافي عبر الأجيال (من جيل إلى آخر) داخل المجتمع، أما الثاني فهو يعني انتقال سمات ثقافية من مجتمع إلى آخر ، وبمعنى آخر أن التراث يعمل وفق عامل الزمن ، بينما الانتشار يعمل وفق عامل المكان.[2]

ومن خلال هذه النظرية نجد أنها ترجع التغيرات التي تحدث في مجتمع ما والكيفية التي تنتشر من خلالها العناصر الثقافية الخاصة من مجتمع ما إلى مجتمع آخر، ترجع إلى عوامل مختلفة و منها الهجرة، باعتبارها تساعد في عملية تنشيط انتشار العنصر الثقافي.

ثانيا: اتجاه التنظيم الاجتماعي.

يرى هذا الاتجاه أن ظاهرة الهجرة هي عملية تقوم على التغير الاجتماعي، حيث إن كل مجتمع يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي والذي يظهر في اختلاف طبيعة المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين، وفي هذه العملية تعمل الهجرة على حفظ عملية التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي، و في نفس

[1]* **فريدريك تايلور** (بالإنجليزية: Fredrick Taylor) (مارس 20، 1856 – 21 مارس 1915) مهندس ميكانيك أمريكي سعى لتحسين الكفاءة الصناعية. يعتبر بمثابة أب لعلم الإدارة, كما كان من أوائل المستشارين الإداريين.

[2] محاضرة ، **النظريات العاملية في التغير الاجتماعي**

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.ckfu.org%2Fvb%2Fattachment.php%3Fattachmentid%3D83620%26d%3D1353867875&ei=NIU3VdiRJ8WuswHmuYOwBA&usg=AFQjCNGmM4xF-8QShVwZ2J3wn1Ax4bhRdw&sig2=EmUyLPsjyW-3dmEOGKegcw&bvm=bv.91071109,d.ZGU

الوقت تعطي الأفراد طرقا ليتخلصوا من حرمانهم، و أن الهجرة في الأخير تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي بكل من منطقتي الطرد والجذب، ثم إن القيم الاجتماعية تتغير أيضا.[1]

يقدم "**مانجلام**" نظريته في الهجرة حيث يذكر ثلاثة عناصر وهي (مجتمع المنشأ ومجتمع المقصد والمهاجر) وتتفاعل هذه العناصر بعضها مع بعض أخذا بعناصر الزمن والأنظمة الاجتماعية المشكلة للنسق الاجتماعي مجالا للتفاعل.

أما على المستوى الفردي، كان التركيز على عملية تأقلم وتكيف المهاجر مع المجتمع المضيف (المستقبل للمهاجرين) وميز بين ثلاثة أنواع من المهاجرين بعد عودتهم إلى بلدانهم الأصلية و انطلاقا من مدى تأقلمهم وتكيفهم في المجتمع الذي هاجروا إليه:

1- مهاجرين يفشلون في التكيف مع المجتمع الجديد، ويعودون إلى أوطانهم باعتبارهم مهاجرين فاشلين في التأقلم مع المجتمع المهاجر إليه ويفترض أن هؤلاء المهاجرين يمكن إعادة إدماجهم بسرعة في مجتمعهم الأصلي، دون أن يؤثر ذلك على توازن المجتمع.
2- المهاجرين الذين لا يعودون إلى مجتمعهم الأصلي إلا وقت الإحالة على التقاعد، ومن ثم لا يكون لهم أي تأثير يذكر على النسق الاجتماعي و الاقتصادي.
3- المهاجرين الذين عادوا إلى أوطانهم بعد أن حققوا بعض الانجازات والطموحات في المجتمعات التي هاجرو إليها، ونتيجة لظروف أرغموا على الرجوع إلى أوطانهم، وهؤلاء تجدهم على أتم الاستعداد إلى اختراق كل الحواجز و الصعوبات من اجل العودة والهروب من مجتمعاتهم الأصلية.[2]

ثالثا: اتجاه التغيير الاجتماعي.

يقصد بالتغيير الاجتماعي هو " تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء البنائية أم الوظيفية خلال مدة زمنية محددة ، كما أنه يشير إلى أنواع التطور التي تحدث تأثيرًا في النظام الاجتماعي

[1] رشيد زوزو ، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] صابر أحمد عبد الباقي ، **علم اجتماع السكان** (السعودية –جامعة الملك فيصل

http://www.ckfu.org/vb/attachment.php?attachmentid=146417&d=1380747421

أي التي تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه، أو هو أي اختلاف أو تبدل في الحالة الشكلية أو الجوهرية من شكل إلى أخر أو من مكان إلى آخر وبشكل متعاقب"[1]

تفسر هذه النظرية الهجرة من خلال ربطها بالتغيير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع فيقدم (زلمسكي) للهجرة تفسيرا من خلال خمس مراحل تاريخية تمر بها المجتمعات وهي:

- مرحلة المجتمع التقليدي حيث كانت الهجرة فيه محدودة وذات طابع دوري، تعتمد على وسائل وإمكانيات تقليدية.
- مرحلة المجتمع الانتقالي والذي تميز بارتفاع في نسبة الولادات الأمر الذي اوجد كثافة سكانية معتبرة أدت إلى الهجرة.
- مرحلة المجتمع الانتقالي في مرحلته المتأخرة وهنا تتقلص معدلات الولادات مما يصاحبها تراجع في نسب الهجرة.
- مرحلة المجتمع المتقدم الذي يتميز بتدني معدلات الإنجاب والوفاة مقابل تدني في معدلات الهجرة الريفية الحضرية واستبدالها بالهجرة بين الحواضر أو المدن أو الانتقال داخل المدن ذاتها.
- مرحلة مستقبل المجتمع المتقدم يتميز بتدني الهجرة واقتصارها فقط داخل المدن أو بينها.

وهذه الصورة الأخيرة قدمها **(زلنسكي)** كنموذج للمجتمعات الغربية.[2]

المطلب الثالث: نماذج سياسية وأمنية لتفسير ظاهرة الهجرة:

نتيجة لاهتمام المفكرين بظاهرة الهجرة، برزت العديد من النماذج النظرية التي تفسر ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتطرح العوامل والدوافع المرتبطة بها، وفيما يلي يمكن إدراج بعض النماذج التي لها علاقة بالوضعية الأمنية والسياسية التي يعيشها الأفراد.

[1] يوسف عناد زامل ، **سوسيولوجية التغيير قراءة مفاهمية في ماهية التغيير واتجاهاته الفكرية**،(الكويت، (2015/04/10) ص04. **http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=50340**

[2] عبد الرظا كيطان ، **ازمة السكن وعلاقاتها بالبناء العشوائي دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري** (مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ،المجلد(8) العدد (02) 2009 ص 191.

أولا: نموذج الحروب وطلب اللجوء:

تعد الحروب الأهلية والقمع والاضطهاد في بعض البلدان سببا للهروب منها بكل الطرق الشرعية وغير الشرعية، وتتضمن عوامل الطرد غير الاقتصادية، كالاضطهاد الديني أو العرقي وغيرهما من أنواع الممارسات القمعية والاضطهاد والإبادة الجماعية والمخاطر التي قد يتعرض لها المدنيون أثناء الحروب الأهلية، لذلك تضطر بعض الدول إلى تحويل حالة المهاجرين غير الشرعيين إلى حالة طالبي اللجوء وخاصة الهاربون من ويلات الحروب أو الاضطهاد والإبادة الجماعية.[1]

حيث سبب زيادة حركات اللجوء في أوروبا إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية والذي كان لهما التأثير في حركة السكان، كذلك الصراع بين الدول يؤدي إلى تزايد تدفقات اللاجئين مثال كالصراع العربي الإسرائيلي والذي ترتب عليه لجوء عدد كبير من الفلسطينيين، والصراع بين إثيوبيا والصومال والغزو الفيتنامي لكمبوديا في 1978 والاحتلال الروسي لأفغانستان الذي خلف حوالي 3 مليون لاجئ في منتصف الثمانينيات في باكستان والغزو العراقي للكويت سنة 1990.

نموذج الانفجار السكاني :

يؤدي النمو السكاني الذي يفوق قدرة التحمل في منطقة ما أو في بيئة ما، إلى الانفجار ما يمكن أن يسبب مشكلات مثل التلوث وشح المياه والفقر، وهناك من يرى أن الهجرة عبارة عن طريق يمنح صمام الإغاثة للانفجار السكاني الذي يخفف من حدة تمركز السكان في منطقة معينة وتوحي المؤشرات أن سكان العالم يتزايدون بمعدل 75 مليون سنويا و أغلب هذا النمو يحدث في المناطق الأقل نموا مما يزيد من فرص الهجرة غير الشرعية من تلك المناطق إلى الدول المتقدمة.[2]

[1] عبد الله محمد عبدالمحسن الفوزان، **النماذج النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية: دراسة نظرية** (المملكة العربية السعودية. – بجامعة حائل الندوة العلمية http://repository.nauss.edu.sa/en/handle/123456789/61443 4-6 / 2 / 2015 م)د.رقم الصفحة.

[2] عبد الله محمد عبد المحسن الفوزان، **مرجع سابق.**

ويعد **توماس (1766 – 1834)**[1] العالم الاقتصادي البريطاني أول من حذر البشرية من خطر تكاثر السكان في العالم في نظريته حول السكان 1798 والتي تفيد (أن سرعة الزيادة في السكان تفوق سرعة الزيادة في إنتاج الغذاء، والزيادة النسبية في إنتاج الغذاء تحفز على زيادة السكان، وإذا فاقت زيادة السكان إنتاج الغذاء، فهذه الزيادة ستتوقف بسبب الأمراض والفقر والمجاعة والحروب) ورغم أن هذه النظرية لاقت معارضة شديدة لكن سرعان ما دفعت إلى إجراء دراسات ديموغرافية منتظمة، وتعد الصين أول دولة تتبنى سياسة تحديد النسل ، ولولا هذه السياسة لبلغ عدد السكان أكثر من ملياري نسمة مما يشكل كارثة بيئية رهيبة.[2]

لكن هذا النموذج يحصر أسباب الهجرة في الانفجار السكاني رغم أن هذا العنصر لا يكون فعال في دفع الأفراد إلى الهجرة إلا إذا صاحب ذلك، انعدام في التوازن بين زيادة الكثافة السكانية والتنمية اللازمة لهذه الزيادة والمتمثلة في تلبية الحاجيات المختلفة للأفراد.

نموذج الحرمان من حق المواطنة :

تعتبر المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقي بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، وإلى الشراكة وضمان الحقوق والواجبات. وعليه؛ فهي ذات أهمية بما أنها تعمل على رفع الخلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري، وتذهب إلى تدبيرها في إطار الحوار بما يسمح من تقوية لحمة المجتمع وتعلق المواطن بوطنه ودولته، وتدفعه إلى تطوير مجتمعه عامة ووطنه خاصة والدفاع عنه، حيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهون بها، وأنها لا تشكل نفيا لخصوصياتهم، وإنما مجال للتعبير عنها بوسائل منسجمة.[3]

يرى هذا النموذج أن الأقليات في بعض الدول تضطر للهجرة غير الشرعية هروبا من جحيم سوء المعاملة والقتل والتعذيب والتشريد وهدم المنازل، ومن أبرز هذه الأقليات التي تم حرمانها من حق المواطنة

---

[1] "**مالتوس، توماس روبرت** – Malthus" (عالم إنكليزي) – (1766 – 1834) ولدَ مالتوس عام 1766 قرب مدينة (دوركنج) في بريطانية، وتوفي عام 1834 في الثامنة والستين.كان موضوع بحث مالتوس الأساسي فكرة طغيان عدد السكان على إنماء وإنتاج الطعام في العالم، وقد استنتجَ أن البشر سوف يعيشون في فقر وبؤس ويقتربون من المجاعة.

[2] قطر، المجلس الأعلى للتعليم ، **السكان والتغير السكاني** ، د.سنة النشر ص 27.

[3] عبد العزيز قريش، **مفهوم المواطنة وحقوق المواطن –الجزء الثالث** في http://www.oujdacity.net/international-article-12530-ar/international-article-12530-ar.html (2015/04/23).

جماعة الروهينغيا المسلمين في ماينمار، حيث تعرض أكثر من 750.000 إنسان من أفراد هذه الجماعة لأبشع أصناف التعذيب والقتل والتشريد منذ عام 1982 وحتى الآن، وتم حرمانهم من الجنسية والحق في المواطنة في انتهاك صريح لحقوق الإنسان.[1]

يساهم الحق في المواطنة في دفع الأفراد إلى مغادرة أوطانهم بحثا عن وطن يضمن لهم حقوقهم ويسمح لهم في التعبير عن آرائهم وأفكارهم، غير ذلك لا يشكل سبب رئيسي للهجرة باعتبار أن الظروف الاقتصادية تلعب دورا هاما في اللجوء إلى الهجرة، ومن هنا يمكن اعتبار أن النماذج النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية تهدف إلى فهم الظاهرة ومعرفة أبعادها وعواملها وهي نماذج اختزالية، لذا نحتاج إلى نموذج تكاملي يفسر هذه الظاهرة بدلا من العوامل الفردية التي يقوم عليها كل منظور.

[1] عبد الله محمد عبد المحسن الفوزان، **مرجع سابق**.

المبحث الثالث : خصائص المهاجرين ومسالك الهجرة غير الشرعية.

على الرغم من الجهود الكبيرة المعنية برصد مظاهر الهجرة غير الشرعية وأسبابها والعوامل المؤدية لها، إلا أنها مازالت منتشرة بكثرة، مما يحول دون رصد الآثار كاملة، ولهذا فان اغلب الإحصائيات المتداولة، فهي تخص دولة ومعينة وخلال فترة زمنية محددة، وفيما يلي نتعرض إلى أهم هذه الخصائص، بالإضافة إلى أهم أشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر، ومسالك المهاجرين في المغرب العربي .

المطلب الأول : خصائص المهاجرين غير الشرعيين:

من الملاحظ أن خصائص المهاجرين غير الشرعيين قد تطورت بتغير الأوضاع والدوافع ويمكن تمييز المهاجرين غير الشرعيين بمجموعة من الخصائص ندرجها فيما يلي:

أولا: من حيث الجنس

تعد غالبية المهاجرين غير الشرعيين من الذكور، غير أن النساء قد دخلن مؤخرا في ميدان الهجرة غير الشرعية، حيث تغامر النساء بحياتهن في نفس الظروف الصعبة التي يقدم فيها الرجال على الهجرة، وحسب صحيفة ABC الإسبانية في عددها الصادر في 23 جوان 1999 أن الحرس المدني الإسباني اعترض قاربا على متنه 15 امرأة ومن هنا يلاحظ الهجرة النسوية قد بدأت منذ منتصف الثمانينات، وذلك من أجل تحسين معيشتهن واغلب النساء المهاجرات هن في الغالب غير متزوجات أو مطلقات أو أرامل.[1] وفيما يلي جدول يوضح تقدير أعداد المهاجرين من وإلى بلدان المغرب العربي 2000 -2013 .

[1] محمد محمود السرياني، **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال** (الأردن جامعة اليرموك -قسم الجغرافيا، بحث مقدم لندوة الهجرة غير الشرعية المنعقدة بالرباط من 08-10 فيفري 2010) ص09.

الجدول رقم (01).[1]

	2000	2013	الفرق
المهاجرون من بلدان المغرب العربي			
الجزائر	1,036,939	1,763,789	726,850
ليبيا	246,475	368,637	122,162
موريتانيا	142,578	135,591	-6,987
المغرب	1,970,467	2,868,828	898,361
تونس	488,122	658,364	170,242
جملة	3,884,581	5,795,209	1,910,628
المهاجرون في بلدان المغرب العربي			
الجزائر	250,110	270,407	20,297
ليبيا	558,770	755,974	197,204
موريتانيا	62,593	90,206	27,613
المغرب	53,124	50,771	-2,353
تونس	36,212	36,526	314
جملة	960,809	1,203,884	243,075

Source: United Nations, Trends in International Migrant Stock: The 2013 revision.

ويعتبر المغرب أكبر بلد بالمغرب العربي من حيث عدد المهاجرين، حيث ارتفع عدد المهاجرين المغاربة بمقدار 898 ألف نسمة بين عامي 2000 و2013 وبمعدل تغير سنوي 3.5 % كما ارتفع عدد المهاجرين من الجزائر بنحو 727 ألف بين عامي 2000 و 2013 مسجلين بذلك أعلى معدل تغير سنوي 5.4 % بين بلدان المغرب العربي.

[1] **United Nations, Trends in international Migrant Stock**

نقلا عن **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية** (إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة –القطاع الاجتماعي– جامعة الدول العربية) القاهرة ص13

ثانيا: من حيث السن.

نجد معظم المهاجرين غير الشرعيين من الشباب، وتتراوح أعمارهم بين 18-35 عاما. وتعد الفئة العمرية من 18 إلى 25 عاما هي أكثر وجودا من غيرها في الفئات العمرية الأخرى للمهاجرين غير الشرعيين، وعلى العموم أظهرت إحدى الدراسات التي أجريت في دولة المغرب أن 19% من السكان النشيطين اقتصاديا لديهم الرغبة في الهجرة عموما، في حين ترتفع هذه النسبة لدى الطلبة حيث تبلغ 54%،[1] وتمثل نسبة متوسط عمر الجزائريين مابين 26 و 27 سنة في السنوات الأخيرة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02)

جدول يوضح نسبة متوسط عمر الجزائريين من 2014/2008

السنة	2008	2009	2011	2012	2013	2014
متوسط العمر	26.0	26.6	27.6	28.1	27.0	27.3

المصدر: www.statistiques-mondiales.com

وهو ما يبين الطاقة الشبابية التي تطغى على الفئة الشبابية في الجزائر.

ثالثا : من حيث الجنسية.

ينحدر المهاجرون غير الشرعيون من جنسيات مختلفة تشمل العديد من الجنسيات الإفريقية و الآسيوية التي تهاجر إلى دول المغرب العربي كنقطة إلى أوروبا، وحسب صحيفة النهار الصادرة في افريل 2015 فقد أعلنت السلطات الليبية، أنها تمكنت من ضبط 28 من المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات افريقية مختلفة؛ وذكرت الشرطة العسكرية الليبية بمدينة سرت أنها أوقفت 28 من المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات إفريقية مختلفة؛ وقال قائد إدارة الشرطة العسكرية بالمنطقة الوسطى سرت العقيد جمال الزهاوى في تصريح صحفي له أن هؤلاء المهاجرين تم ضبطهم بالمدخل الجنوبي لمدينة سرت بدون شهادات صحية، وبحوزتهم هويات ليبية مزورة.[2]

[1] **المرجع نفسه ،ص 10.**

[2] د.ك، **ضبط 28 من المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات أفريقية** محرك البحث الالكتروني http://www.djazairess.com/ennahar/164605 تم التصفح بتاريخ 2015/04/20.

ما سبق يعطينا فكرة واضحة عن أن التعاطي مع الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا يشمل دول مختلفة، و أن أقطار المغرب العربي و بعض أقطار المشرق ما هي إلا محطات عبور بانتظار الفرصة الملائمة لاجتياز مياه المتوسط إلى القارة الأوروبية.

رابعا: من حيث المهنة:

تتنوع المهنة التي يعمل بها هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، غير أن القسم الأعظم منهم عاطل عن العمل،أو يعمل بشكل مؤقت.

لقد أجرى مركز الجنوب لحقوق الإنسان في مصر دراسة حول الهجرة والجاليات المهاجرة، وقام فريق العمل باستقصاء حالات المفقودين في مصر، وأجرى مقابلات مع بعض العائدين ممن لم يوفقوا في الوصول إلى الأقطار الأوروبية. وقد تبين وأن عدد كبير من المهاجرين المصريين هم شباب من سن 20-25 سنة، ونتيجة لإقرار قانون المالك و المستأجر في الأراضي الزراعية تم تسريح مئات الآلاف من العمال، وفقد 904 آلاف مستأجر مصدر رزقهم الوحيد، بعد أن استرداد الملاك أرضهم وكان من الطبيعي أن يصبح الشاب بلا عمل وبلا مستقبل،الأمر الذي كان يدفع هؤلاء إلى الهجرة بحثا عن العمل، وإلى جانب هؤلاء فانه يوجد في بعض المهاجرين غير الشرعيين من حملة الشهادات المهنية، وفي بعض الأحيان جامعيون وأن القسم الأكبر منهم مهني ومزارع.[1]

ومن هنا نستنتج الهجرة غير الشرعية لا تتعلق فقط بؤلائك الأشخاص عديمي الدخل فقط وليس لهم مورد مالي وإنما تشمل حتى المهنيين والحرفيين الذين يرغبون في تطوير وتحسين حياتهم، مما يدفعهم إلى الهجرة لإيجاد مناصب عمل أفضل.

المطلب الثاني : أشكال الهجرة الغير شرعية من منظور مصالح شرطة الحدود.

الجزائر عانت في البداية من هجرة غير شرعية (عابرة)، وهي اليوم تعاني من هجرة غير شرعية (باقية)، وعليه فقد تحولت الجزائر من بلد للعبور إلى موطن للاستقرار و وجهة للمهاجرين مثلها مثل البلدان الأوروبية، ليس معنى هذا أن العبور قد انقطع تماما وإنما قل على ما كان عليه ، ويبقى متنوع دائما، وعليه نحن فان الجزائر في مواجهة ثلاثة أنواع من الهجرة الغير الشرعية:

[1] محمد محمود السرياني، **مرجع سابق**.

أولا: الهجرة غير الشرعية العابرة للقطر الجزائري.

إن الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي، أصبحت نقطة عبور و وجهة للعديد من المهاجرين الأفارقة، وغيرهم من الذين يتسللون عبر الحدود الجزائرية، مستعملين طرق ووسائل متعددة، حيث وجدت هذه الأفواج مجالات لتحركها ومرورها بولايات الجنوب الكبير وكذا بعض المناطق الغربية، وأصبحت تشكل خطرا محدقا على الأمن بصفة عامة[1]، تتمثل خاصة في الرعايا الأفارقة من مختلف الجنسيات تتم الهجرة غير الشرعية فيها من خلال مراحل تبدأ من النيجر كنقطة التجمع تكون إما في (آرليت) أو (أقاديز) أو من مالي نقطة التجمع تكون إما في (قاو)، (كيدال)، (شبرش) أو (الخليل)، ثم يتم الدخول إلى الإقليم الجزائري عبر ولاية تمنراست، بالقرب من المركز الحدودي لعين قزام (المقابل لدولة النيجر) أو بالقرب من المركز الحدودي لبرج باجي مختار أو تيمياوين أو تين زواتين (المقابل لدولة مالي)، و قد يعبر المهاجرون غير الشرعيين من هذه النقاط إلى ولاية أدرار مباشرة ، وقد يتوجه الأفارقة من النيجر باتجاه ولاية إليزي (جانت أو تينالكوم) بالجنوب الشرقي ، للدخول للتراب الليبي عبر منافذ بالقرب من المركز الحدودي " داركو" التابع للنيجر، لكن بنسبة أقل نظرا لانعدام المواصلات و صعوبة الطريق و المناخ الحار.

[1] الأخضر عبد الدهيمي ، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر** (جامعة ن ع ع أ بحث مقدم 08 فيفري 2010 –) ص 15 .

الصورة رقم (1)

صور توضح أماكن إقامة المهاجرين الأفارقة في صحراء الجزائر

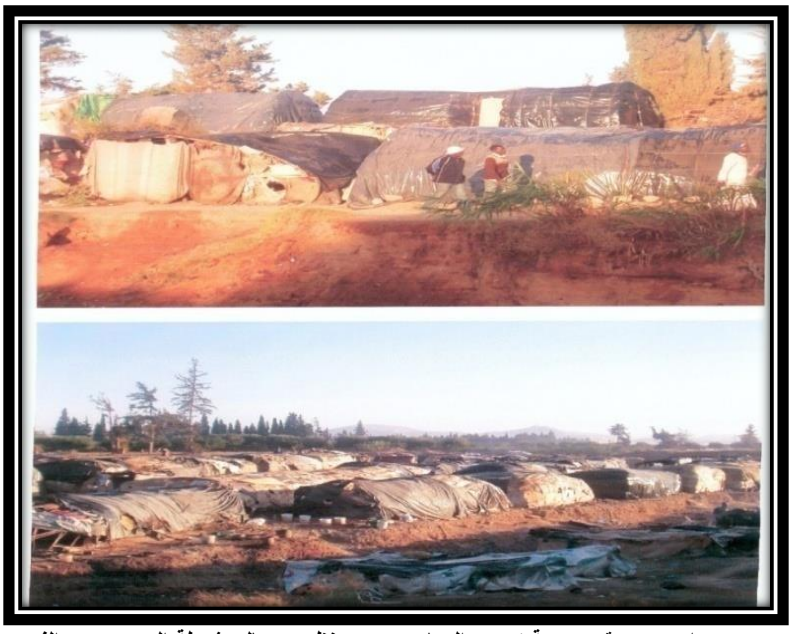

المصدر: سعيداني بوجمعة ، **جريمة تهريب المهاجرين من منظور مصالح شرطة الحدود ودور الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة الغير الشرعية –دراسة حالة ولاية تمنراست-** الجزائر، مداخلة بالمديرية العامة للأمن الوطني مديرية شرطة الحدود، 2010.

ثم وصولا إلى ولايات غرداية، ورقلة و أدرار ، كنقاط ربط بين الشمال والجنوب كما أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين من مختلف الجنسيات الإفريقية العابرين للتراب الجزائري يهدفون إلى الوصول إلى مدينة مغنية ولاية تلمسان، أو العبور غير الشرعي إلى مدينتي سبتة و مليلة الإسبانيتين، عبر تراب المملكة المغربية.

ثانيا: الهجرة غير الشرعية الراغبة في الاستقرار بالجزائر

يركز المهاجرين غير الشرعيين على دولتي الجزائر والمملكة المغربية في المقام الأول خاصة القادمين من دول الكوت ديفوار وسيراليون نتيجة للحرب الأهلية وبشكل عام من دول إفريقيا الغربية، حيث أصبحت الكوت ديفوار ممرًا للمهاجرين السريين القادمين من ليبيريا، وبوركينا فاسو، و غينيا، والكونغو الديمقراطية ، إلى جانب دول مالي، والنيجر، والسنغال وحتى موريتانيا.[1]

هذا النوع من الهجرة غير الشرعية ينتشر بكثرة عند الرعايا الأفارقة، خاصة من جنسية النيجر ومالي، ويتم دخولهم إلى الجزائر عبر طرق مختلفة، إما عن طريق مهربي البنزين الذين يقومون بتهريب البنزين وفي

[1] ايصير احمد طالب ، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** ، رسالة ماجيستير، غ.م(جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010) ص 77.

طريق العودة يجلبون معهم المهاجرين غير الشرعيين إلى التراب الجزائري عبر الحدود الجنوبية خصوصا والحدود الشرقية و الغربية بنسبة ضئيلة، حيث يستقر هؤلاء في الأحياء الفقيرة و يشتغلون في ورشات البناء أو في الأسواق التقليدية، وإما بتأشيرة سارية المفعول أو بختم الدخول، عبر المعابر والمراكز الحدودية البرية، لكن بعد نهاية صلاحية التأشيرة أو نهاية المدة القانونية للإقامة يستقر هؤلاء المهاجرين بالتراب الوطني وتتحول وضعيتهم من مهاجرين شرعيين إلى مهاجرين غير شرعيين.[1]

ثالثا: الهجرة غير الشرعية عبر البحر للجزائريين باتجاه أوروبا.

وتبقى ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر البحر، الطريقة المفضلة للهجرة إلى أوروبا والوصول إلى سواحلها الجنوبية وهذا راجع لقصر المسافة ومدة السفر، وفي هذا المجال فإن نوع الهجرة المستعملة هي الهجرة من الداخل إلى الخارج وذلك إما لتهريب الأفارقة المتواجدين بطريقة غير شرعية بالجزائر أو بعض الشباب الجزائريين الراغبين في الذهاب إلى أوروبا (الحراقة HARRAGAS) سردينيا.[2]

حيث تلجأ مجموعات متكونة من 05 إلى 10 أشخاص إلى سرقة أو شراء قوارب صيد خفيفة، يتزودون بصفائح من البنزين، بوصلات، صدريات إنقاذ وأجهزة التوجيه GPS والاستعلام عن الأحوال الجوية وعند الانتهاء من التحضير ينتقلون إلى نقاط الانطلاق المتفق عليها، ويبحرون باتجاه السواحل الإسبانية والإيطالية.[3]

يستعمل مهرب المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر بعض الوسائل لمحاولة التمويه في الوسط المينائي أو اللجوء إلى استعمال البحارة لمساعدتهم في الإبحار والانتقال أو الركوب عن طريق تسلق الحبال بالبواخر الراسية والاختفاء بداخلها.[4]

---

[1] سعيداني بوجمعة ، **جريمة تهريب المهاجرين من منظور مصالح شرطة الحدود ودور الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة الغير الشرعية –دراسة حالة ولاية تمنراست**– الجزائر، مداخلة بالمديرية العامة للأمن الوطني ، 2010.

[2] سعيداني بوجمعة ، **المرجع نفسه.**

[3] الأخضر عبد الدهيمي ، **مرجع سابق** ص 15 .

[4] سعيداني ، **مرجع سابق**.

المطلب الثالث: معابر الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي.

تصنف منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط من بين المناطق الرئيسية لمد دول الاتحاد الأوروبي باليد العاملة نظرا لقربها الجغرافي من جهة ، وارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الشباب في معظم دول المنطقة، كما تتعدد معابر المهاجرين الغير شرعيين في جنوب المتوسط عبر ليبيا أو تونس أو الجزائر أو المغرب أو موريتانيا باتجاه المناطق الأوروبية القريبة من سواحل المغرب العربي عموما، ويحمل المهجرون جنسيات مختلفة، من مصر والسودان وكافة أقطار المغرب العربي ومعظم أقطار القارة الإفريقية جنوب الصحراء.

أولا: معبر ليبيا للمهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا.

تمثل الحدود الليبية من أهم المعابر لهجرة الأفارقة إلى الدول الأوروبية وبالأخص السواحل الايطالية، حيث تقدر السلطات الايطالية القادمين عبر ليبيا نحو مليون ونصف مهاجر معظمهم من دول شمال إفريقيا والدول الإفريقية الأخرى، كما أن المهاجرون من مصر تبدأ رحلتهم باجتياز الحدود المصرية إلى ليبيا، عن طريق عصابات التهريب، فيضطرون للإقامة فترات طويلة قد تتجاوز الشهر، في ظروف صعبة وقاسية، في انتظار لحظة العبور حيث يستقلون مراكب مطاطية خفيفة باتجاه الشواطئ الإيطالية وكثيرا ما يكون مصير هذه القوارب هو الغرق نتيجة الحمولة الزائدة للقارب. بالإضافة إلى المسالك الليبية غرب البلاد تمتد من الخمس إلى منطقة زواره، وهنا ينقل المهاجرون إلى سواحل صقلية أو إلى مالطا أو إلى جزيرة لامبيدوزا التي لا تبعد سوى 60 ميلا بحريا تستقبل المهاجرين القادمين من تونس أيضا ، وهي أقرب منطقة ساحلية أوروبية إلى تونس، وتنطلق القوارب إليها من ميناء المهدية التونسي أو من ميناء حلق الوادي.[1]

ثانيا: الهجرة الغير شرعية عبر تونس.

نظرا للقرب الجغرافي لتونس من السواحل الأوروبية جعلها منطقة جذب لعبور المهاجرين غير الشرعيين، فيمكن على سبيل المثال لمركب صغير تابع لإحدى عصابات تهريب المهاجرين أن يقطع المسافة بين ميناء

[1] عزت الشيشيني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية** (ج ن ع ع أ، –ندوة الهجرة غير الشرعية في 08–2010/02/10م) ص 10.

المهدية التونسي وجزيرة رامبادوزا الإيطالية (أقرب نقطة ساحلية أوروبية لتونس) والبالغة 60 ميلا بحريا في اقل من يوم.[1]

وحسب مصدر حكومي تونسي فان قوات خطر السواحل تعمل ليل نهار لوقف هذا التدفق وأنها أوقفت العديد من الأفراد الذين كانوا يحاولون عبور الحدود في المقابل انتقدت بشدة الحكومة التونسية اقتراحا إيطاليا بنشر عناصر من الشرطة الايطالية في تونس لوقف موجة الهجرة غير الشرعية، كما أعلنت السلطات الإيطالية ما سمتها حالة طوارئ إنسانية، بسبب الأعداد الهائلة التي تتوافد عليها من السواحل التونسية،[2] لذلك فان معابر المهاجرين غير الشرعيين في تونس كباقي السواحل المغاربية، تستقطب المهاجرين من مختلف الجنسيات الإفريقية وحتى اللآسياوية.

ثالثا: معبر الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجزائرية

أ- عبر الحدود البرية:

الموقع الجغرافي للجزائر وطول حدودها البرية جعل منها محط أنظار مهاجري الدول الإفريقية والمجاورة فبالنسبة للحدود الشمالية الشرقية والغربية فتنحصر ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الرعايا التونسيين والمغاربة، أما المناطق الجنوبية التي تتصدرها كل من ولاية تمنراست، ايليزي وادرار من حيث عدد المهاجرين القادمين من البلدان المجاورة (مالي، النيجر، غانا، موريتانيا ونيجيريا)، وفيما يلي الخريطة توضح طرق ومنافذ تسلل المهاجرين غير الشرعيين من الحدود الجنوبية الجزائرية الذين يعتبرونها كمحطات عبور إلى دول الشمال ثم إلى أوروبا.

[1] **الهجرة غير الشرعية وجدت لها حلا في تونس** مجلة العربي الحر، http://www.freearabi.com/IlligalImmigration.htm.(2015/04/20)

[2] **تونس ترفض مقترحات إيطاليا وتدفع بتعزيزات لوقف الهجرة غير الشرعية** **http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/02/110213_immigrants_tunisia.shtml**(2015/04/20)

الخريطة رقم (01)

خريطة توضح طرق ومنافذ تسلل المهاجرين غير الشرعيين من الحدود الجنوبية الجزائرية

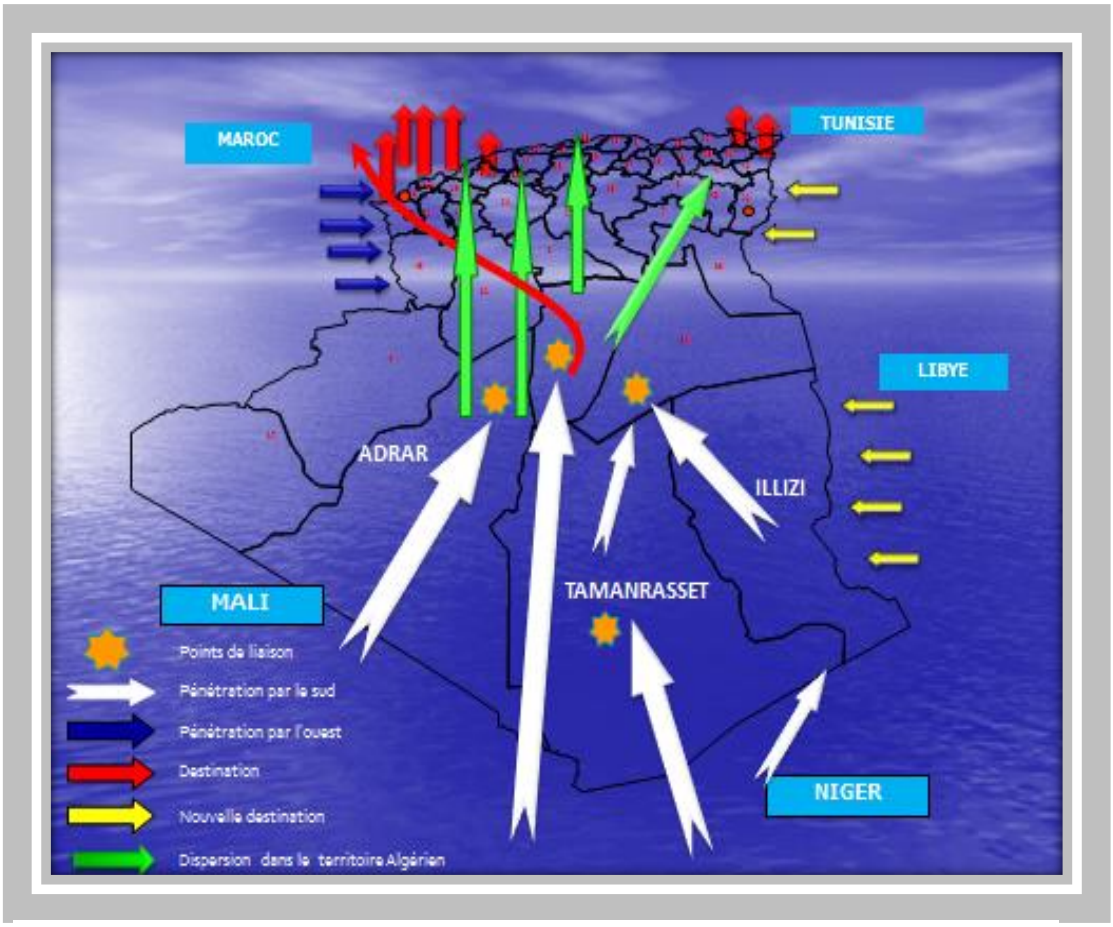

المصدر: سعيداني بوجمعة ، **جريمة تهريب المهاجرين من منظور مصالح شرطة الحدود ودور الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة الغير الشرعية –دراسة حالة ولاية تمنراست**– الجزائر ، مداخلة بالمديرية العامة للأمن الوطني مديرية شرطة الحدود، 2010.

وتعتبر الحدود البرية الجزائرية من أكثر الطرق استعمالا بالنسبة للأفارقة بالنظر إلى شساعتها وقلة تواجد مصالح الأمن والحراسة بها

ب–عبر الحدود البحرية:

تبقى ظاهرة الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر الطريقة المفضلة للمهاجرين غير الشرعيين للوصول إلى أوروبا خاصة فرنسا اسبانيا ايطاليا نظرا لقصر المسافة.[1]

[1] محمد محمود السرياني، **مرجع سابق** ص09.

ويستعمل اغلب الهاجرين سواحل عنابة التي لا تزال سواحلها تصنع الحدث مع قوافل الحراقة، التي تحبط أغلب محاولاتهم، ويصل عددهم إلى 100 مهاجر في ظرف أسبوع واحد، من اجل الإبحار في اقل وقت ممكن وصولا إلى جزيرة سردينيا الإيطالية، وهو الوضع نفسه بالنسبة للقالة وعين تيموشنت والشلف. و عبر شواطئ مدينة دلس في بومرداس،[1]

الخريطة رقم (02)

خريطة توضح أهم مسالك المهاجرين غير الشرعيين انطلاقا من السواحل الجزائرية إلى السواحل الأوروبية

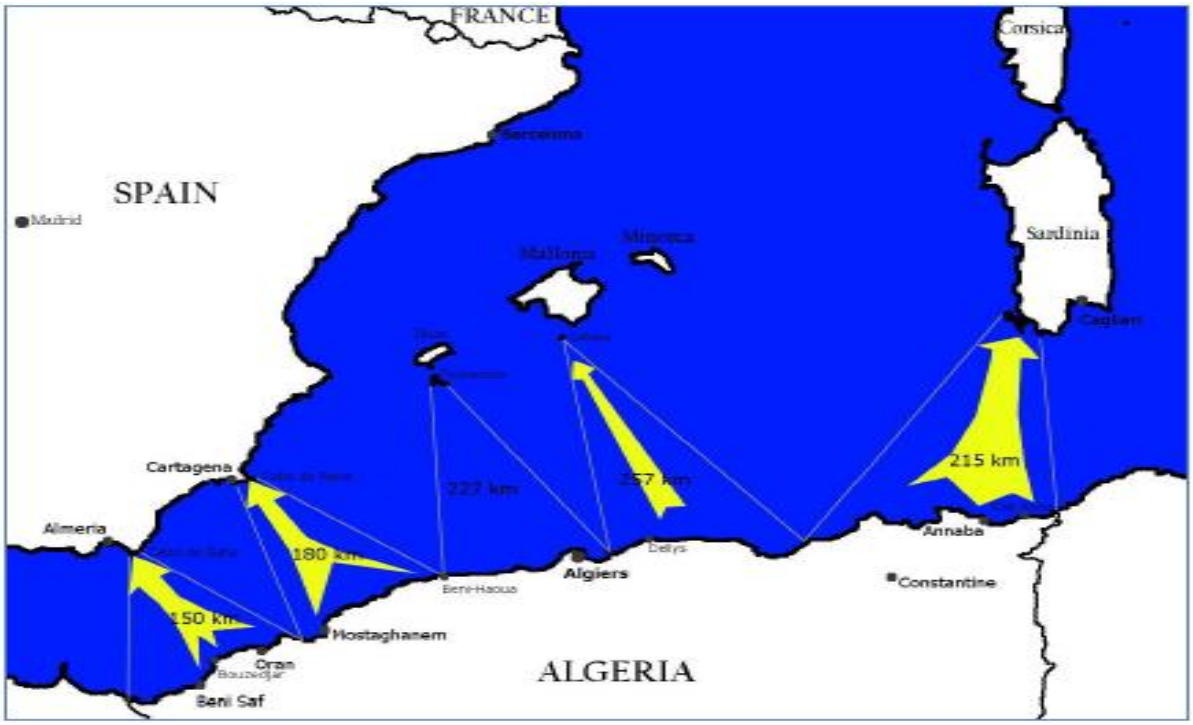

المصدر: الجزائر، **قيادة الدرك الوطني**، نقلا عن ساعد رشيد ، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غ.م (جامعة محمد خيضر- بسكرة كلية العلوم السياسية 2012/2011)ص 31.

ومن خلال هذه الخريطة نلاحظ أهم مسالك المهاجرين غير الشرعيين انطلاقا من السواحل الجزائرية إلى السواحل الأوروبية.

ج- عبر الحدود الجوية:

نظرا للأهمية البالغة للمطارات والإجراءات الأمنية المشددة حفاظا على سلامة المواطنين في أرواحهم وممتلكاتهم ، تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر المطارات قليلة جدا وتكاد تكون منعدمة باعتبار أن

[1] نقلا عن الموقع الالكتروني قناة **الجزائر http://www.algeriachannel.net/2009/06/شواطئ-مجهولة-دخلت-التاريخ-عبر-قوارب-ال** تم التصفح يوم 2015/04/20 .

المطار منطقة مغلقة يصعب اختراقها والوصول إلى تسلل الطائرة ، بحيث تنحصر هذه الحالات الضيقة في دخول وخروج المواطنين و الأجانب باستعمال وثائق مزورة.[1]

ومن خلال اغلب القضايا المسجلة من قلل مصالح شرطة الحدود الجزائرية ، فان تأشيرة شنغن **(visa shengen)** هي الأكثر عرضة للتزوير من قبل المهاجرين غير الشرعيين، ثم تليها تزوير جوازات السفر عن طريق تغيير المعلومات المتعلقة بهوية الشخص و الصورة، ثم تليها تزوير بطاقات الإقامة، وتعتبر بطاقات الإقامة الصادرة من السلطات الايطالية هي الأكثر عرضة للتزوير أمام عدم إيجاد بطاقة إقامة أوروبية موحدة.[2]

رابعا: الهجرة غير الشرعية معبر المغرب.

بشكل عام فان اتجاهات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا جعلت من اسبانيا وايطاليا الوجهة المفضلة للمهاجرين القادمين من شمال إفريقيا خصوصا المغرب حيث تم توقيف أكثر من 20 ألف مهاجر عبر مضيق جبل طارق سنة 2000 ، وتعد ايطاليا الوجهة الثانية بعد اسبانيا،[3] وحسب مصادر أمنية مغربية، فان المعابر الحدودية مع مليلية، تلقي القبض بشكل يومي على المهاجرين السوريين الذين يعمدون إلى استغلال جوازات سفر مغربية مزورة لدخول إلى المدينة ، وأضاف المصدر أن العديد من المهاجرين السوريين موجودين في مدينة الناظور (شمال شرقي المغرب)، المحاذية لمليلية، يحاولون الوصول إلى مليلية بشتى الوسائل خصوصًا من خلال التنسيق مع شبكات مختصة في تهجير البشر بشكل غير شرعي،[4] وأصبحت اسبانيا اليوم تضم بالعديد من المهاجرين المغاربة والعديد من الجنسيات الإفريقية بعد أن كانت منطقة عبور للمهاجرين السنغاليين إلى فرنسا،[5]

---

[1] مرجع سابق. زاوي محمد امين وآخرون، **الهجرة غير الشرعية وطرق مكافحتها ص 28.**

[2] **المرجع نفسه.**

[3] Naima Guennouni, **les droits des Migrants dans les pays du Maghreb (Tunisie, Algérie, Maroc** (Khadija Elmadmad, **Les Migrants et leursdroits au Maghreb** (maroc la croisee des chemms-/-) P27.

[4] د.ك، **الهجرة غير الشرعية للسوريين تغزو مليلية بالمغرب** ، http://www.masralarabia.com/العرب-والعالم/305853-الهجرة-غير-الشرعية-للسوريين-تغزو-مليلية-بالمغرب ، 2015/04/20 .

[5] Guillant Michelle, **La Mosaique des migrations africaines** Revue Esprit N° 160 Aout- September 2005 Paris page 165.

وبالنظر إلى وجود مدينتي "سبتة" و"مليلية" في المغرب الخاضعتين للسيادة الاسبانية، فان المغرب يعاني من هجرة غير شرعية داخلية باتجاه هاتين الدولتين ، وهجرة غير شرعية خارجية باتجاه أوروبا تشمل المواطنين المغاربة والأجانب من مختلف الجنسيات.

الرسم البياني رقم (01)

رسم بياني يوضح تطور أعداد المهاجرين في دول المغرب العربي من سنة 1960 إلى غاية 2015

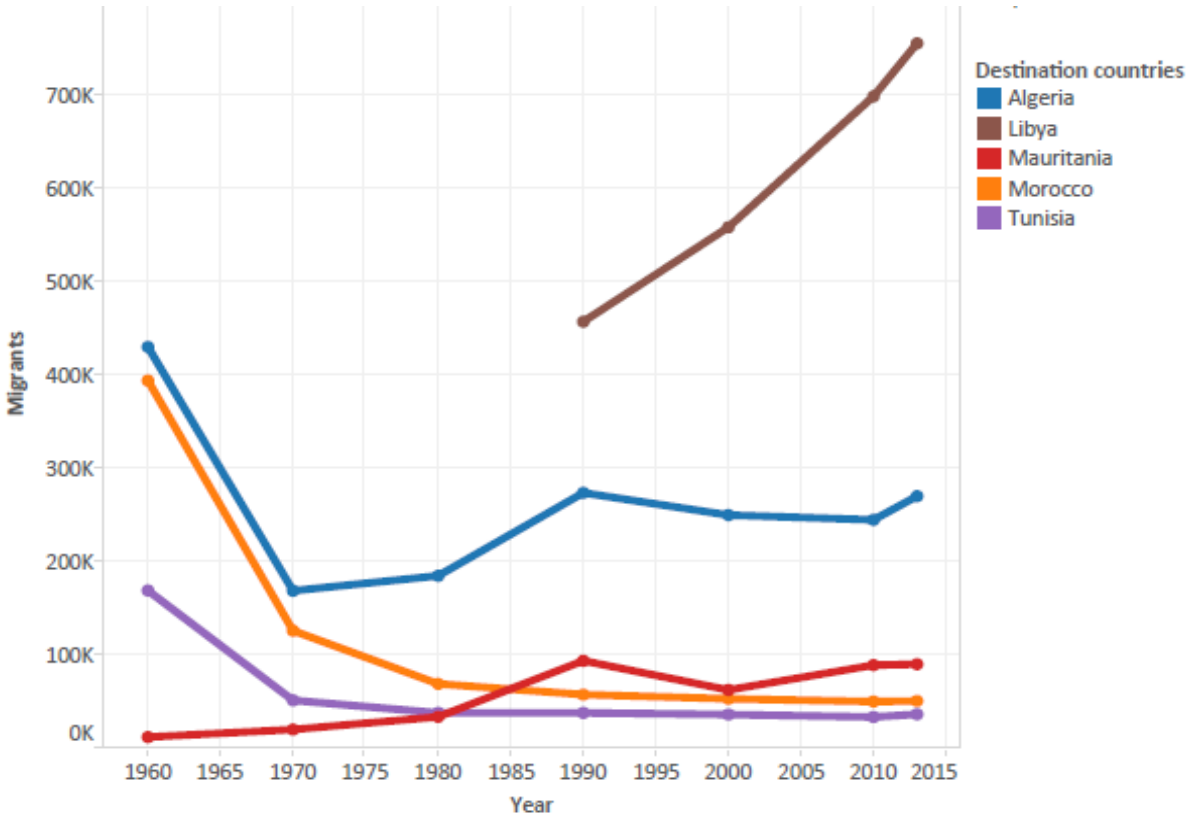

Migration Policy Institute (MPI) Data Hub http://www.migrationpolicy.org/programs/us-immigration-policy-program

ومن خلال هذا المخطط يمكن أن نلاحظ تطور أعداد المهاجرين في دول المغرب العربي من سنة 1960 إلى غاية 2015 وهو يختلف من دولة إلى أخرى .

خلاصة الفصل:

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الهجرة غير الشرعية هي وسيلة يلجا إليها الأفراد هروبا من الواقع الذي يهمشهم، إلى تحدي يعرضهم للخطر، أملا في تحسين ظروف معيشتهم، على غرار مخالفتهم للقوانين والأنظمة المعمول بها أثناء عملية الخروج من إقليم دولة إلى إقليم دولة أخرى، وسواء تم هذا الخروج من مراكز العبور البرية أو البحرية أو الجوية، بوسائل احتيالية أو تزوير الوثائق، أو عن طريق المنافذ والمسالك غير المحروسة، الأمر الذي يجعلها ظاهرة مستقلة تتميز بمجموعة من الخصائص تختلف عن غيرها من الظواهر المرتبطة بها.

كما تشكل الهجرة غير الشرعية تهديدا مستمرا ينعكس على كل دولة، سواء كانت مصدرة ، عابرة أو مستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، وذلك في كافة المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يؤدي بنا إلى القيام بدراسة تحليلية لمعرفة الأسباب الحقيقة المؤدية إليها وانعكاساتها المختلفة حتى يتسنى لنا اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة خاصة الوقائية منها.

الفصل الثاني

واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر والآليات الوقائية للتصدي

احتلت الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية، خصوصا وان قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ومن خلال ما سبق فان الجزائر تعد دولة استقرار وعبور لهؤلاء المهاجرين الأفارقة، بالإضافة إلى كونها دولة مصدرة للهجرة غير الشرعية، خاصة وأن الجزائر تتربع على شريط حدودي يزيد عن 6000 كلم مع07 دول، وعلى شريط ساحلي يبلغ 1200 كلم، مما يجعلها محور هام ومنشط للأعمال الإجرامية العابرة للحدود مثل تهريب المخدرات التزوير والجرائم المنظمة.

كما أن واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر لا تقتصر انعكاساته على المهاجرين غير الشرعيين فحسب، وإنما تشمل كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والأمنية للدولة، سواء للدولة المصدرة أو الدولة المستقبلة، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على أهم أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر وانعكاساتها ثم نتطرق إلى المؤسسات التربوية والمجتمع المدني كآلية للوقاية من الهجرة غير الشرعية.

- **المبحث الأول: أسباب ظاهرة الهجرة الغير شرعية في الجزائر**
- **المبحث الثاني: انعكاسات الهجرة الغير شرعية.**
- **المبحث الثالث: دور المؤسسات التربوية في الوقاية من الهجرة غير الشرعية.**

المبحث الأول: أسباب ظاهرة الهجرة الغير شرعية في الجزائر

انتشرت في الآونة الأخيرة بالمجتمع الجزائري كباقي مجتمعات دول العالم ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي استطاعت إشعار كل مؤسسات الدولة وأصبحت مشكلة حية من خلال الأحداث المأساوية التي تتوالى بشأنها سواء في الصحف أو الأخبار التلفزيونية من حين لآخر، وهي مشكلة حساسة لكونها تمس جميع شرائح المجتمع بحيث أصبحت الظاهرة لا تمس فئة الشباب وخاصة الذكور، بل تعدت إلى فئة الإناث والأطفال القصر، وتتميز الظاهرة كونها ممتدة على طول السنة أي إنها مستمرة في الزمن ومنتشرة في المكان، بعدما كانت منتشرة بكثرة في غرب البلاد.

لا شك أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر المعقدة والتي يصعب تحليلها وتفسير العوامل المتسببة في حدوثها ومهما تعددت الأسباب فهي لا تخرج عن الجوانب الأكثر تعلقا بالحياة وهي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى عوامل أخرى اقل تأثيرا منها.[1]

المطلب الأول : الأسباب الاقتصادية والقانونية.

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الكثير من دول العالم ، وبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية لها إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب ويتجلى ذلك في التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين الدول المصدرة والتي تشهد غالبا افتقارا إلى عملية التنمية وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستوى المعيشة ، وما يقابله من ارتفاع الأجور ومستوى المعيشة والحاجة إلى اليد العاملة في الدول المستقبلة بالإضافة إلى عدم وجود إمكانية الهجرة الشرعية.[2]

أولا: الأسباب الاقتصادية.

يعتبر توافد المهاجرين لأسباب اقتصادية من أهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة، و ذلك نظرا للمكانة التي يحتلها الجانب الاقتصادي في تحليل أسباب انطلاق التدفقات البشرية،

---

[1] BENELKADI Kamel "**Migration développement, les africains planchent sur une question commune** " . http://www.algeria-watch.org/fr/mrv/mrvref/action_commune.htm

(N° 4676, du 30/04/2006)P03

[2] قاظي فريدة، **الهجرة غير الشرعية خلفياتها ودوافعها** (مجلة الدراسات الاجتماعية ، العدد 05 الجزائر جويلية 2010) ص30.

خاصة ما يتعلق منها بمعدلات البطالة المرتفعة ووجود نسبة لا يستهان بها ممن يعيشون تحت خط الفقر، وترتكز أهم التفسيرات الاقتصادية للهجرة على ظاهرة انتقال اليد العاملة، ورغبة المجموعات البشرية في تحسين مستويات معيشتها.[1]

و يحتل الفقر والتخلف الصدارة في عوامل ومسببات الهجرة والدافع الأساسي لغالبية تحركات المهاجرين من دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط باتجاه شماله.[2]

كما عرفت اقتصاديات دول الجنوب المرسلة لليد العاملة تراجعًا في معدلات النمو مما أدى إلى تناقص مستمر في قدرتها على خلق فرص عمل جديدة تمكنها من استيعاب الموارد الجديدة من قوة العمل، وإزاء ذلك اندفع مئات الآلاف للبحث عن فرص للعمل خارج بلدانهم الأصلية،[3] وفيما يلي يوضح الجدول نسبة النمو في الجزائر من 2006 إلى 2013.

الجدول رقم (1)[*]

جدول يوضح نسبة النمو في الجزائر من 2006 إلى 2013

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو	2.1%	3.1%	2.4%	2.4%	3.3%	2.6%	3.3%	1.3%

المصدر www.statistiques-mondiales.com

كما ارتبط الاستقلال الاقتصادي للجزائر، باعتماد سياسة تنموية شاملة، كان الهدف منها إحداث تغيير عميق في البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، وذلك بالقضاء على البطالة وإعادة توزيع الدخل الوطني وتغيير الأنماط السلوكية التقليدية، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت في 1986 كشفت عيوب

[1] حمزة قدة ، **مرجع سابق** ص108.

[2] رقية العاقل، **مرجع سابق** ص 45.

[3] محمد احمد إسماعيل، **الهجرة العربية – العربية** (ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة العلمية حول «اللجوء و الهجرة – المشكلات والحلول» جامعة ن ع ع أ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تونس 04-2008/08/08) ص 10.

[*] المرجع www.statistiques-mondiales.com

السياسة الاقتصادية المنتهجة ولاحظ الباحثون أن الاضطرابات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري في مراحل مختلفة كان سببها ما يلي:

- تجاهل القيم الثقافية المحلية في إعداد وتنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية.
- انعدام تصور شامل ومنسجم لمشاكل الهوية الثقافية والاعتقاد بأن الاقتصاد كفيل بتعويض النقص الثقافي.
- إقصاء الشعب الجزائري من المشاركة في السياسة التنموية على عكس مشاركته الجماعية في تحرير البلاد واسترجاع السيادة الوطنية.
- غياب دور الفرد الجزائري كحافز في العملية التنموية
- غلق المؤسسات وتسريح العمال حيث تشير إحصائيات الدول العربية تمثل أعلى معدلات البطالة في العالم، كما أن 60 % تقريبا من سكانها هم دون سن الخمسة والعشرين، وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية ، صدر عام 2014 ، قدرت نسبة البطالة في الدول العربية مابين 15 و 20 % ، وتتزايد سنويا بمعدل 03% .
- تدفق النفط سمح بالزيادة في الاستهلاك الكمالي لشرائح اجتماعية محددة، بينما ضلت القاعدة العريضة من المجتمع الجزائري تعاني عدم إشباع الحاجات الأساسية للحياة. وازدادت المعاناة بشروع الدولة في تنفيذ سياسة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية وكانت آثارها واضحة على الفئات الدنيا من المجتمع، سواء تلك القاطنة في الأرياف أو في المدن، لذلك شعر الفرد الجزائري بعدم توافر المساواة في توزيع الثروة الوطنية، وظل يعاني من ارتفاع الأسعار و انعدام السكن، مما عجل بنزوح مجموعة كبير من سكان الأرياف نحو المدن و الإقامة بالأحياء المختلفة، التي تفتقر لأدنى شروط الحياة الكريمة، وأصبح العنف هو السمة السائدة في المجتمع الجزائري.
- أن العملية التوزيعية للثروة الوطنية ارتبطت بالعديد من المشكلات التي عرفها المجتمع الجزائري عبر مراحل مختلفة، والواقع عندما يتضاعف عدد الحاصلين على الشهادات الجامعية وشهادات التكوين المتخصص، وتعجز مؤسسات المجتمع عن استيعاب هذا العدد الهائل من الشباب وتحقيق حد أدنى من طموحاتهم، و تعجز المؤسسات في تسيير تدفق السكان من الأرياف نحو المدن، فان المهاجرين سوف يعانون الفقر المدقع والاغتراب الاجتماعي ويشعرون بالبؤس والقهر والشقاء، وهذا ما يؤدي إلى

الزيادة في الإحباط الفردي والسخط الجماعي، ومن ثمة يصبح الفرد أكثر استعداد للانخراط في الثقافة الهامشية، والهجرة السرية تعتبر مظهر من مظاهر هذه الثقافة وتعد الملجأ والمتنفس الأمثل لتأكيد الذات وتحقيق الهوية.[1]

كما أن الوضعية الاقتصادية المتدهورة للجزائر أدت بها إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، الذي اشترط تغيير النظام الاقتصادي إلى النظام الرأسمالي مما أدى إلى غلق المؤسسات الاقتصادية المفلسة، وخصخصة المؤسسات العمومية أدى إلى تسريح الآلاف من العمال بالإضافة إلى رفع الدولة للدعم عن المنتوجات والسلع واسعة الاستهلاك وتدهور العملة الوطنية وانخفاض قيمة الدينار سنة 1990 هذا التضخم نتج عنه ارتفاع الأسعار وانخفاض المستوى المعيشي، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية وعدم حماية المنتوج الوطني نتج عنه إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية.[2]

وفيما يخص عملية توزيع الثروة الوطنية في الجزائر فإنها ارتبطت بالعديد من المشكلات خصوصا لدى فئة الشباب الجامعي والشباب الحاصلين على شهادات التكوين المتخصص فعجز مؤسسات المجتمع عن استيعاب هذا العدد الهائل من الشباب (يتخرج سنويا من الجامعات الجزائرية ما يقارب 230 ألف طالب) وتحقيق الحد الأدنى من طموحاتهم ما يؤدي إلى الزيادة في الإحباط الفردي والسخط الجماعي ومن ثمة يصبح الفرد أكثر استعدادا للانخراط في الثقافة الهامشية، والهجرة السرية تعتبر مظهر من مظاهر هذه الثقافة.[3]

ثانيا: الأسباب القانونية.

تتمثل في عدم إمكانية السفر أو الهجرة بطريقة شرعية، ففي حالة ما إذا توفرت إمكانية الهجرة القانونية لما لجأ المهاجرون إلى الطرق غير الشرعية، وقد بدأ هذا المشكل يطرح منذ غلق الحدود الأوروبية في سنة 1974، و لجوء بعض الدول الأوروبية على غرار فرنسا التي تمثل أكبر بلد يستقطب المهاجرين الجزائريين لأسباب تاريخية بالدرجة كما نجد أن الأرقام تشير إلى أن 62 % من المهاجرين غير الشرعيين لجئوا إليها

---

[1] زروق العربي، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية –الانعكاسات وآليات المواجهة** تحرير (محمد غربي وسفيان فوكة و مشري مصري) **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر البيض المتوسط** (الجزائر– ابن النديم للنشر والتوزيع ، ط .01، 2014) ص 28.

[2] الأخضر عمر الدهيمي، **مرجع سابق** ص 05.

[3] ساعد رشيد، **مرجع سابق** ص 60.

بسبب حرمانهم من التأشيرة ، حيث كشف العقيد رئيس قسم الشرطة القضائية بقيادة الدرك الوطني ،أن أغلبية المهاجرين غير الشرعيين الذين تم إلقاء القبض عليهم قد لجئوا للهجرة بعد يأسهم من الحصول على تأشيرة لأحدى البلدان الأوروبية، حيث نجد السفارات الأجنبية خاصة الأوروبية لا تنقطع من طوابير طالبي التأشيرة،[1] وفيما يلي يوضح الجدول معدل الهجرة في الجزائر من 2008 إلى 2014:

الجدول رقم (02)

جدول يوضح معدل الهجرة في الجزائر من 2008 إلى 2014

السنة	2008	2009	2011	2012	2013	2014
معدل الهجرة	-0.31	-0.29	-0.27	-0.27	-0.93	-0.93

موقع الإحصائيات العالمية، www.statistiques-mondiales.com

وتمثل نسبة الهجرة هذه الفرق بين عدد الأشخاص الذين يدخلون ويخرجون من الدول خلال سنة معينة لـ 1000 شخص.

المطلب الثاني : الأسباب السياسية والأمنية.

يؤثر عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في الدولة في دفع الأفراد إلى الهجرة نحو البلدان التي تعرف استقرار في أوضاعها الأمنية.

أولا: الأسباب سياسية.

من بين العوامل التي قد تعزز أو تحد من حرية الفرد في الانتقال من دولة إلى أخرى، هناك العوامل السياسية، فهذا الانتقال يأتي في إطار العلاقات السياسية بين الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين وتختلف من دولة إلى أخرى، بحسب هذه العلاقات.

ومن جانب آخر، فلا شك أن سياسات الدول الأوربية تجاه المهاجرين تعد محددا أساسيا لتشجيع أو تقليل الهجرة إليها، ففي السبعينيات كانت بعض الدول الأوروبية تفرض سياسة تقليدية تجاه الهجرة، أما

[1] كرميش حسناء، **السياسة العامة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية** مذكر لنيل شهادة الماستر، غ.م (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية –2014/2013) ص 27

التسعينيات من القرن الماضي أدركت بعض الدول الأوربية انه لا يمكن الاستمرار في سياستها التقليدية للهجرة، وان هذه الدول لا بد أن تتجه إلى تنظيم هجرة لليد العاملة من دول الجنوب بشكل يتوافق مع احتياجات سوق العمل الأوربي.[1]

أن تحديد الأفعال التي مارسها المستعمر على المجتمع الجزائري تكتسي خصوصية سوسيو– تارخية هامة يجب التمعن فيها لفهم الظاهرة، ذلك أن الاستعمار قام في وقت مبكر عملية نسج العلاقات الاجتماعية وفق تطور الرأس مالية الأوروبية وتحقيقها لأغراضها، مما أدى إلى تفكيك البنية الاجتماعية وانعكاسات نفسية سلبية على الثقافة الجزائرية مما أدى إلى نتائج سلبية ، تجلت أبعادها فيما يلي :

- ظهور فئات رأس مالية مختلفة شكلت القاعدة الأساسية في خدمة مصالح المستعمر.
- تدمير المجتمع الزراعي بطريقة عنيفة أجبر السكان على العودة إلى زراعة الاكتفاء الذاتي، مما أدى بالبعض إلى الهجرة إلى المدن بحثا عن العمل في المهن الهامشية، وبقي العدد الأكبر في الريف مداوم يقاوم المستعمر متحملا كل أشكال المعاناة.
- إلحاق التدمير العنيف بالسهول والمناطق الحضرية وضعف القرابة الاجتماعية.[2]

كما تعد الأسباب السياسية القسرية من أهم العوامل التي تدفع الأفراد إلى الهجرة الخارجية ، تتمثل في الضغط والقوة والتهديد والاستيلاء الذي يمارسه التدخل العسكري الخارجي من أي دولة من ، إضافة إلى الضغط السياسي الداخلي ، ففي معظم الدول النامية تنعدم الديموقراطية وتسود النظم الديكتاتورية حيث يعتقل الأفراد في السجون والمعتقلات دون أي محاكمة وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية.[3]

ثانيا: الأسباب الأمنية.

تعد الأزمة الأمنية والسياسية التي مرت بها الجزائر خلال التسعينيات في خروج عدد كبير من الجزائريين،[4] نظرا لانعدام الأمن والاستقرار الذي أدى إلى الزيادة في معدل الهجرة النازحة، طبقا لما أثبتته

[1] حمزة قدة، **مرجع سابق**، ص 112.

[2] زروق العربي، ،**مرجع سابق**، ص 28.

[3] ساعد رشيد ، **مرجع سابق**، ص 62.

[4] عميد شرطة الحدود، المديرية العامة للأمن الوطني،الجزائر (مقابلة حول **الهجرة غير الشرعية في الجزائر**، في ماي 2015) **انظر الملحق رقم 01**.

العديد من البحوث والدارسات، كما أن الإجراءات التي عقبت هذه الأزمة ساهمت بدرجة كبيرة في التفكير في الهجرة دون العودة، ومنها إجراءات التجنيد الإجباري وعدم تسوية وضعية عدد كبير من الشباب الجزائري، كما أن بطاقة تسوية الوضعية تجاه الخدمة الوطنية كانت مطلوبة في كل ملفات الترشح لمسابقات التوظيف في القطاع العام، حيث أصبحت هذه البطاقة تتحكم في قبول التوظيف من عدمه، كما أن العديد من المهاجرين من لديهم الرغبة في العودة لم يتمكنوا من ذلك، بسبب تهربهم من أداء الخدمة الوطنية.[1]

وقد لعب الاستعمار الفرنسي للجزائر كان له تأثير ضخم في الاقتصاد وفي بنية المجتمع التقليدية من خلال الاستيلاء على الأراضي الزراعية، وترحيل القبائل من أماكنها وتحطيم الصناعة الحرفية، وفرض الضرائب الثقيلة وتجويع الأهالي وبهذه الطريقة اوجد النظام الاستعماري احتياطا كبيرا من البطالة واليد العاملة البائسة الفقيرة.[2]

والعامل التاريخي هنا يبين تلك العلاقة التي تربط الدول الأصلية للمهاجرين غير الشرعيين إلى الدول المستقبلة، هذه العلاقة مبنية على عدم التكافؤ وعلى واقع استعماري خلف شعورا بمسؤولية دول الاستقبال في نهب خيرات وكل ثروات البلدان الأصلية للمهاجرين غير الشرعيين، إذن هذه الخلفية التاريخية تدفع العديد من أفراد البلدان التي كانت عرضة للاستعمار إلى محاولة البحث عن أمل في تلك الدول والذي افتقدته في بلدانها بسبب المخلفات الاستعمارية والتي جعلت البلدان المُسْتَعْمَرَة تعيش تبعية اقتصادية ولم تستطع توفير ما يحتاجه أفرادها.[3]

المطلب الثالث : الأسباب الاجتماعية و الثقافية.

تلعب الأسباب الاجتماعية والثقافية دورا هام في دفع المهاجرين إلى الهجرة غير الشرعية نتيجة، ويمكن عرض هذه الأسباب فيما يلي:

---

[1] حمزة قدة، **مرجع سابق**، ص 112.

[2] هشام نعمة فياض ، **هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا هولندا نموذجا دراسة تحليلية مقارنة**، (الدوحة – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2011) ص 24.

[3] محمد معمر ، **أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية، "دراسة ميدانية"**

http://www.djazairess.com/eloumma/7032 (2015-03-07)

أولا: الأسباب الاجتماعية.

إن التحولات العميقة التي عرفتها البلاد مع نهاية عقد الثمانينات تركت آثار سلبية لم يعرفها المجتمع الجزائري من قبل، وظهرت عدة ظواهر اجتماعية يمكن حصرها فيما يلي :

- حالة الفقر المدقع التي تعيشها شريحة غالبية في العالم العربي، وهو ما يعني أن نسبة عالية من البشر من مجتمعات الجنوب لا تجد ما يشبع حالاتها الأساسية ، الأمر الذي يدفعها إلى محاولة الهجرة وإيجاد مجتمع أفضل.
- أزمة السكن الحادة وهذا بسبب سؤ التسيير الذي تتحكم فيها البيروقراطية.[1]
- تقلص منافذ الهجرة الشرعية وبالتالي مما أوقع الشباب في يد سماسرة السوق الذين يخاطرون بهم لنقلهم إلى الضفة الأخرى مقابل مبالغ مالية.[2]
- تنامي الشعور بالاغتراب والانعزال عن المشاركة في الحياة الاجتماعية.
- تدهور القدرة الشرائية وتدني المداخيل وانتشار ظاهرة العنف الأسري، والتسرب المدرسي.
- انتشار البطالة بين فئات الشباب والتي مست خريجي الجامعات والمعاهد العليا.

وتعد البطالة من أهم الأسباب التي تفقد الإنسان مصادر إشباع حاجاته و حاجات أسرته، كما تؤدي إلى وجود نوع من بالملل والقلق والاضطراب الذي يجعله يؤدي به للاندفاع نحو الجريمة، مما اوجد قابلية لزرع الأفكار الإجرامية أمام هذه الفئة بالإضافة إلى اعتبار أن كل ما يتلقونه من تكوين و تعليم لن يتيح لهم الفرصة الملائمة للعمل، نتيجة لرسوخ فكرة المحسوبية ، التي تعتبر عائق لتحقيق مستقبلهم، وأزمة البطالة.[3]

كما أن النمو الديموغرافي الكبير في الجزائر لم يسايره نمو اقتصادي، حيث يعتبر العامل الرئيسي في إحداث انفجار سكاني وأزمة اقتصادية لانعدام فرص العمل،[4] وانتشار البطالة بحيث تقدر نسبة البطالة في الجزائر 10.8 % سنة 2014[5]

---

[1] زروق، **مرجع سابق** ، ص 28.

[2] طارق الشهاوى، **الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية**، (الإسكندرية ،،دار الفكر الجامعي، 2009).

[3] محمد بلقاسم و حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية**، الجزائر ، مطبعة دحلب ، د.سنة، ص 346.

[4] محمد غربي **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا**، الجزائر ، الاكادمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 08 – 2012 ص 51–55.

[5] الإحصائيات العالمية، www.statistiques-mondiales.com

في البلدان المغاربية نجد اقل من 10 % من السكان النشطين عمال يتقاضون أجورا في القطاع المنظم، وعلى سبيل المثال المغرب 89 % من العمال يعملون لأنفسهم في الاقتصاد غير الرسمي ،والتي تتركز في القطاع الزراعي والذي بدوره يمثل 58 % من الناتج الإجمالي المحلي، ونتيجة لغياب التغطية الاجتماعية فان ذلك يؤثر على العاملين في القطاع غير الرسمي أكثر من الذين يشتغلون في القطاع الرسمي ، وهذا من شانه أن يشكل دافع للهجرة في المنطقة المغاربية.[1]

وكذلك الأمر بالنسبة إلى هجرة الأفارقة إلى الجزائر ففي بداية السبعينات عرفت البلدان الإفريقية خاصة مالي والنيجر جفافا كبيرا أدى إلى إتلاف وموت ماشية سكان البدو الرحل التي تشكل المورد الوحيد لهم، نتج عنه فقر واحتياج وانعدام مصادر العيش ، مما دفع بأفواج هائلة من عائلات كثيرة النزوح نحو الجنوب الجزائري للبحث عن حياة أفضل، وفي الجزائر كان النزوح الريفي هو المؤشر الفاعل على تنامي الظاهرة بيوت القصديرية على أطراف المدن مما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية في منطقة محدودة وتباين الفروق الاجتماعية، كل هذه العوامل دافعة للهجرة.[2]

ثانيا: الأسباب ثقافية :

تلعب وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات دورا بارزا في تطوير ثقافة الهجرة غير الشرعية، حيث أن تكنولوجيا الإعلام فرضت على عالمنا نوعين من الحياة متباينة تصل إلى حد التناقض، الأولى تتمثل في الأوضاع المزرية التي يعيشها سكان الجنوب وغياب فرص العمل، أما الثانية تتعلق بالمجتمعات الأوروبية حيث تتوافر شبكات أمان وتامين اجتماعي حيث تتوافر فرص العمل بأنماط مختلفة وبمعدلات كافية.

فقد أصبحت وسائل الاتصال أكثر يسرا عما مضى، وأصبح المقيمون في الدول الفقيرة يمكنهم معرفة مستوى المعيشة في الدول المتقدمة بوسائل ارخص وأسهل، فتدفعهم إلى الهجرة غير الشرعية.[3]

وبالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية نذكر بعض العوامل المحفزة وتتجلى أساسا في ثلاث عوامل :

---

[1] بوصيلة محمد عبد الغافور، **الهجرة وتأثيرها على العلاقات الاورومغاربية (1990-2011)** رسالة ماجيستار، غ.م (الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 2012) د.صفحة.

[2] **التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة –دراسة حلول الهجرة السرسة في الجزائر**– (المملكة العربية السعودية ج.ن.ع.ع.أ، ندوة علمية، فيفري 2010) .

[3] زروق العربي ،**مرجع سابق**، ص 34.

أولا: صور النجاح الاجتماعي.

يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار الخ.... ويتم تغذيتها عبر وسائل الإعلام الأمر الذي يترك أثرا في نفوس الشباب يدفعهم إلى الهجرة لتحقيق حياة الرفاه السائدة في اعتقادهم.

ثانيا: القرب الجغرافي

أهم ما يحدد توجه المهاجرين غير الشرعيين إلى دولة مستقبلة دون أخرى هو القرب الجغرافي، أي المسافة التي يمكن للمهاجر غير الشرعي أن يتحملها على مر الطريق،[1] لذا يختار اغلب المهاجرين الشاطئ المغربي الذي لا يبعد إلا بـ14 كلم عن الشاطئ الإسباني والذي يمكن رؤيته نهارا .

ثالثا: عوامل النداء:

هو رد فعل عن غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية والسياسة التي تبنتها أوروبا في هذا المجال والتي كانت لها آثار عكسية، حيث أصبحت الهجرة مشروعا مكلفا واستثمارا يقتضي تعبئة مصادر للتمويل من أجل تحقيقه من ديون ومن بيع للأرض والممتلكات... إلخ، هذا ما يفسر كيفية إقبال المهاجر غير الشرعي على أي عمل مهما كان مذلا وصعبا لأنه في كل الحالات لا يقبل أن يرجع إلى بلده فارغ اليدين، وغالبا ما تكون هذه الأعمال مؤقتة ومنبوذة اجتماعيا، ويظل الجزاء القانوني حتى الآن، ورغم القوانين الصادرة للحد من الهجرة غير الشرعية، دون حد رادع لأصحاب العمل عن استغلال هذه اليد العاملة الغير شرعية، وفي المقابل تكونت شبكات منظمة في مختلف مناطق مرور المهاجرين الغير شرعيين لتقدم خدماتها إلى أوروبا[2]، ضف إلى ذلك أسباب أخرى تتمثل في شعور الشباب بالاغتراب الداخلي وضعف الانتماء نتيجة قصور برامج التنمية الاجتماعية وعدم التماسك الأسري، والتفكير غير العقلاني والانهيار بنمط الحياة في المجتمعات الأجنبية.[3]

---

[1] رقية العاقل، **مرجع سابق** ص 66.

[2] محمد الخشاني، **أسباب الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا**، (http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208 2015/03/06).

[3] مجدي احمد محمد عبد الله ، **الاغتراب والهجرة غير الشرعية دراسة سيكومترية مقارنة** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 2013، ص 267.

المبحث الثاني : انعكاسات الهجرة غير الشرعية.

باتت الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين وعلى رأسها الدول الأوروبية التي تعتبر المقصد الأول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا، والواقع أن النظرة المصاحبة للهجرة بصفة عامة، والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة في بدايتها كانت نظرة ايجابية، ومرغوبة من الطرفين (المصدر والمستقبل) باعتبار أن هناك مصلحة متبادلة للطرفين، فالدول المصدرة للهجرة تملك مخزون بشري كبير وضعف اقتصادي ، في المقابل تتمتع الدول المستقبلة باقتصاد قوي وفائض مالي كبير وتفتقر لليد العاملة ، ولكن مع مرور الوقت واختلاف الظروف من عقد لآخر ، بدا يظهر لهذه الهجرة غير الشرعية سلبيات وآثار لها تداعيات على الطرفين.

المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية.

تحدث الهجرة غير الشرعية من الناحية الاقتصادية تأثيرات متنوعة بين الإيجابية والسلبية لكل من الدول المصدرة للهجرة أو الدول المستقبلة لها.

أولا: الانعكاسات الاقتصادية على الدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية:

هناك آثار ايجابية حيث أصبحت هذه اليد العاملة المهاجرة هي القوة المنتجة والمثمرة في اقتصاديات هذه الدول، والتي بفضلها استطاعت أن تحقق قدرا كبيرا من الاستغلال الاقتصادي لإمكانيات والموارد المتاحة لديها، مما ترتب عليه تحقيق درجة كبيرة من التطور الاقتصادي وزيادة في الدخل القومي وازدهار ورفاهية لمجتمعاتها.

ومع ذلك فان الأمر لا يخلو من آثار سلبية من الناحية الاقتصادية للدول المستقبلة متمثلة في تفاقم مشكلة البطالة في هذه الدول لعدم توافر فرص عمل لأبناء الوطن نفسه، إما لتزايد أعداد المهاجرين ، وإما لتميزهم وتفوقهم في كثير من الأعمال والحرف وتمسكهم بالفرص التي تتاح لهم .[1]

[1] محمدي شعبان ، **مرجع سابق** ، د.صفحة.

كما أن قدوم الأعداد الهائلة من المهاجرين احدث اضطرابات في ميدان التنمية الاقتصادية أثرت في برنامج التحكم في التموين بالنسبة للموارد الضرورية لتلك المناطق مع تدهور القيمة النقدية الوطنية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني.[1]

والجزائر باعتبارها دولة مستقبلة للمهاجرين الأفارقة أصبحت مهددة بالإخلال بالتوازن الديمغرافي خاصة في ولايات ، فتعدد الجنسيات (أكثر من 34 جنسية في مناطق معينة كتمنراست، إليزي، مغنية...) نتج عنه الانتشار الواسع لممارسة الدعارة والمساس بقيم والأخلاق العامة، إضافة إلى ظواهر التشرد والتسول والبناءات القصديرية الفوضوية إنشاء" خيم من الصفيح " مما يشوه منظر المدينة.[2]

و ينبغي أن نشير إلى أن الدول المستقبلة للهجرة غالبا ما لا تعترف بالدور الايجابي للمهاجرين، ولا توفر لهم نفس المعاملة والمزايا التي تقدمها لمواطنيها، ولا تسعى إلى دمج هؤلاء المهاجرين في المجتمع الذي يعيشون فيه، والأخطر انه في السنوات الأخيرة ولاسيما بعد أحداث سبتمبر 2001 م تحولت النظرة إلى هؤلاء المهاجرين بوصفهم خطرا على الأمن والاستقرار ومطالبتهم بالرحيل .

ثانيا: الانعكاسات الاقتصادية على الدول المصدرة للهجرة:

تعتبر تحويلات المهاجرين كتدفقات مالية بالعملة الأجنبية، تساعد البلدان النامية والمصدرة للهجرة على تعديل موازينها الاقتصادية خاصة منها ميزان المدفوعات وفرصة لتدعيم التنمية فيها، وتجسدت هذه النظرة في المؤتمر العالمي للسكان في القاهرة عام 1994 الذي تضمن برنامج عمل "توافق الحكومات على تشجيع توجيه التحويلات للتنمية" وذلك بتبني سياسات فعالة وتيسير في تحويل الأموال وتوفير فرص وظروف زيادة الادخار والاستثمار الوطنيين، وبعد عقد من الزمن تعاود اللجنة العالمية حول الهجرة الدولية التأكيد على نفس الاتجاه بكثير من التفصيل، فقد جاء في تقريرها بأن التحويلات هي أموال خاصة ولا يجب التحكم فيها من قبل الدولة، إلا أنه على الحكومات والمؤسسات المالية أن تجعل عملية التحويل أيسر وأقل تكلفة لتشجيع المهاجرين على إتباع القنوات الرسمية في التحويل، ويجب أن يرافق هذا المسعى مع تشجيع استثمار

[1] زروق العربي ، **مرجع سابق**، ص 30.

[2] الأخضر عبد الدهيمي ، **مرجع سابق**، ص 14 .

التحويلات بتبني سياسات وإقرار إجراءات ضمن الاقتصاد الكلي تسمح بزيادة النمو الاقتصادي وترفع القدرة التنافسية.

ومع ذلك فان للهجرة غير الشرعية آثار سلبية عديدة على الدول المصدرة ، يمكن إجمالها فيما يلي :

- إن ارتفاع أعداد المهاجرين وخاصة من الحرفيين والمزارعين يؤدي إلى حدوث نذرة في الكفاءات والمتميزين في هذه المجالات وبالتالي حدوث خلل مهني في الكفاءة الإنتاجية للدولة المصدرة.
- يؤدي هذا النقص في اليد العاملة، إلى الزيادة في معدلات الأجور للمتواجدين من هذه الفئات، الأمر الذي يؤثر على هيكل الأجور والتكلفة الاقتصادية للسلع والمنتجات.
- إحباط اليد العاملة الوطنية التي لم تنجح في هذه الهجرة، وفقدان الحافز لديها على التقدم والتطوير، بل وقد يصل الأمر إلى الشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة للمقارنة بين ما يتقاضاه في وطنه وما يتقاضاه زملائه في دول المهجر .
- فقدان المهاجرين غير الشرعيين الذين يقبلون العمل في أعمال لا تتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم المهنية، لمهاراتهم الأصلية .
- التحويلات المالية للمهاجرين لا تذهب بالضرورة إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية، ولكنها غالبا ما تذهب إلى مجالات ذات الربحية السريعة التي قد تتعارض مع متطلبات التنمية الحقيقية.
- التقلبات التي قد تحدث في قيمة التحولات من سنة إلى أخرى، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات للدول المصدرة للعمالة.

المطلب الثاني: الانعكاسات السياسية والأمنية.

يعتبر الوجود غير الشرعي وغير المتحكم فيه للأجانب مصدر للتهديدات التي تمس بالأمن بصفة عامة، من خلال الشبكات المتخصصة في احتراف التزوير واستعماله، المتاجرة في المخدرات وامتهان الدعارة وتسلل الأجانب قصد التجسس، [1] وقد المهاجرين الافارقة في الجزائر تملك من القوة بما يكفي بعد قدمها وتشابك العلاقات بينها وبين سكان الجنوب الجزائريين عن طريق الزواج ، التعامل ومطالبتهم بحق المكوث والإقامة.[2]

[1] زروق، **مرجع سابق** ، ص 41.

[2] انظر **الملحق رقم (01)**

فالحضور المستمر للمهاجرين يعتبر منبع تهديد، فهو مرتبط دائما بعصابات التهريب وأشكال مختلفة من الجريمة المنظمة (الاغتصاب، السرقات، القتل، الاعتداءات وترويج المخدرات وتزوير الوثائق...) ، هذا ما يشكل إحساسا بالا امن، كما تسهل للمنظمات الإجرامية والعصابات المعادية بالتوغل إلى داخل البلاد أو العكس (إفلات الإرهابيين)، وتنامي الصراعات القبلية والعقائدية والطائفية بين المهاجرين خاصة الأفارقة منهم وقد وقع نزاع ديني بين المسلمين والمسيحيين في واد" واردفو "بمغنية بالغرب الجزائري سنة 1999 خلف وفاة شخص والعشرات من الجرحى.

إضافة إلى مجموعة من الانعكاسات السياسية تتمثل في:

- التطرف الفكري وزعزعة الاستقرار السياسي نتيجة الفراغ الذي يعاني منه غالبية المهاجرين غير الشرعيين.
- زيادة الاضطرابات السياسية والفتن والصراعات حول مراكز السلطة في الدول المستقبلة
- جلب تكتلات ضغط على النظام السياسي القائم في الدولة مع احتمال نشأة مساومات السياسية.
- وجود أشخاص لا يحملون وثائق الجنسية.[1]
- زيادة جريمة الاتجار بالبشر من خلال العصابات التي تستغل رغبة المهاجرين في الهجرة بالخداع والقهر العقلي والجسدي، وقد تسعى إلى القيام بأفعال إرهابية تهدد امن واستقرار.[2]

وإذا لم يتخذ الإجراءات المناسبة يمكن أن تعرض الجزائر إلى انتقادات الرأي العام الدولي وتشويه صورتها، ويمكن لظاهرة الهجرة السرية أن تؤدي إلى صراع دبلوماسي بين الدول مثل ما وقع بين المغرب وأسبانيا التي تضغط على المملكة المغربية من أجل تشديد الرقابة على حدودها واتهامها بالضلوع في تسهيل مهمة المهاجرين الغير شرعيين، مما أدى إلى صدام سياسي بين المملكتين نتج عنه سحب السفير المغربي بأسبانيا.[3]

[1] د.كاتب ، **مكافحة الهجرة غير الشرعية** مجلة الأمن والحياة (العدد 333، 2010) ص 24.

[2] محمدي شعبان، **مرجع سابق**، ص11.

[3] الأخضر عبد الدهيمي، **مرجع سابق**، ص 15 .

كما أن العديد من الأفارقة الموجودين في الجزائر أصبحوا يمثلون تهديدا على المنطقة نظرا لما يشكلونه من مخاطر على كل الأصعدة، فهم يقومون بأعمال الشعوذة و النصب والاحتيال والاتجار بالأسلحة، خاصة و أن بلدانهم الأصلية تنتشر فيها الأسلحة بكثرة ، كما يجلبون معهم أسلحة و مخدرات لبيعها في الجزائر مع الاستقرار أو العبور بثمنها للضفة الأخرى من المتوسط ، بالإضافة إلى الاعتداءات بالأسلحة على المواطنين الجزائريين كما يمكنهم الفرار على اعتبار أنهم مجهولون بالنسبة لقوات الأمن الجزائرية، و قد رصدت قوات المن الجزائرية العديد من اعتداءات الأفارقة على المواطنين .[1]

والملفت للانتباه في مدينة تمنراست، أن تلك الخيم التي يقيمها المهاجرين غير الشرعيين تتحول تدريجا إلى ما يسمى بالمقاطعات أو الإمارات لأن سكانها من المهاجرين يفرضون فيها قانونهم الخاص، إلى درجة أن السكان الأصليين للمدينة يتجنبون الاقتراب منها أو دخولها أو الاحتكاك بسكانها، حتى لا يتعرضوا للاعتداء، أو يذهبوا ضحايا لا يشهد لصالحهم أحد.[2]

ومن بين الانعكاسات الأمنية المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، انتشار المكاتب الوهمية التي تتعهد بإيصال المهاجرين إلى وجهاتهم، عن طريق التغرير بهم، وبمجرد بالتوقيع على عقود وهمية، ينتهي عمل هذه المكاتب بعد جمع المبالغ المالية من الضحايا الراغبين في الهجرة.[3]

المطلب الثالث : الانعكاسات الاجتماعية والثقافية.

تنتج ظاهرة الهجرة غير الشرعية آثار اجتماعية خطيرة ومتعددة، لعل أهمها مشكلة الاندماج فهي قضية عامة لدى المهاجرين حيث تواجههم صعوبات معقدة في التكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر صعوبة إذا كانت الهجرة، غير شرعية، حيث لا يحمل المهاجرين السند القانوني لوجودهم في الدول المستقبلة ، وينظر لهم المجتمع على أنهم لصوص أو متطرفين، ويساعد على تفاقم هذه المشكلة التناول الإعلامي لهؤلاء المهاجرين، خاصة في الدول الأوروبية فيشيع عنهم صورة عامة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلة، حيث يتم الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف خاصة للمهاجرين ذوي

---

[1] كرميش حسناء، **مرجع سابق** ص 35.

[2] رمضان حينوني، **الهجرة غير الشرعية وأثرها على التركيبة الاجتماعية في تمنراست** http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=3112.(2015/04/26

[3] د.ك، **الأخطار الظاهرة والكامنة على الامن الوطني للجرة غير الشرعية** ، د.سنة ودار النشر ،ص 249.

الأصول العربية والإسلامية مما يولد نوع من التعصب والتهميش والمساس بالانتماء والمواطنة والدعوة إلى التأكيد على الخصوصية الثقافية .[1]

يرصد بعض المحللون الاجتماعيون العديد من السلبيات الاجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، سواء في البلاد المستقبلة للهجرة أو المصدرة لها وفيما يلي عرض لأهم هذه السلبيات :

أولا: بالنسبة للدول المستقبلة:

نجد أن تمركز الأعداد الهائلة للنازحين من مختلف الجنسيات في الجزائر (أكثر من 42 جنسية) في مناطق معينة من القطر سيؤدي لا محالة لنتائج اجتماعية نذكر على الخصوص :

- خلق تعددية في المعتقد الديني وما يتبعه من خطر على وحدة الأمة.
- التأثير السلبي على القيم الأخلاقية للمجتمع نتيجة لتفشي الدعارة والممارسات للأخلاقية .
- التأثير السلبي على تطبيق برامج الاجتماعية المحلية المسطرة وحرمان السكان الأصليين من الاستفادة منها .
- الإخلال بالبنية الاجتماعية نتيجة الزواج المختلط .
- انتشار البيوت القصديرية والخيمة بمحاذاة المدينة والتي يتخذها هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين.[2]

يبحث المهاجرين غير الشرعيين عن مبرر مشروع يضمن لهم الأمن داخل الدولة، فيلجئون إلى الزواج بالأجنبيات، وغالبا ما ينتج عن هذا الزواج إنجاب يعقبه طلاق، ومن ثمة تظهر مشكلة نسب الأطفال ومع من يعيش الطفل فيظهر جيل من الشباب الغير أسوياء.

وفي بعض الأحيان يشكل المهاجرين غير الشرعيين أقليات في أماكن معينة تجمعهم ثقافتهم الخاصة، فيتجهون تدريجيا نحو محاولة إثبات وجودهم بالضغط على المجتمع للاعتراف بهم، بالطرق الشرعية وغير الشرعية التي قد تصل أحيانا إلى درجة العنف والتدمير.

[1] زروق، **مرجع سابق** ص 30.

[2] زاوي محمد امين (وآخرون) **الهجرة غير الشرعية وطرق مكافحتها** (مذكرة نهاية الدورة التدريبية للدفعة الرابعة لمفتشي الشرطة تخصص شرطة قضائية 2010) ص30.

ثانيا: بالنسبة للدول المصدرة للهجرة :

- غياب الزوج عن المنزل الزوجية، يفتقد الأطفال الموجه الرئيسي في تربيتهم مما قد ينجم عنه نسبة كبيرة من الأطفال والشباب المنحرفين أخلاقيا وسلوكيا.
- تزداد نسبة الطلاق لغياب الزوج مدة طويلة عن المنزل الزوجية.
- إحساس الزوج –لدى عودته– بالغربة بين افراد أسرته نتيجة لضعف العلاقة وفقد الإحساس بالأبوة كما قد يجد نفسه مسلوب الشخصية أمام زوجته التي أصبحت أكثر قوة داخل الأسرة [1]
- الهجرة غير الشرعية تعبر عن وجود هشاشة وخلل في البناء الاجتماعي في دول المغرب العربي، الأمر الذي يتطلب ضرورة البحث عن ميكانيزمات لمواجهتها والتحقيق من مسبباتها.[2]

كما أن معظم تحليلات الدراسات التي اهتمت بجرائم وانحرافات الأحداث الأجانب ارتكزت على الصراع الثقافي، وحاولت أن تؤكد مسؤولية الخلاف الثقافي في ارتكاب الجرائم والمخالفات وقد اعتمدت تلك التحليلات على معطيات إحصائية عامة، بالولايات المتحدة الأمريكية وقد أظهرت تلك الدراسات أن المخالفات التي يرتكبها الجيل الثاني من المهاجرين أعلى منها عند الجيل الأول أو جيل الآباء، ويعتقد الدارسون أن السبب بذلك يرجع إلى قوة وعنف الصراع الثقافي الذي يعانيه أبناء المهاجرين[3]

[1] محمدي شعبان ، **مرجع سابق**.د.صفحة

[2] ياسين خذايرية، **نحو رؤية إستراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية** ، (الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ،ع 08 ديسمبر 2013) ص 11 .

[3] تماضر زهري حسود ، د. حسين الرفاعي ، **الهجرة وعلاقتها بالجريمة والانحراف** (المجلة العربية للدراسات الأمنية) ص 16.

الانعكاسات الصحية.

إن قدوم أعداد من المهاجرين غير الشرعيين وما يحملونه من أمراض متعددة ومستعصية في أوساط البعض منهم كمرض السيدا والأمراض الجنسية المختلفة وهو ما يشكل خطر على صحة السكان ، وتجدر الإشارة أن أعلى نسبة من المصابين بهذا الداء القاتل على المستوى الوطني سجلت في ولاية تمنراست.

ومن جهة أخرى يتعرض المهاجرين غير الشرعيين بعد اعتراضهم في البحر و تم القبض عليهم من طرف الحراس، إلى العنف البدني والنفسي و لإهانة دائمة وكل أنواع القهر والضرب بالإضافة إلى الاعتداءات الجنسية .[1]

وقد يزيد تدهور الحالة الصحية للمهاجر غير الشرعي نتيجة للعزلة الاجتماعية والنفسية جراء انتقاله من البيئة والمجتمع الذي ألفه إلى آخر جديد غير مألوف و تزداد حالات القلق والانطواء النفسي عندما لا يستطيع المهاجر غير الشرعي تحمل الوحدة واللغة الجديدة يضاف لذلك البحث عن مكان مناسب للسكن ثم البحث عن عمل كل ذلك قد يولد خوفا من المجهول ويزداد الأمر سواء عندما يفرض الواقع الجديد على المهاجر غير الشرعي تحوير وتعديل بعض القيم الثقافية التي جلبها معه وقد يجد صعوبة في التكيف مع الواقع الجديد فتزداد الضغوط النفسية عليه، فيلجأ البعض إلى التخلي عن قيمه والتمسك بقيم المجتمع الجديد وهم الأكثر عرضة لبعض الانحرافات والعلاقات غير الشرعية وتعاطي الكحول أو المخدرات.[2]

[1] الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، **ليبيا يجب ان تتوقف عمليات صيد المهاجرين** فرنسا ص 43.

[2] خالد إبراهيم حسن الكردي، " **الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الأمنية والإنسانية**" (ج.ن.ع.ع.أ ،مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات– ندوة علمية خلال الفترة من 4–2015/2/6م بالمغرب) ص22 .

المبحث الثالث: دور المؤسسات التربوية في الوقاية من الهجرة غير الشرعية.

تلعب المؤسسات التربوية دورا هاما في التنشئة الاجتماعية وفي عملية غرس المهارات والأخلاق الضرورية في سن مبكرة لدى الأطفال حتى يكون لهم الأثر الايجابي في المجتمع ، فقد يتعلم الأفراد بواسطة هذه التنشئة الاجتماعية المبادئ والقيم الاجتماعية والعادات والتقاليد وصولا إلى تنمية القدرات الذهنية وترشيد السلوكات وبناء شخصية قوية ومتوازنة الأفراد، وتعرف التنشئة الاجتماعية بأنها عملية يتعلم من خلالها الأفراد كيفيات الانضمام إلى أطر المجتمع المختلفة كالأسرة والمدرسة والمجتمعات الثقافية والنوادي وجمعيات الرفاق وغيرها، وتبدأ عملية التنشئة الاجتماعية في وقت مبكر خلال المراحل الأولى من حياة الفرد وتستمر هذه العملية مع استمرار حياة هؤلاء الأفراد.

المطلب الأول: دور الأسرة والمسجد.

يحتل موضوع التنشئة الاجتماعية و لا سيما في المراحل الأساسية الأولى مكانة مهمة في بناء شخصية المتعلم وفكره وقيمه، وتؤدي الأسرة دورا كبيرا إلى جانب المسجد في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل، حيث تعد المكان الآمن الذي يؤوي إليه الأبناء فينمون اجتماعيا وعقليا وروحيا وجسديا وعاطفيا في مختلف مراحل حياتهم.

أولا: دور الأسرة.

تمثل الأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية من المؤسسات الهامة في عملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد خاصة في بداية حياته، حيث تساهم في بناء شخصيته وتعليمه القيم الاجتماعية المختلف وتأكيد هويته وأصالته وثقافته، فقد يكتسب الفرد شخصية قوية ومتوازنة ويترعرع في ظل أسرة مستقرة وواعية بمهام التربية والتكوين والتنشئة الاجتماعية، التي تحول دون انسياق هذا الفرد وراء سلوكات منحرفة أو التطلع إلى شيء غير واقعي قد يدفع بحياته إلى التهلكة مثل اعتماد الهجرة الغير شرعية كوسيلة لتحقيق أهداف مادية.[1]

[1] د. عبد الوهاب بن خليف، **دور المؤسسات التربوية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية** . محمد غربي ، سفيان فوكة، مشري مرسي **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المخاطر واستراتيجيات المواجهة** (الجزائر– ابن النديم للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2014) ص 193.

تعتبر الأسرة هي مهد التربية، وتتضح أهمية الأسرة وخطرها في تشكيل شخصية الطفل و حسب المبدأ البيولوجي الذي يقول "كلما كان الكائن صغيرا تزداد القابلية للتشكيل " ندرك الأثر الكبير في تشكيل شخصية الطفل تشكيلا يبقى معه بعد ذلك بشكل من الأشكال، كما ان الأسرة هي البيئة الاجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل بتشكيل ذاته والتعرف على نفسه عن طريق عملية الأخذ والعطاء والتعامل بينه وبين أعضائها، وفي هذه البيئة يتلقى أول المبادئ، بما يجب أو لا يقوم به، فهي مصدر الطمأنينة بالنسبة للطفل وذلك لسببين :

الأول أنها مصدر الرضا وعن طريقها يشبع الطفل جميع حاجاته من **والثاني** أنها المظهر الأول للاستقرار والاتصال في الحياة ، دون أن ننسى أن لكل من الأبوين مزاج وطريقة في الحياة الاجتماعية والثقافية، وسلوك خلقي ومواقف اجتماعية، لذلك نلاحظ أن الأطفال يتعلقون بآبائهم عن طريق المحبة والتعاطف والخوف أحيانا ، وقد يكرهون آباءهم لقسوتهم أو لتجاهلهم مع وجود بعض الفوارق بين البنات والأبناء في الموقف وردود الفعل والتأثير والانفعال من جراء أساليب التربية التي يتبعها معهم آباؤهم ولاسيما إذا لم يستطيعوا معاملتهم بالمساواة والقسط.[1]

كما أن وظيفة الأسرة لا تقتصر على الوظائف البيولوجية مثل الإنجاب والحفاظ على النوع البشري وإشباع الحاجات المختلفة لأفرادها، وإنما أيضا الوظيفة التعليمية للطفل فقبل أن يبلغ سن الالتحاق بالمدرسة فإنه يكتسب عن طريق الأسرة عددا غير قليل من المهارات اليدوية واللغة وطرق التواصل المختلفة والأخلاق والفضائل الأساسية وبعض الممارسات الاجتماعية وغيرها، والوظيفة الترفيهية خاصة بالنسبة للصغار فعلى الرغم من أن هناك منظمات وأجهزة أخرى تقوم بهذه الوظيفة إلا أن الأسرة ما زالت تقوم بدور كبير في هذه الوظيفة من تنظيم الوقت لهذه الأنشطة توجيه الطفل إلى اختيار النوع المناسب من الترفيه وأيضا تقوم بترشيد استخدامه لهذه الوسائل الترفيهية التي تتزايد في إعدادها وأنواعها يوما بعد يوم.[2]

---

[1] زهير قاسيمي، **دور الأسرة والمدرسة في التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل**

http://www.globalarabnetwork.com/studies/7144-2012-03-25-020233 . (2015/04/27)

[2] طارق عبد الرؤوف عامر، **المؤسسات التربوية ودورها في التنشئة الاجتماعية**

http://tafawokmath.hisforum.com/t503-topic.(2015/04/27

ثانيا: دور المسجد :

المسجد لم يكن مكاناً لأداء الصلاة فقط، ولكن كان يمثل الموجه في بناء المجتمع من كل جانب بما توحي إليه الرسالة المحمدية، ففتح أبوابه للصلاة، ولتوجيه المجتمع توجيهاً إسلامياً سواء من خلال المنبر أو حلقات العلم والدرس أو الأحداث التي تجري داخله، إذا كانت الفرصة مهيأة للاجتماع والتعارف، وتقوية الروابط الأخوية بين المسلمين، فالصلاة وحدها والتي يظن البعض أنها علاقة بين العبد وربه، إلا أنها تعد شحنة روحية هائلة ودرس أخلاقي واجتماعي ونفسي يدفع الإنسان إلى الطريق الأفضل في حياته وعلاقاته مع الآخرين، لأنه يستمد توجيهه من التربية الإسلامية، وعلى هذا فإن المسجد قام بأدوار تربوية متعددة في المجتمع الإسلامي في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين بشكل واضح ومؤثر أكثر من أي عصر مر بعد ذلك، ومازال يقوم بهذا الدور في المجتمع اليوم.[1]

وتلعب مؤسسة المسجد دورا فعالا في بناء شخصية الفرد وترقية المجتمع، تبدأ من وظيفة بناء شخصية المواطن، في خلقه وسلوكه وعمله وعبادته وعلاقاته بربه وبنفسه وبأخيه المسلم وبالناس إلى جانب المسجد مركز إشعاع وتوجيه وتربية المواطنين وسبيلا لمواجهة مختلف المشاكل والعراقيل التي تعترض حياتهم، ويعد المسجد كمؤسسة دينية واجتماعية من أهم المؤسسات التي تؤدي مهمة التربية والتكوين من خلال الأمر بالمعروف والنهي على المنكر وتوجيه الأمة إلى اجتناب الفساد الإداري والسياسي الذي يظل من بين الأسباب التي تؤثر على وحدة الأمة واستقرارها السياسي، بالرغم من المجهود الذي يبذله الأئمة والخطباء في إبراز مخاطر وسلبيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالنسبة للشباب، إلا أن الكثير من العمل الدعوي مازال ينتظر مؤسسة المسجد لإيصال مضمون الرسالة الدينية التي تحرم قتل النفس من خلال الانتحار، مصداقا **لقوله تعالى : (ولا تؤدوا بأنفسكم إلى التهلكة)** [2*]

ويقضي على النزعات المادية والتكبر والغرور وكثير من سوء الظن من خلال اجتماع المصلين في صفوف منتظمة يتوجهون إلى الله سبحانه على صعيد واحد فقيرهم إلى جنب غنيهِم ورئيسهم إلى جنب

---

[1] أنور نصار، **دور المسجد في التنمية المهنية والعلمية**، (جامعة القدس المفتوحة.د.سنة ودار النشر) د.صفحة.

[2] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق** ص 194.

[*] سورة البقر الآية 195.

مرؤوسهم وأبيضهم إلى جنب أسودهم، وهذا ما يجعل المجتمع المتفكك إلى مجتمع متوحد بالإضافة إلى العطاءات الروحية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية والعلمية والتي يتحصل عليها المجتمع من المسجد.[1]

ومن هنا يمكن أن نكتشف الدور المهم الذي تلعبه الأسرة والمسجد في صناعة مجتمع سليم ومتماسك وفقا للمبادئ والقيم التي تلقاها داخل الأسرة ، وهذا من شانه أن يوجه سلوك الأفراد نحو العمل لفائدة وطنه ومواجهة مختلف العراقيل دون الهروب من الواقع والتفكير أو اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: دور المدرسة و الوسط الاجتماعي.

تمثل المدرسة امتداد لمؤسسة الأسرة وأحد أهم العوامل الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية، لأنها تساعد من خلال وسائلها المختلفة في تعزيز وتعميق شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمع بواسطة الثقافة، وذلك بالاعتماد على عناصر الهوية، وصولا إلى جعلهم أعضاء فعالين في المجتمع، أن المعلمين والمعلمات كأشخاص أو كفرق، لا يقتصر دورهم فقط على النشاط المدرسي، و إنما يختصون أيضا في تربية الطفل ومرافقته في اكتشاف العالم، وتمثل كل المواد التي يتلقاها الطفل في المدرسة، مدروسة وحدة من الوحدات التي تساهم في بناء شخصيته وتنمية معارفه، و انطلاقا من هذا الواقع وبعد أن يتجاوز الطفل سن العاشرة فما فوق يبدأ في اختيار واستبعاد مجموعة من الأفكار والقيم التي تعد في صالحه ولفائدة مجتمعه ووطنه، بناءا على ما تلقى من دروس، والأكيد أن العراقيل التي تواجهها عملية التنمية في الكثير من الدول العربية بما فيها الجزائر، إنما تعود بالأساس إلى تخلف وجمود المنظومة التربوية.[2]

وتحتاج المنظومة التربوية إلى مزيد من الاهتمام بقضايا المجتمع ومشاكله وجعل ما يدرسه الطفل أو الطالب في المدرسة أو الثانوية وحتى الجامعة مطابقا لما يعيشه في حياته اليومية وواقعه الاجتماعي بسلبياته وايجابياته , وتقدر نسبة نفقات الدولة الجزائرية على قطاع التعليم بـ 4.3 % وهي نسبة ضئيلة مقارنة بدول العالم.[3]

---

[1] حسين الراضي، **دور المسجد في حياة الفرد والمجتمع** (http://www.alradhy.com/?act=artc&id=172 2015/04/28).

[2] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق** ص 193.

[3] موقع الإحصائيات العالمية، www.statistiques-mondiales.com 2015/05/09.

والمدرسة كمؤسسة اجتماعية تربوية لها وظائف متعددة منها ما يخدم الأفراد والتلاميذ ومنها ما يخدم المجتمع، ويمكن حصر وظيفة المدرسة في ثلاثة وظائف رئيسية :

1- **وظيفة المحافظة** : وتعني أن المدرسة تحاول نقل تراث الماضي إلى الجيل الحاضر و لا تنغلق في الماضي وتتقوقع داخله وهذا ما يؤكد عليه السوسيولوجي الفرنسي، إيميل دوركايم* بقوله : إن المستقبل لا يمكن تناوله من عدم، إننا لا نستطيع أن نبنيه إلا بواسطة أدوات تركها لنا الماضي " ولهذا نجد البرامج المدرسية تساير المبادئ وتواجه مشاكل الحاضر.

2- **وظيفة الإعلام والتكوين:** فالمدرسة لا يقتصر دورها على شحن التلميذ بالمعلومات بل تعطيها معنى ودلالة وشكلا يندرج في بنية تكوين الطفل، إنها تحاول القضاء على الأمية عن طريق تعليم الكتابة والقراءة والتزويد بالمعارف، وفي نفس الوقت تقوم بتأسيس العقلانية والموضوعية؛

3- **وظيفة التطبيع الاجتماعي** : كونها تمرر الأعراف والقيم الاجتماعية الموضوعة، ولتحقيق وظيفتها في تكوين الطفل تلجأ المدرسة إلى استعمال مفاهيم عدة، حسب الظروف والمرافق وخلال مختلف المراحل التعليمية،[1] كما يمكن الوقاية من الهجرة غير الشرعية هن طريق ما يلي:

- – إقامة ندوات في المدارس والجامعات وأماكن التجمعات البشرية لبيان مضار الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها السيئة على صمعة الجزائر وتكبيدها خسائر مادية وأدبية للمهاجرين وذويهم.
- – نشر التجارب الناجحة للشباب الذين حققوا طفرات في الداخل والخارج لإعطاء المثل والقدوة الحسنة.
- القضاء على الثقافة الفاسدة التي سيطرت على تفكير الشباب وإعلامهم أن تكلفة فشل محاولة الهجرة تكفي لتحقيق مشروعا صغيرا.
- العمل على تغيير اتجاهات المجتمع الجزائري إزاء العمل الحكومي ونشر ثقافة العمل الحر والعمل الحرفي، بغرس ثقافة الأعمال الحرة وخاصة خلال الفترة من الطفولة إلى البلوغ.[2]

---

* إميل دوركايم (15 ابريل 1858 – 15 نوفمبر 1917) فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي. يعتبر أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث, وقد وضع لهذا العلم منهجية مستقلة تقوم على النظرية والتجريب في آن معا. أبرز آثاره <في تقسيم العمل الاجتماعي> De la division du travail social (عام 1893)

[1] زهير قاسيمي، **مرجع سابق**.

[2] محمد فتحي، **عيد التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية** (الرياض،د.ن ط.01 ، 2010) ص 64.

ويساهم المحيط أو كما يسميه البعض بالوسط الاجتماعي في توجيه سلوكات الأفراد سلبا أو ايجابا، لاسيما في سن معينة من حياتهم، والملفت للنظر أن الكثير من حالات الهجرة الغير الشرعية أحبطتها قوات حرس الحدود الجزائرية، أبرزت أن مثل هذه الحالات تنتشر أكثر في بعض المدن الساحلية، لاسيما في مدن عنابة الشرقية وعين تيموشنت والغزوات الغربيتين، وهو ما يؤكد دور الوسط الاجتماعي في انتشار هذه الظاهرة الخطيرة، وهنا كذلك تبرز أهمية مؤسسات المجتمع المدني في عملية النوعية الاجتماعية.[1]

ومن خلال ما سبق نلاحظ أهم وظائف المدرسة، والدور الفعال الذي تقوم به وتأثير الوسط الاجتماعي في مجال التنشئة الاجتماعية السليمة والتي من شانها تلقن الطفل المعرفة الحقيقية والمفيدة له ولمجتمعه في إطار الحفاظ على القيم والعادات الاجتماعية ومواجهة التحديات الراهنة بالوسائل السليمة ، ودون اللجوء إلى التهرب من الواقع والهجرة غير الشرعية كسبيل لعدم تحمل المسؤولية، وهذا لفائدة خدمة المصلحة العامة للمجتمع.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

يلعب المجتمع المدني ووسائل الإعلام دور هام التصدي للهجرة غير الشرعية

أولا: دور المجتمع المدني.

يعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية.[2]

[1] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق** ص 195.

[2] قرزيز محمود يحياوي مريم، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغير** (جامعة بسكرة المركز الجامعي برج بوعريريج، د.س) ص 2.

وقد أصبح متاحا لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني بالجزائر العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتدخلها كشريك هام فعلا في عمليات البناء والتطوير ومنها أنها أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل:

- تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية القريبة ، أملا في تدعيم تلك الخدمات في المناطق البعيدة والنائية.
- بالعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية.
- في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة.
- في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات.
- في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية.
- في مجال متابعة إستراتيجية مكافحة الفقر.
- في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب.
- في مجال الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية.
- في مجال الخدمات، العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع[1].

كما يضطلع المجتمع المدني بوظيفة التنشئة الاجتماعية و السياسية والتي تعكس قدرته على الإسهام في عملية بناء المجتمع من خلال غرسه من مجموعة من القيم و المبادئ منها التعاون وتحمل المسؤولية ووجود مجتمع مدني بمؤسسات قوية يشعر الأفراد أن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم بحرية حتى ولو كانت تعارض الحكومة ومؤسساتها، لتعبير عن مصالحهم و مطالبهم بأسلوب منظم وطريقة سليمة دون الحاجة إلى استعمال العنف مع وجود البديل السلمي للمطالبة بالحقوق، صحيح أن وظيفة منظمات المجتمع المدني هي الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئة معينة ألانها كذلك تمد يد العون و المساعدة للمحتجين وتقدم الخدمات الخيرية الاجتماعية هدفها مساعدة الفئة الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.[2]

[1] قرزيز محمود يحياوي مريم، **المرجع نفسه** ص 03.

[2] عمارة ليلى ، دور **المجتمع المدني في التنمية السياسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر غ.م (جامعة محمد خيضر – بسكرة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة عامة والسياسات المحلية 2013/2012) ص14.

ثانيا: دور وسائل الإعلام والاتصال.

تلعب وسائل الإعلام اليوم بمختلف وسائلها وتوجيهاتها في تلقين الآراء والأفكار المباشرة في التنشئة الاجتماعية للأفراد والمجتمع بشكل عام، فقد أحدثت الثورة المعلوماتية خلال السنوات القليلة الماضية تطورا هائلا في مجال تكنولوجيا الاتصال، بحيث أصبح العالم بمثابة القرية الصغيرة، لأنه يطلع على آخر التطورات التي تحدث في العلم خلال ثوان. [1]

ولا ينكر أحد دور الإعلام في ميدان الإجرام، فقد دلت الإحصاءات التي أجريت على المنحرفين خاصة من كان منهم في سن الحداثة أنه كان للسينما الأثر البالغ في ارتكابهم الأفعال المخالفة للقانون، وذلك عن طريق تأثرهم بمشاهد الفيلم ومحاولة تمثيل هذه المشاهد على أرض الواقع، كذلك فإن إيراد أخبار الجرائم والهجرة غير الشرعية في الصحف والمجلات بطريقة تثير الدهشة والإعجاب بمرتكبيها، وتصويرهم على أنهم يملكون القوة للإفلات من العقاب، وتخصيص مساحات كبيرة لعرض وقائعها بأسلوب شيق دون التركيز على ضحاياها وما يترتب عليها من نتائج خطرة حتى بالنسبة للجاني من شأنه أن يشبع بعض ذوي الإرادات الضعيفة على الإجرام، لعدم تقديرهم لمخاطرها، ويتلخص دور وسائل الإعلام في الوقاية من الجريمة بعرضها للبرامج الاجتماعية والإنسانية التي تقوم على التوعية والتوجيه والتربية والتمسك بالقيم والمثل العليا، والتركيز على إبراز مخاطر الإجرام وانعكاساته السلبية على شتى نواحي الحياة، ومن ثم توجيه الرأي العام إلى محاربته ونبذه، وإجراء مراقبة دقيقة لكل البرامج قبل عرضها، وذلك من قبل سلطة مختصة تتولى هذه المهمة لاختيار ما يتناسب منها مع نظرة المجتمع في تحقيق أهدافه بالاستقرار والنمو والتطور.[2]

لذلك يعتبر الإعلام سلاح ذو حدين، فكما انه قادر على نشر رسالة فعالة وصحيحة فهو أيضا قادر على نشر رسالة خاطئة إن لم يتم التأكد من صحتها أو إعدادها ودراستها بشكل دقيق وتوجيهها إلى الفئة المستهدفة.[3]

---

[1] عبد الوهاب بن خليف **مرجع سابق** ص 185.

[2] د.ك، **توجهات السياسة الجنائية الجديدة في مكافحة الظاهرة الإجرامية**

http://www.blog.saeeed.com/2009/11/%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7/ (2015/04/28)

[3] د.ك، دور الإعلام والإعلام الحديث في وقاية الشباب من المخدرات (http://www.ghiras.org/?page_id=1685 2015/04/28).

خلاصة الفصل:

وبناءا على ما سبق نستنتج أن دوافع الهجرة مختلفة ومترابطة فيما بينها، ولعل الأسباب الاقتصادية ظهرت بصورة واضحة تبين دورها كعامل أساسي في دفع الأفراد إلى الهجرة، بحثا عن ظروف معيشية أفضل، حتى وان كان ذلك على حساب حياتهم، سواء بالنسبة للمهاجرين الجزائريين والمغاربة بصفة عامة، أو الأفارقة من جنسيات مختلفة.

كما أن الآثار والانعكاسات المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية تختلف خطورتها بالنظر إلى موقع الدولة مستقبلة كانت أم مصدرة، وهو ما يبرز أهمية المؤسسات التربوية المختلفة في الوقاية من هذه الظاهرة، انطلاقا من الأسرة إلى المدرسة ودور مؤسسات المجتمع المدني في تغيير وتقويم السلوك الإنساني عن طريق تغيير المعارف وبعث القيم بالمناقشة والإقناع، كما أن للإعلام بأجهزته وقنواته المتعددة يلعب دور هام ينبغي التركيز عليه والاعتداد به، في إطار واجبات ومهام محددة، وخطط وبرامج فاعلة ومؤثرة نظرا لقدرتهم على التأثير في العقول وسلوكيات الأفراد.

الفصل الثالث

جهود الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية

تعتبر الهجرة غير الشرعية احد أهم المخاطر والتهديدات الأمنية في الجزائر، نظرا لما تكلفه من خسائر في الاقتصاد الوطني، وخسائر في الأرواح نتيجة لتزايد معدلات مغادرة الشباب عبر ركوب قوارب الموت، نحو أوروبا، بالإضافة إلى زحف الأفارقة من مختلف الجنسيات نحو الجزائر الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية من حوض المتوسط ، وهو ما أدى بالجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة.

وفيما يلي سنحدد وضعية الأجانب في الجزائر وجريمة مغادرة الإقليم الجزائري بصفة غير شرعية وتهريب المهاجرين طبقا للتشريع الجزائري ، ثم نتطرق إلى مختلف البرامج الاقتصادية والآليات الأمنية والتنظيمية التي انتهجتها الجزائر في مواجهة الهجرة غير الشرعية، وفي الأخير نستعرض أهم الاتفاقيات الدولية ،الإقليمية والثنائية التي أبرمتها الجزائر من اجل تنظيم الهجرة ومعالجة الهجرة غير الشرعية.

- **المبحث الأول: الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**
- **المبحث الثاني: الآليات الاقتصادية والأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**
- **المبحث الثاني: التعاون الدولي ودور المنظمات واللجان الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**

المبحث الأول: الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

عرفت الجزائر ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث يتوافد على أراضيها عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في الهجرة إلى أوروبا، وقد سمحت حدودها المترامية الأطراف بأن جعلت منها بلد عبور، ما أدى بالمشرع الجزائري إلى التدخل لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير القانونية المناسبة التي ترمي إلى الحد من الهجرة غير الشرعية ومواجهتها من خلال تجريمها، وإنزال أشد العقوبات بمرتكبيها، وسنتناول في هذا المبحث المواجهة القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال إبراز الآليات القانونية التي جاء بها المشرع الجزائري لمكافحتها، كتنظيم الشروط المتعلقة بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، وبيان حالات وإجراءات إبعاد وطرد الأجانب إلى الحدود، ومكافحة جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، وجريمة تهريب المهاجرين.

وستتم دراسة هذه الآليات في ضوء القانون قم 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، والقانون رقم 01/09 المعدل لقانون العقوبات،

المطلب الأول : تنظيم دخول وإقامة الأجانب.

يحدد القانون رقم 11/08 المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها[1]، وضعية الأجانب في الجزائر، من حيث ضبط إجراءات دخولهم وإقامتهم وتنقلاتهم، ولقد جاء هذا القانون لمواجهة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة في ظل تدفق موجات كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين على الحدود الجنوبية، وما ترتب عليها من أبعاد خطيرة كاستفحال الجريمة المنظمة والإرهاب والأمراض الفتاكة والعملة المزورة.

أولا: شروط دخول الأجنبي إلى الجزائر

ويعتبر أجنبي في مفهوم هذا القانون، كل فرد يحمل جنسية غير الجنسية الجزائرية أو الذي لا يحمل أية جنسية[2]، وبذلك فالأجنبي هو الشخص الذي لا تربطه بالدولة الجزائرية أي رابطة قانونية أو سياسية، ولا

[1] الجريدة الرسمية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 2 جويلية 2008.

[2] المادة 3 من القانون رقم 11/08.

يتمتع بأي حق من حقوق المواطنة كالحق في الانتخاب والترشح والاستفادة من حق التوظيف في المرافق الإدارية التابعة للدولة التي يقيم على أراضيها.[1]

يشترط القانون الجزائري أن يكون الأجنبي حائزا وثيقة سفر قيد الصلاحية، وكذا الرخصة الإدارية عند الاقتضاء، وأن عليه إثبات وسائل العيش الكافية له طوال مدة إقامته على الإقليم الجزائري[2].

أما وثيقة السفر فهي وثيقة معتمدة دوليا بشأن تنقل اللاجئين السياسيين وعديمي الجنسية وتمنحها الدولة التي قبلت استقبالهم وإقامتهم فيها، طالما أنهم لا يملكون الحماية من طرف بلدانهم الأصلية، وهي تقوم مقام جواز السفر؛ أو يمكن اعتبارها جواز سفر خاص، وفي حال وصوله إلى الإقليم الجزائري يتعين على الأجنبي أن يتقدم للسلطات المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوى مراكز الحدود جواز سفر مسلم من السلطات المختصة من دولته، أو كل وثيقة سفر سارية الصلاحية وممهورة وكذلك التأشيرة المشترطة الصادرة عن السلطات المختصة، وكذا الدفتر الصحي[3] وعندما تتأكد شرطة الحدود من أن الأجنبي يحوز الوثائق الضرورية والتأشيرة القانونية التي يشترطها القانون، يتم وضع طابع مؤرخ على جواز سفره مع ذكر تاريخ عبوره للحدود.

أما إذا رأت السلطة المكلفة بمراقبة الحدود أن الأجنبي القادم إلى الجزائر شخص غير مرغوب فيه، أو أنه لا تتوافر فيه شروط الدخول قامت برده من مركز الحدود ورفضت دخوله إلى الإقليم الجزائري، وإذا كان الأجنبي قد وصل إلى الحدود جوا أو بحرا، كانت مؤسسة النقل التي قامت بنقله ملزمة بإعادته إلى المكان الذي استقل فيه وسائل نقل هذه المؤسسة، أو على الدولة التي سلمت له وثيقة السفر التي سافر بها، أو أية دولة أخرى تقبل استقباله، ويُطبق نفس الإجراء إذا كان الأجنبي عابرا للإقليم الجزائري ورفضت مؤسسة النقل التي كان عليها نقله إلى بلد المقصد، ونفس الحكم في حالة رفض سلطات بلد المقصد دخوله إلى الجزائر أو إعادته[4].

---

[1] رضا هميسي **آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري**، (جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية) د.ص.

[2] المادة 4 من القانون رقم 11/08.

[3] المادة 7 من القانون رقم 11/08.

[4] المادة 34 من القانون رقم 11/08.

وعندما تنتهي مدة صلاحية التأشيرة الممنوحة للأجنبي أو بطاقة إقامته أو المدة القانونية المرخص بها للإقامة بالإقليم الجزائري[1]، فينبغي على الأجنبي مغادرة الإقليم الجزائري بمجرد انقضاء مدة صلاحية تأشيرته أو بطاقة إقامته، أو المدة القانونية المرخص بها للإقامة، كما أن عليه إعادة بطاقة المقيم الخاصة به إلى الولاية التي أصدرتها[2].

ثانيا: شروط إقامة الأجانب

كل أجنبي يرغب في الإقامة النظامية الدائمة في الجزائر بعد انتهاء مدة الصلاحية المحددة في التأشيرات القنصلية أو التمديد، يجب عليه طلب رخصة للإقامة في الجزائر من خلال الحصول بطاقة مقيم، وتعد هذه الوثيقة الشرط الأول لتثبيت إقامة الأجنبي، وفي الوقت نفسه فهي تضفي الطابع القانوني لإقامة الأجنبي، كما يمكن اعتبارها آلية قانونية تمكن السلطات المختصة في الدولة من مراقبة تواجد الأجانب على أراضيها، كما تسمح لها بحجز وثائق سفر الأجنبي عند ما يقيم في الإقليم الجزائري بطريقة غير شرعية. [3]

ثالثا: الإبعاد والطرد إلى الحدود

الأصل، أنه يحق للأجنبي مغادرة الأراضي الجزائرية متى شاء، طالما أنه يوجد في وضعية قانونية، وأن تتم المغادرة وفقا للإجراءات القانونية[4]؛ لاسيما تلك الإجراءات المتعلقة بشرطة الحدود ويسمى هذا بالخروج الإرادي، فإذا كان الأجنبي غير مقيم، فإنه يحق له المغادرة خلال المدة المقررة لصلاحية التأشيرة القانونية الممنوحة له أو تمديدها، أو المدة المقررة للإقامة في اتفاقية المعاملة بالمثل، وفي الحالتين يكفي عند المغادرة إبراز جواز سفره وختمه من مصالح الشرطة، أما إذا كان مقيما فهو الآخر له الحرية في وضع حد لإقامته في الجزائر والذهاب وقت ما شاء، شريطة أن يصرح بذهابه النهائي وإعادة بطاقة المقيم الخاصة به إلى الولاية التي أصدرتها، أما الخروج غير الإرادي، فهو إجراء تتخذه الدولة ضد الأجنبي غير المرغوب فيه، والذي يشكل وجوده تهديدا للنظام العام أو للأمن فيها، أو عندما يدخل أراضيها أو يقيم فيها بطريقة غير

---

[1] (الفقرة الثانية المادة 8 من القانون رقم 11/08) فإن المدة القصوى للإقامة عند كل دخول إلى الإقليم الجزائري تحدد بتسعين (90) يوما. (الفقرة الثانية المادة 8 من القانون رقم 11/08)

[2] **المادة 6** من القانون رقم 11/08.

[3] د.رضا هميسي، **مرجع سابق** د.ص

[4] تنص **المادة 9 من** قانون 11/08 على ما يأتي: "يمكن للأجنبي غير المقيم في وضعية قانونية من حيث الإقامة في الإقليم الجزائري، أن يغادره في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما."

شرعية ويعد مظهر من مظاهر سيادة الدولة على إقليمها، تلجأ إليه عند توافر أسباب معينة، ويتم وفقا لإجراءات ينظمها القانون.[1]

أ- تعريف الإبعاد والطرد

الإبعاد وهو إخراج أجنبي عن إقليم الدولة بغير رغبة منه، عندما يشكل وجوده أو نشاطه تهديدا للنظام العام في الدولة، أو لاستقلالها أو سيادتها.

أما الطرد فهو إجراء شرطي بحيث يتم تحت إشراف الشرطة ويتخذ دائما شكل التدبير الأمني الحال والتقديري، ويعد الطرد إجراء أمنيا للحفاظ على الأمن العام ويكون الهدف منه حماية المصلحة العليا للبلاد[2].

ب- حالات الإبعاد والطرد

1- حالات الإبعاد عن الإقليم :

تضمنت المادة (30) حالات الإبعاد عن الإقليم الجزائري وهي: إذا كان وجود الأجنبي يشكل تهديدا للنظام العام أو لأمن الدولة؛ أو إذا حكم عليه بعقوبة سالبة للحرية لارتكابه جناية أو جنحة، وبخصوص الإقامة غير القانونية على التراب الجزائري يبعد الأجنبي عن الإقليم الجزائري في الحالات الآتية:

*إبعاد الأجنبي بسبب عدم مغادرة الإقليم الجزائري: إذا لم يغادر الأجنبي الذي سحبت منه بطاقة المقيم لعدم استيفائه الشروط الضرورية لتسليمها الإقليم الجزائري خلال الأجل الممنوح له[3]، يتم إبعاده خارج الإقليم بموجب قرار عن وزير الداخلية، ما لم يثبت أن تأخره ناجم عن قوة قاهرة.[4]

*الحكم على الأجنبي بالمنع من الإقامة بالإقليم الجزائري: يعاقب القانون الجزائري كل أجنبي يمتنع عن تنفيذ قرار الإبعاد أو الطرد إلى الحدود، بعقوبة الحبس كما يعاقب بنفس العقوبة الأجنبي الذي دخل من جديد إلى الإقليم الجزائري بعد إبعاده أو طرده منه. وعلاوة على عقوبة الحبس، يجوز للمحكمة أن تصدر عقوبات

[1] د.رضا هميسي، **مرجع سابق** د.ص

[2] مراد بسعيد، الإبعاد، **و/أو الطرد إلى الحدود في ظل قانون 08-11**(تعدد المقاربات ووحدة الهدف)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية (مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: تنظيم العلاقات الخاصة في الجزائر واقع متطور ، يومي 21 و22 أفريل 2010)ص 342.

[3] بحسب الفقرة الثانية المادة 22 من القانون رقم 11/08 يعذر المعني بالأمر بمغادرة الإقليم الجزائري خلال أجل 30 يوما تسري من تاريخ قرار الإبلاغ.

[4] المادة 30-3 من القانون رقم 11/08.

تكميلية تقضي بمنعه من الإقامة بالإقليم الجزائري بصفة مؤقتة لمدة لا تتجاوز (10) عشر سنوات. وفي هذه الحالة يرتب حكم المنع المؤقت، بقوة القانون اقتياد الأجنبي المحكوم عليه مباشرة إلى الحدود أو بعد انتهاء عقوبته.[1]

2- حالات الطرد إلى الحدود:

أ- إذا رأت السلطات الإدارية أن وجود الأجنبي في الجزائر بشكل تهديدا للأمن العام وهذا يعني أن اللاجئين السياسيين بالذات معرضون إلى هذه التدابير؛

ب- إذا صدر بحق الأجنبي موضوع حكم أو قرار قضائي أصبح نهائي وقضى بإدانته بجناية أو جنحة وبعقوبة سجن أو الحبس.[2]

ت- طرد الأجنبي الذي يدخل إلى الجزائر بصفة غير شرعية أو يقيم بصفة غير قانونية على الإقليم الجزائري.

وفي حالة عدم دخوله عبر المنافذ الحدودية يحق للسلطات أن تطرده إلى الحدود، كما يحق لها كذلك طرد أي أجنبي يقيم على الإقليم الجزائري بصفة غير قانونية، ويعد من قبيل الإقامة غير القانونية في نظر قانون دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها في الوقت الذي ترفض فيه السلطات تسليمه بطاقة المقيم للأجنبي أو تسحبها منه، أو أن البطاقة قد انتهت صلاحيتها ولم يقم الأجنبي المقيم بصفة قانونية بتجديدها، أو رفضت السلطات الإدارية تجديدها لأي سبب من الأسباب، أو أن مدة إقامة الأجنبي في الجزائر المحددة في التأشيرة الممنوحة له قد انتهت ولم يغادر الأراضي الجزائرية أو يقوم بتثبيت إقامته بصورة قانونية.

ومن بين صور الإقامة غير القانونية، العامل الأجنبي المقيم الذي انتهى عقد عمله أو الذي لا يملك رخصة العمل، أو ترخيص مؤقت للعمل، كما يمكننا ذكر حالة أخرى وهي فقدان صفة المقيم الأجنبي، عندما يتغيب الأجنبي المقيم عن الإقليم الجزائري بصفة مستمرة لمدة سنة واحدة.[3]

---

[1] د.رضا هميسي، **مرجع سابق** د.ص

[2] عجيمي سميرة، **النظام القانوني لإبعاد وطرد الأجانب في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية. شعبة الحقوق 2013/2012) ص35.

[3] المادة 21 من القانون رقم 11/08.

ومن هنا يمكننا التمييز بين الأجنبي المقيم في الجزائر بصفة شرعية أو الأجنبي المقيم بصفة غير شرعية، أو أصبح وجوده يشكل تهديد على امن وسلامة الدولة، ومن ثم يحق للدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة.

المطلب الثاني: جريمة مغادرة الإقليم الجزائري بصفة غير شرعية

إضافة إلى تنظيم مسألة دخول الأجانب وإقامتهم في الإقليم الجزائري، جاء المشرع الجزائري بآليات قانونية أخرى، تهدف إلى تجريم الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية، وذلك من خلال إدراج عقوبات جزائية على كل جزائري أو أجنبي مقيم بالجزائر، يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية.

تنبه المشرع الجزائري إلى الفراغ القانوني في مواجهة الهجرة غير الشرعية فاصدر القانون رقم 01/09،[1] حيث تنص المادة 175 مكرر منه على: "يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود."[2] .وعليه فإن هناك طريقتان لمغادرة الإقليم الجزائري والدخول إلى الإقليم الأجنبي سنتناولهما فيما يأتي:

أولا: المغادرة عبر المراكز الحدودية

طبقا لنص المادة 175 مكرر 1 فان المشرع الجزائري يشمل كل فرد جزائري أو أجنبي مقيم بالجزائر، أما بالنسبة للأجنبي غير المقيم فإنه يخضع لحكم المادة 44 من القانون 11/88، التي نصت على عقوبة جزائية للأجنبي غير المقيم الموجود في وضعية قانونية من حيث الإقامة بالجزائر على مخالفته للمادة 9 من

[1] **القانون رقم 01/09** المؤرخ في: 20 صفر 1430 الموافق لـ 2009/02/25 المعدل والمتمم للأمر: 66-156 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون العقوبات والذي استحدث المادة 175 مكرر 01 .

[2] تناول المشرع الجزائري أحكام هذه المادة في القسم الثامن الذي أضيف بموجب **القانون 01/09** والذي جاء بعنوان: الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني.

نفس القانون، والتي تسمح له مغادرة الإقليم الجزائري في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، فعدم مراعاته لهذه الشروط تعرضه للعقوبة الواردة بالمادة 44.[1]

أما بالنسبة للوسائل التي ذكرتها المادة عند اجتياز المهاجر غير الشرعي، فهي وسائل احتيالية مخالفة للتشريع المعمول به في الحدود، وقد ذكر القانون بعض هذه الأساليب على سبيل المثال، والمتمثلة في انتحال هوية أو استعمال وثائق مزورة، فيما ترك المجال مفتوحا لأي وسيلة احتيالية أخرى يتخذها المهاجر غير الشرعي للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛[2]

ثانيا: المغادرة عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود:

المراكز الحدودية هي التي يوجد بها مكاتب للشرطة والجمارك سواء على الحدود البري أو البحرية أو الجوية،[3] وهي الصورة الثانية من جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير مشروعة، والتي ترتكب عبر مناطق أو أماكن غير مراكز الحدود، أما بالنسبة لصفة الجاني فإن الفقرة الثانية من المادة 175 مكرر 1 لم تميز بين الجزائري والأجنبي المقيم بالجزائر، وإنما جاءت شاملة لكل الأشخاص بعبارة "كل شخص". كما يستوي في هذه الحالة أن يكون الجاني غير حائز للوثائق اللازمة للسفر أو يكون حائزا لها، كذلك تأخذ هذه الصورة نفس العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من نفس المادة.

ويلاحظ أن نص المادة 175 مكرر 1 جاء لحماية القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة الإقليم الجزائري وتصديا للفراغ التشريعي الحاصل في هذا الإطار، وحتى يكون أساسا لمتابعة المهاجرين غير الشرعيين المخالفين للتشريع والتنظيم المتعلق بمغادرة الإقليم الجزائري[4]

كما أن هذا النص جاء لمواجهة تفشي ظاهر الهجرة غير الشرعية بتجريمها والقضاء عليها بمحاولة إخافة المقبلين على الهجرة عن طريق تسليط عقوبات سالبة للحرية (الحبس)، فضلا عن العقوبات المالية

---

[1] رشيد بن فريحة، **جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غ.م (جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان كلية الحقوق في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، ، 2009-2010 ، ص 155.

[2] عبد المالك صايش، **مكافحة الهجرة غير الشرعية** (جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، ع.01، (2011)، ص 13.

[3] رشيد بن فريحة، **مرجع سابق**. ص 156.

[4] المرجع نفسه، ص 161 وما بعدها.

(الغرامة) التي يمكن أن يحكم بها القاضي، أو أن يتم الحكم بها بصفة منفردة، التي تعد برأي البعض متلائمة مع المبالغ التي تكلف المهاجر السري سواء لتزوير الوثائق أو لحجز مكان في القارب المعد لاجتياز البحر[1].

المطلب الثالث: جريمة تهريب المهاجرين .

بعد مصادقة الجزائر على البروتوكول الخاص بتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو[2]، عالج القانون رقم 01/09 المعدل والمتمم لقانون العقوبات جريمة تهريب المهاجرين في القسم الخامس مكرر2، والذي جاء بعنوان: "تهريب المهاجرين" ولقد توزع هذا القسم إلى 12 مادة، وذلك من المادة 303 مكرر30 إلى المادة 303 مكرر41. والتي تناولت تعريف تهريب المهاجرين ومجموعة من الأحكام الأخرى:

أولا: تعريف تهريب المهاجرين

تعرف المادة 303 مكرر30 جريمة تهريب المهاجرين:" يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى".

وقد جاء هذا التعريف قريبا جدا من التعريف الذي أورده برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو في مادته (3) والتي جاء فيها: " يُقصد بتعبير "تهريب المهاجرين" تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى؛" غير أن المشرع الجزائري استعمل عبارة " القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني" بدل تعبير الدخول غير المشروع إلى دولة طرف" التي استعملها البروتوكول؛ فكأن المشرع الجزائري قصر مفهوم التهريب على عملية إخراج المواطن أو الأجنبي من الإقليم الجزائري نحو إقليم دولة أخرى. أما " الإدخال غير المشروع" فلا يعده في مصاف تهريب المهاجرين، مع العلم أن هذا الفعل هو الذي يستهدفه نص المادة 3 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين[3].

---

[1] عبد المالك صايش، **المرجع السابق**، ص 14.

[2] **المرسوم الرئاسي** رقم 481/03 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003، الجريدة الرسمية، ع 69.

[3] صايش عبد المالك، **المرجع السابق**، ص 79.

ثانيا: الأحكام المتعلقة بجريمة تهريب المهاجرين

طبقا للمواد من 303 مكرر30 إلى 303 مكرر41 يمكن إدراج الأحكام التالية.

1- صفة الفاعل: يعتبر فاعلا بحسب المادة 303 مكر30 كل من قام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني، سواء كان شخص أو عدة أشخاص ومرد ذلك أن هذه الجرائم تدخل ضمن الجريمة المنظمة، كما أن القانون ميز بين الفعل البسيط، وذلك الذي تسهل له وظيفته ارتكاب الجريمة أو يستعمل السلاح أو يهدد باستعماله، إضافة إلى تفصيله في مسألة الشخص الطبيعي والمعنوي في المادة 303 مكرر38[1].

2- العقوبات المقررة لجريمة تهريب المهاجرين: عندما يقوم شخص ما بصفة منفردة بنقل أو تدبير الخروج غير المشروع من الإقليم الوطني لمهاجر سري أو أكثر بهدف الحصول على مقابل مالي أو أية منفعة أخرى فإن العقوبة التي قررتها المادة 303 مكرر30 هي الحبس من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات وغرامة من 300.000 دج إلى 500.000 دج.

3- تشديد العقوبات المقررة لجريمة تهريب المهاجرين: لما كانت جريمة تهريب المهاجرين من بين الجرائم المنظمة، التي تقوم بها شبكات مختصة، ولما تمثله هذه الجرائم من تهديد لسيادة الدول وتقويض كيانها، ومخاطرها على حياة الأشخاص المهربين، فإن المشرع الجزائري أخذ بالظروف المشددة إذا ارتكبت الجريمة في أحوال معينة، منها ما تعلق بفئة المهاجرين المراد نقلهم (الضحايا)، ومنها ما تعلق بالمهرب نفسه (الجاني)[2]

الحالة الأولى: وهي الظروف التي تشدد فيها العقوبة فقط، وهي ترتبط بظروف المهاجرين ضحايا التهريب، والتي نصت عليها المادة 303 مكرر31، حيث يعاقب الجاني في هذه الأحوال بالحبس من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج؛ وهي الظروف التي تتصل بالضحية في هذه الجريمة، وتتمثل في توفر حتى الأحوال الآتية: إذا كان من بين الأشخاص المهربين قاصر؛ أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين للخطر أو ترجيح تعرضهم له؛ أو معاملة المهجرين المهربين معاملة لا إنسانية أو مهنية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 261.

[2] شرف الدين وردة، **مكافحة تهريب المهاجرين في قانون العقوبات الجزائري**، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، العدد الثامن، جانفي 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 93. وكذلك: رشيد بن فريحه، المرجع السابق، ص 124 وما بعدها.

الحالة الثانية: وهي الظروف التي تشدد في درجة العقوبة ووصف الجريمة، وهي التي تتعلق بالمهرب وجاءت بأربعة حالات ذكرتها المادة 303 مكرر32، وفيها رفع المشرع الجزائري العقوبة بأن جعلها جناية يعاقب عليها بالسجن من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج، وهذه الظروف هي:

– إذا سهلت وظيفة الفاعل ارتكاب الجريمة، كأن يكون الجاني يشتغل مثلا في منصب حارس حدود، أو عون جمارك، أو ضمن طاقم باخرة أو سفينة، أو عون حراسة الشواطئ وغيرها من الوظائف التي لها علاقة بتجاوز الحدود[1].

– إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص، وفي هذه الحالة يفترض أن لا تكون هناك صلة بين الأشخاص المرتكبين لجريمة تهريب المهاجرين، أي انعدام عنصر التنظيم.

– إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله، وفي هذه الحالة فإن ظرف التشديد مرده خطورة استخدام السلاح أو التهديد به.

– إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة، وهي أخطر الجرائم وذلك لتوافر عنصر التنظيم والاتفاق والعمل المستمر والدائم التي كان يفترض على المشرع الجزائري أن يقرر عقوبة أشد في حالة الجماعة الإجرامية المنظمة.

وطبقا لنص(المادة 303 مكرر36 يمكن الإعفاء من العقوبة شرط أن يبادر المعني بالتبليغ قبل البدء في تنفيذ الجريمة أو أثناء القيام بها، أما إذا قام بالتبليغ بعد انتهاء تنفيذ الجريمة أو عند الشروع في ارتكابها، وهذا قبل تحريك الدعوى العمومية، فإن العقوبة تخفض إلى النصف، أما إذا قامت النيابة العامة بتحريك الدعوى العمومية فإن المبلغ يمكن أن يستفيد من ظروف التخفيف في حال ما إذا ساعد السلطات العمومية المختصة بإلقاء القبض على الفاعل الأصلي أو على شركائه في نفس الجريمة.

وطبقا لنص المادة 303 مكرر37. الفقرة الأولى، نجد أن القانون يؤكد على أن العلم بارتكاب جريمة تهريب المهاجرين دون التبليغ عنها فورا يجعل صاحبه تحت طائلة العقاب، ولا يمكن له أن يتحجج بالسر المهني، بل يجب على كل شخص يعلم بالجريمة ولو بحكم وظيفته أو مهنته بالتبليغ عنها، ويعاقب على

[1] عبد الحليم مشري، **جريمة تهريب المهاجرين من منظور قانون العقوبات الجزائري**، (جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بسكرة . مجلة الاجتهاد القضائي، ع. 08، جانفي 2013) ص 14.

جريمة عدم الإبلاغ عن تهريب المهاجرين بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج، غبر أن عدم التبليغ عن ارتكاب جريمة تهريب المهاجرين لا يطال أقارب وحواشي وأصهار الجاني إلى حد الدرجة الرابعة، إلا إذا كان ضمن المهاجرين غير الشرعيين قاصر لا يتعدى عمره 13 سنة. وواضح أن المشرع الجزائري قد راعى صلة القرابة الأسرية فضلا عن حماية القصر طبقا للفقرة الثانية من نفس المادة.[1]

بهذا تتضح السياسة التنظيمية والجنائية التي تبناها المشرع الجزائري في دخول وخروج الجزائريين والأجانب من وإلى التراب الوطني وإقامتهم فيه، والعقوبات المقررة في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بحيث ركز على الجانب الوقائي أكثر من الجانب الردعي للمهاجرين، عن طريق فرض عقوبات مشددة على شبكات تهريب المهاجرين، نظرا لدورها البارز في تفاقم هذه الظاهرة.

[1] صايش عبد المالك، **المرجع السابق**، ص 265.

المبحث الثاني: جهود الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

تبذل الجزائر جهود كبيرة في مجال محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، عن طريق تطوير الوسائل اللازمة لمكافحتها تماشيا مع تطور أشكالها، كما أنها لا تقتصر فقط على الجانب الأمني من خلال تعزيز عناصر الأمن عبر كافة الحدود الجزائرية البرية والبحرية أو الجوية، وإنما أيضا عن طريق سياسات اجتماعية واقتصادية من شانها أن تقلص من دوافع الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: الآليات الاقتصادية في التصدي للهجرة غير الشرعية.

على اعتبار أن الدافع الاقتصادي يعد من أبرز أسباب نزوح الشباب الجزائري إلى الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، فقد عملت الجزائر في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية على تقليص نسبة البطالة بين الشباب وذلك كن خلال تفعيل السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومكافحة البطالة،[1] وذلك عن طريق انتهاج سياسة تفعيل الاستثمارات بتوجيهها نحو المشروعات الصغيرة، أي المؤسسة التي يسهل تمويلها، و خاصة منها المؤسسات المصغرة، و تعزز هذا المسعى بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ و تأسيس الصندوق الوطني الخاص بذلك FNSEJ الذي حددت طبيعة نفقاته المتعلقة أساسا في تمويل الاستثمارات و دعم الشباب، بالإضافة إلى الضمانات التي تقدم للبنوك والمؤسسات المالية التي تمنح القروض ضمن إطار هذا الجهاز، و من أهمها صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع FCMGRCJ.[2]

أولا: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

وهي كل المؤسسات " التي تقوم بإنتاج السلع و الخدمات عند استيفائها لمعايير الاستقلالية على أن لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج و أن تشغل بين 1 إلى 49 شخصا بالنسبة للصغيرة، و من 52 إلى 250 بالنسبة للمؤسسات للمتوسطة.[3]

---

[1] ساعد رشيد، **مرجع سابق**، د.ص

[2] د.ك، **التشغيل في الجزائر**،(http://www.mjksar-ainsefra.com/ar/travail.html ، 2015/04/29)

[3] ليليا.بن صويلح ، **سياسة التشغيل في الجزائر " المؤسسة الاقتصادية بعنابة نموذجا**"، رسالة دكتوراه غ.م (جامعة قسنطينة علم اجتماع التنمية، 2010 / 2011) ص120.

وترمي برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين وتقوية تنافسية المؤسسات المحلية في إطار انفتاح الحدود وتصاعد وتيرة المنافسة إضافة إلى النظرة الوجودية لهذا البرنامج حيث أنه يساهم في تحسين الأداء، إلا أن له مكانة ابعد من ذلك على المستوى الكلي يتمثل في خلق فرص عمل إنتاجية عن طريق تسريع وتيرة النمو الاقتصادي في إطار تنامي سريع للفئة العمرية النشطة، يتم تمويل هذا البرنامج من ميزانية الدولة متمثل في الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتنفذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، تعتبر الوكالة هيئة ذات طابع خاص، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة؛[2]وتهدف هذه الوكالة إلى ما يلي:

- تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين استفادت مشاريعهم من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع؛
- وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، والتقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛
- إحداث بنك للمشاريع المقيدة اقتصاديا واجتماعيا.[3]

---

[1] بن خيرة سامي، بوخلوة باديس، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر** (جامعة الوادي مداخلة في ملتقى وطني حول **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 05-06/05/2013)**-/-.

[2] منصورة بن عمارة، **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها** (جامعة باجي مختار –عنابة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيي ، دورة تدريبية دولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية. ماي 2003.

3 محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، **إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ملتقى وطني يومي 18-19 أفريل 2011) ص 11.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يتمثل القرض المصغر في سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات) موجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التجارية التي لا تتعدى كلفتها 1.000.000 دج، تمكن من اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط و تغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما، يرمي القرض المصغر إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة، من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع و الخدمات. فهو موجه لفئة المواطنين دون دخل أو ذوي دخل غير مستقر و غير منتظم إضافة إلى النساء الماكثات بالبيت.[1]

رابعا: وكالة التنمية الاجتماعية:

هي مؤسسة عمومية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق ل 29 جويلية 1996 مزودة بقانون خاص هدفها الأساسي هو محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي ، تخضع مختلف نشاطاتها للمتابعة الميدانية من طرف وزير التضامن الوطني والأسرة وقضيا المرأة، تشرف الوكالة على مجموعة من البرامج منها الموجهة للأفراد ومنها البرامج الموجهة للجماعات السكانية؛

1- **المنحة الجزافية للتضامن** : وضعت هذه المنحة من قبل السلطات العمومية إبتداءا من نهاية عام 1994وتسيرها وكالة التنمية الاجتماعية منذ سنة 1997 وهي عبارة عن إعانة مباشرة تدفع للفئات المعوزة غير القادرة على العمل؛

2- **منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة:** وضع برنامج التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة في نهاية سنة 1994 وتقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسييره منذ سنة1997 يهدف إلى الإدماج الاجتماعي للفئات المعوزة والقادرة على العمل.[2]

---

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،
http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-21-12-12/04-14.(2015/04/30)

[2] مكاك ليلى، **وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غ.م (جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية- قسم علم الاجتماع والديموغرافيا 2011/2010) ص 85-59.

3- **منحة إدماج حاملي الشهادات (PID):** يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الإدماج المهني لطالبي العمل من حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين السامين من المعاهد المتخصصة وغير مستفيدين من مناصب عمل وذلك لجعلهم يستفيدون من تجربة وخبرة مهنية ميدانية تؤهلهم للإدماج في سوق العمل؛

4- **منحة نشاط الإدماج الاجتماعي (DAIS)** : يهدف هذا البرنامج للتكفل بالشباب البطال من فئة خريجي مراكز التكوين المهني ومدارس التكوين الخاص والشباب بدون تأهيل وذلك للأصناف التي يتراوح أعمارهم بين 18 و 30 سنة ؛

5- **منحة النشاط ذات المنفعة العامة (IAIG)** : يعتبر برنامج الشبكة الاجتماعية من أقدم الأجهزة الذي يهدف إلى التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة والمعوزة وعديمة الدخل قصد القضاء على كل أشكال التهميش وللوصول إلى الإدماج الفعلي في الحياة الاجتماعية.[1]

خامسا: مديريـــة النشاط الاجتماعي بالولايـــة.

أنشئت بموجب المرسوم :50/02 المؤرخ في 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها، تمثل وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة على المستوى المحلي وموجودة في كل ولاية من الولايات 48 حسب التقسيم الإداري للجزائر، مهمتها الأساسية طبقا لنص المادة 03 من مرسوم إنشائها يتمثل في تطوير جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل وترقيته وبعثه وتضعها حيز التنفيذ.[2]

وقد ساهمت هذه البرامج وغيرها في التقليص من معدل البطالة في الجزائر، وتوفير العديد من مناصب الشغل لمختلف شرائح المجتمع وهو ما ينعكس على تحسين الظروف المعيشية للافراد واستقرار المجتمع ، وتطهيره ومن الآفات والجرائم والهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: الأجهزة الأمنية.

تشكل الهجرة غير الشرعية انشغالا ذو أهمية بالغة لدى مصالح الأمن نظرا للانعكاسات السلبية التي تنجم عنها، وبالإضافة إلى شساعة مساحة الجزائر وطول حدودها البرية والبحرية، فرض عليها بذل

[1] الموقع الرسمي لوكالة التمية الاجتماعية .**ADS**

[2] محمد قرقب، **التوجيه و الإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر**، (http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=14923.0;wap2) 2015/04/29.

مجهودات كبيرة من خلال دعم وتعزيز مختلف الفرق والوحدات الأمنية، سواء على المستوى الجهوي أو المركزي بالتعاون بين وزارة الدفاع الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني.

أولا:. وزارة الدفاع الوطني

على المستوى المركزي نجد قيادة وحدات حراس الحدود، أما على المستوى الجهوي نجد قيادة الدائرة الجهوية لحراس الحدود و مجموعات حرس الحدود التي تتفرع إلى سرايا ومراكز حراس الحدود، تم إنشاء هيئة حراس الحدود بموجب المرسوم الرئاسي في 17 نوفمبر 1977 وتم إلحاقها بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم الرئاسي رقم91-04 المؤرخ في 08/01/1991 .

و بواسطة المرسوم الرئاسي رقم 09/143/رج بتاريخ 27 أفريل 2009 تم تغيير التسمية من هيئة حراس الحدود إلى قيادة وحدات حراس الحدود بقيادة الدرك الوطني، وهي التسمية الحالية.[1]

إن التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية والإقليمية وخاصة دول الجوار مع الجزائر، والمرتبطة أساسا بالأوضاع الجيوسياسية السائدة، قد أدت إلى ظهور الكثير من الاضطرابات بداخلها وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان بكل أنواعها، الأمر الذي ساعد على ظهور عصابات منظمة هدفها الأساسي المتاجرة بالأسلحة وتوفير الذخيرة بكافة أنواعها لمختلف الجماعات الإرهابية والإجرامية وشبكات التهريب، كل هذه العوامل بالإضافة إلى شساعة حدودنا الجغرافية مع الدول المتأزمة والطبيعة القاسية لصحرائنا فرضت على الجزائر بذل المزيد من الجهود المكثفة بهدف حماية حدودنا الوطنية لمواجهة مختلف التهديدات وخاصة الهجرة غير الشرعية.[2]

وللإشارة فان دائرة اختصاص أفراد الجيش الوطني الشعبي تكون في المناطق الجبلية والبعيدة عن السكان، أما المناطق الحضرية فهي التي تعود إلى اختصاص مصالح الأمن الوطني،[3] وتتمثل أجهزة وزارة الدفاع الوطني المختصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية فيما يلي:

أ- مجموعة حرس الحدود « GGF » :

وهي وحدات تابعة للجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين أو

[1] الجزائر، **الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني**،(www.mdn.dz/site_cgn 2015/05/02)

[2] حشود رشدي، **رجال على الحدود حزم، عزم وتحدي**، (مجلة الجيش العدد 621 افريل 2015) ص 29.

[3] عميد الشرطة ، مقابلة حول **الهجرة غير الشرعية في الجزائر**، (المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية شرطة الحدود 2015/02)

تسلل المهاجرين غير الشرعيين ، وتمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأفراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة الغير الشرعية[1].

ب-حراس السواحل:

وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية ، ولليقظة الدائمة والفعالية والسرعة أثناء التدخل أصبح من الصعب اختراق السواحل الجزائرية والإفلات من المراقبة بإفشال محاولات عديدة بالقبض على زوارق وعلى متنها مهاجرين غير شرعيين، كما تقوم بمهام الإنقاذ واسترجاع الجثث التي تطفو على سطح البحر أو إنقاذ من يتم اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر[2].

ثانيا: المديرية العامة للأمن الوطني

أ- على المستوى المركزي

تسهر المديرية العامة للأمن الوطني من خلال مديريتي شرطة الحدود والشرطة القضائية على مكافحة الهجرة غير الشرعية.

- **مديرية شرطة الحدود:** حسب المفهوم العام هي الهيئة التي تتولى الرقابة على المراكز الحدودية، البرية والبحرية والجوية، كما أنها تعمل على تطبيق القواعد الإدارية والقضائية والاستعلامية، خاصة المنظمة لحركة الأشخاص عبر الحدود، وكذلك الأموال والبضائع المنقولة عبر المراكز الحدودية هذا، أما حسب المفهوم الخاص، تعرف بأنها الهيئة المكلفة خصيصا بتطبيق القواعد الخاصة المنظمة للحركة بالمراكز للحدودية البرية والبحرية والجوية للأشخاص السلع و البضائع و المركبات، من و إلى التراب الوطني وفقا لمفهوم السيادة والمعاملة بالمثل، وتكلف مديرية شرطة الحدود بتنسيق و تنشيط وتوجيه نشاطات مصالح شرطة الحدود (البرية ، البحرية ، الجوية).[3]

---

[1] الأخضر عمر الدهيمي، **مرجع سابق** ص 18.

[2] **المرجع نفسه**. ص 18.

[3] سعيداني بوجمعة مراد، **جريمة تهريب المهاجرين من منظور مصالح شرطة الحدود و دور الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية دراسة حالة / ولاية تمنراست** موضوع مداخلة (الجزائر، المديرية العامة للأمن الوطني، ،مديرية شرطة الحدود د.س)

- بمراقبة عبور الأشخاص عبر الحدود وبتحديد واستغلال حركة الأشخاص والبضائع على مستوى الحدود.
- تطبيق الإجراءات المعتاد القيام بها عند دخول أو خروج كل وسائل النقل ، الطائرات ، البواخر، المنزهات البحرية وكل أنواع السيارات.
- ضمان امن وحراسة الموانئ والمطارات ومحطات السكك الحديدية المفتوحة لحركة العبور إلي دول الجوار كتونس و المغرب وكذلك في مراكز المراقبة البرية.
- المشاركة في مكافحة الآفات الاجتماعية (المتاجرة بالمخدرات، تهريب البضائع، تهريب الأسلحة أو الهجرة غير الشرعية).
- المشاركة في ضمان أمن المناطق الحدودية البرية لا سيما احترام الاتفاقيات المتعلقة بالخط الحدودي.
- الحرص على تطور حركة سكان الحدود البرية و التعرف على هويتهم، تحديد أماكنهم ومعرفة نشاطاتهم.
- إعداد التقارير والتحاليل المتعلقة بنشاطاتها و المشاركة في إثراء التنظيم الخاص بحركة العبور بين الحدود للأشخاص، الطائرات، البواخر، السيارات والبضائع.
- المساهمة في البحث و جمع المعلومات في المناطق الحدودية و وضع واستغلال الإحصائيات.
- ضمان مراقبة حركة السيارات، الطائرات، السفن و المراكب السياحية أو مراكب الصيد في إطار صلاحياتها و محاربة الهجرة السرية.
- السهر على تطبيق التنظيم المنبثق عن الاتفاقية الدولية في مجال حركة البضائع الخاصة (أسلحة، مواد مشعة، كيميائية، خطيرة، سامة، متفجرات...الخ).

واهم جهاز نجده على مستوى مديرية شرطة الحدود هو الذي تم استحداثه سنة 2005 والمتمثل في الديوان الوطني لمكافحة الهجرة غير الشرعية.[1]

❖ **مديرية الشرطة القضائية:** ، أعضاء الشرطة القضائية موظفون منحهم القانون صفة الضبطية القضائية وخولهم بموجب هذه الصفة حقوقاً وفرض عليهم واجبات في إطار البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات عنها حيث يبدأ دورهم بعد وقوع الجريمة وينتهي عند فتح ملف التحقيق القضائي أو إحالة المتهم إلى جهة الحكم، وهي هيئة مركزية ثلاثية الاختصاص، إدارية، عملياتية وتقنية ،تعكف على دراسة وتحليل المعطيات بهدف الاضطلاع بـ :

[1] الجزائر ، مديرية شرطة الحدود.(
http://www.dgsn.dz/?%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF
(2015/04/29

- ✓ مهام التصميم: انجاز دراسات الأوضاع الأمنية من اجل إعداد خطط العمل واستراتيجيات الوقاية ومكافحة الجريمة
- ✓ مهام التنسيق والتوجيه والمتابعة: عن طريق تفعيل عمليات مكافحة الجريمة وتزويد هذه المصالح بالمعطيات العملياتية.
- ✓ مهام الرقابة التقييم: فهي تباشر نشاط الرقابة والتقييم على نشاط مصالحها المركزية وغير المركزية فيما يتعلق بطرق مكافحة الجريمة، بهدف تحسين مستوى الأداء.
- ✓ مهام التكوين المتخصص: تشارك في عمليات التكوين المتخصص في مجال الشرطة القضائية إضافة إلى تنسيق أعمال مصالح الشرطة القضائية على المستوى الوطني كما تسهر على تنفيذ إحالات القضاء والأحكام والقرارات الصادرة في حق أفراد فارين من العدالة.[1]

ب-على المستوى الجهوي والمحلي.

تضم مديرية الشرطة القضائية (48) مصلحة ولائية وكل مصلحة تضم مجموعة من الفرق المتخصصة، منتشرة عبر التراب الوطني تعمل بالتنسيق مع جهاز العدالة في مجال مكافحة الجريمة بصفة عامة ، أما مديرية شرطة الحدود على المستوى والجهوي فهي تضم ثمانية مصالح وفرقتين :

جدول يوضح توزيع مصالح وفرق شرطة الحدود

المصالح والفرق الجهوية لمديرية شرطة الحدود	مقر المصالح والفرق
المصالح الجوية لشرطة الحدود	قسنيطينة، سوق أهراس، وهران، مغنية، ورقلة، إليزي، تمنراست، بشار
فرق شرطة الحدود	– الأولى لشرطة الحدود ميناء الجزائر – الثانية لشرطة الحدود مطار هاري بومدين

وتضم المصالح والفرقتين عدة فرق ومراكز مراقبة، برية، بحرية و جوية

الحدود البرية: تمتد الحدود البرية على مسافة 7011 كلم، موزع على طولها (16) ستة.عشرة فرقة شرطة الحدود برية و (10)عشرة مراكز للمراقبة البرية؛

[1] سعيداني بوجمعة ، **مرجع سابق**.

الحدود البحرية: تمتد الحدود البحرية على مسافة 1200 كلم، موزع على طولها (11) إحدى عشرة فرقة شرطة الحدود البحرية و (09) تسعة مراكز للمراقبة البحرية أي مجموع 20 ميناء، منها ما هو مخصص لنقل المسافرين و منها ما هو مخصص للبضائع والنفط و المبادلات البحرية الدولية.

الحدود الجوية: تتمثل في (34) أربعة و ثلاثون فرقة شرطة الحدود الجوية ومركزا واحدا للمراقبة الجوية أي مجموع 35 مطارا من بينها ما هو مفتوح على الملاحة الدولية؛[1] وقد تمكنت فرقة شرطة الحدود الجوية بمطار هواري بومدين الدولي في 19 مارس 2015، من توقيف شخصين أجنبيين مشبوهين، كانا بصدد المغادرة إلى خارج الوطن في رحلتين مختلفتين، وبعد المراقبة الروتينية للشخصين تبينا أنهما يحملان جوازات سفر مزورة و محل طلب توقيف دولي صادر عن منظمة الشرطة الجنائية(الأنتربول.) المعنيِين بالأمر تم توجيههما من أجل استكمال التحقيق لدى مصالح الشرطة القضائية بأمن ولاية الجزائر واتخاذ التدابير المفروضة في هذا الشأن[2].

كما يضم الديوان الوطني لمكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الجهوي (11) فرقة جهوية لتحري حول الهجرة غير الشرعية (BRIEC) منتشرة عبر التراب الوطني، حسب درجة انتشار و نشاط هذه الظاهرة الجزائر، وهران، قسنطينة، ورقلة، بشار، غرداية، إليزي (جانت)، تلمسان (مغنية)، تمنراست، أدرار وسوق اهراس مهمتها البحث، التحري، التعرف، التتبع، الضبط و الحجز، الإيقاف و تقديم الأشخاص المكونين لشبكات الهجرة غير الشرعية إلى مصالح العدالة و هذا طبقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.[3]

ومن خلال ما سبق نلاحظ الإمكانيات الضخمة المادية والبشرية التي تضعها الحكومة الجزائرية لمواجهة هذه الظاهرة، سواء كانت قادمة من الجنوب المتمثلة في تسلل الأفارقة إلى التراب الوطني ، أو باتجار أوروبا عن طريق توقيف وإنقاذ المهاجرين.

المطلب الثالث: الإجراءات التنظيمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

تهدف الإجراءات تنسيق وتسهيل الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية عن طريق مختلف مصالحها وذلك عن طريق تزويدها بالوسائل التكنولوجية اللازمة تماشيا مع تطور طرق ووسائل ارتكاب الجريمة.

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] الجزائر، المديرية العامة للأمن الوطني، إدارة الإعلام والعلاقات العامة، **شرطة الحدود الجوية توقف رعيتين أجنبيتين محل بحث من طرف الأنتربول** 22 مارس 2015 .

[3] سعيداني بوجمعة ، **مرجع سابق.**

أولا: معرفة التدفقات والسيطرة عليها :

من اجل السيطرة على التدفقات قامت الحكومة الجزائرية عبر مصالح الأمن الوطني بإعداد إحصائيات خاصة بحركة السكان الأجانب على الأراضي الجزائرية؛[1] وفي هذا الإطار اختتمت أشغال الندوة الدولية حول الهجرة الإفريقية وأثرها على التنمية التي عقدت بالجزائر في نوفمبر 2010، بإصدار المشاركين فيها جملة من التوصيات أهمها إنشاء قطب لمراقبة هجرة الأفارقة واستحداث نافذة على الموقع الإلكتروني لمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية تشمل كافة البحوث والدراسات والتحقيقات التي تتعلق بظاهرة الهجرة في القارة الإفريقية.[2]

ثانيا: تقنية النظام الآلي للتعرف على بصمات الأصابع(AFIS):

تمكنت مصالح الشرطة القضائية للمديرية العامة للأمن الوطني في آخر حصيلة شهرية تخص شهر فيفري 2015 من فك لغز 116 قضية جنائية بفضل التقنيات العلمية المتوصّل إليها في مجال البحث والتحري الجنائي، خاصة عن طريق استعمال تقنيات النظام الآلي للتعرف على بصمات الأصابع AFIS. في هذا الإطار، أوضح عميد الشرطة رئيس خلية الاتصال و الصحافة، بالمديرية العامة للأمن الوطني، أنه بالرغم من تطور أساليب ارتكاب الجرائم من جانب التمويه و محاولة طمس آثار الجريمة من طرف المتورطين لغرض الإفلات من المسؤولية الجنائية فإن القيادة العليا للمديرية العامة للأمن الوطني عمدت على توفير كل الوسائل العلمية والتكنولوجيات الحديثة، على غرار تجهيز مخابر الشرطة العلمية والتقنية بالمعدات والأجهزة، من أجل الوصول إلى كشف وفك خيوط الجرائم و توقيف المتورطين وتقديمهم أمام العدالة.[3]

ثالثا: بطاقة التعريف وجواز السفر البيومترين.

في إطار الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تمس هياكل و مهام الدولة واقتصاد البلد و التي أطلقها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، على اثر ذلك قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإطلاق ورشة كبرى لعصرنة الإدارة المركزية و الجماعات المحلية و ذلك بالوضع التدريجي لنظام وطني للتعريف المؤمن؛[4]

---

[1] ساعد رشيد، **مرجع سابق**.

[2] د.ك، **نحو إنشاء قطب لمراقبة الهجرة الإفريقية** http://www.djazairess.com/aps/92061 ، (2015/04/30)

[3] المديرية العامة للأمن الوطني ، إدارة الإعلام والعلاقات العامة ، **تقنية النظام الآلي للتعرف على بصمات الأصابع(AFIS)** الجزائر 27 افريل 2015.

[4] د.ك **بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين سيقضيان على شبكات تزوير وثائق الهوية**،

http://mokhtari.over-blog.org/article-38723355.html(2015/04/30)

وفي هذا السياق أكد مدير الشرطة العلمية والتقنية أنه انطلاقا من القاعدة " تطور الجريمة يتطلب تطور أساليب مكافحتها" تم توفير جميع التكنولوجيات والوسائل العلمية لمعالجة القضايا الإجرامية عن طريق البحث العلمي، حيث ينصب الاهتمام على تثمين الموارد البشرية بالتكوين المتواصل وتزويدها بأحدث التكنولوجيات في مجال الأدلة الجنائية، كما أن اعتماد تقنية وثائق الهوية البيومترية يهف إلى مكافحة الجريمة والتزوير، وسيسمح هذا المشروع العلمي الهام في منح حماية للوثائق الرسمية للمواطنين، وهذه السياسة يقول السيد مدير الشرطة العلمية تندرج ضمن المعايير المفروضة من طرف المنظمات الدولية المطلعة على الاستراتيجيات الأمنية في مجال تنقل الأشخاص والممتلكات، وأي بلد يتوفر على بنك معلوماتي في مجال التعرف على هوية الأشخاص عن طريق البنك المعلوماتي بلا شك سيكون لديه إستراتيجية أمنية هامة.[1] وفيما يلي الجدول يوضح عدد القضايا التي تورط فيها الأفارقة التي تخص التزوير واستخدام التزوير والاحتيال للسنوات: 2003، 2004، 2005، 2006.

الجدول رقم (06)

جدول عدد القضايا التي تورط فيها الأفارقة تخص التزوير واستخدام التزوير من 2003 الى 2006.

السنوات	المهاجرون الأفارقة من جنوب صحراء إفريقيا		المهاجرون من دول المغرب الغربي	
	عدد قضايا التزوير	عدد قضايا الاحتيال	عدد قضايا التزوير	عدد قضايا الاحتيال
2003	600	154	32	4
2004	654	185	20	2
2005	557	219	18	3
2006	736	237	8	3

المصدر: نيابة مديرية القضايا الجنائية، للدولة الجزائرية، نقلا عن رقية العاقل، **إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غ.م (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات السياسية والعلاقات الدولية، 2008) ص 166.

ومن خلال هذه الأرقام تبرز أهمية الترتيبات التي من شأنها تساعد في القبظ على المهاجرين غير الشرعيين وتعزيز قدرات الوقاية والخبرة في مجال علوم الأدلة الجنائية والحد من جرائم التزوير في الوثائق، كما تمنح هذا شروط حماية عالية للوثائق الرسمية للمواطنين ، ويسمح لهم بالتجول بكل حرية في جميع دول العالم بعيدا عن كل الشبهات.

[1] ب. لمياء، **اعتماد تقنية وثائق الهوية البيومترية يهدف إلى مكافحة الجريمة المنظمة والتزوير**،

http://www.djazairess.com/alahrar/16625(2015/04/30)

رابعا: مركز الإعلام الجغرافي للدرك الوطني.[1]

يعمل هذا المركز على تحديد المواقع ومتابعة شاملة للميدان بدقة عن طريق نظم المعلومات الجغرافية، وهو عبارة عن جهاز لجمع، وإدخال، ومعالجة، وتحليل ,وعرض، وإخراج المعلومات الجغرافية والوصفية لأهداف محددة، عن طريق تزين المعلومات، استرجاعها، استفسارها، تحليلها(تحليل مكاني وإحصائي) وعرضها على شاشة الحاسب أو على ورق في شكل خرائط تقارير، ورسومات بيانية ويكلف المركز بـ:

- جمع المعلومات المتطورة اللازمة للتحاليل الموضوعاتية حول منظومات الإعلام الجغرافي للدرك الوطني واستغلالها.
- ضمان اليقظة التكنولوجية في مجال منظومة الإعلام الجغرافي لفائدة هياكل الدرك الوطني تتبع على خريطة رقمية حركة عربات السلاح باستعمال نظام التموضع تحديد المسار الأفضل للوصول إلى الهدف في الوقت المناسب وذلك بتوظيف عدة عناصر كالسرعة القصوى المسموحة في الطريق، الاتجاه الممنوع، المناطق العمرانية.
- القيام بدراسات وتحاليل قضائية حول توزيع الجريمة.
- تحديد على خريطة رقمية الموقع الجغرافي للمكالمات الهاتفية الإستعجالية الصادرة من الهاتف الثابت أو المحمول.

[1] عبروس سهام و بوجبير حنان ، **مركز الإعلام الأمني للدرك الوطني**، (مجلة الدركي، ع.25 ، ماي 2012) ص 34.

المبحث الثالث: التعاون الدولي ودور المنظمات واللجان الدولية في مكافحة الهجرة غـــير الشـــــرعية.

نظرا لكون الهجرة غير الشرعية تتعدى حدود الدولة، بل قد يكون لها أطراف ثلاثة هي الدول المصدرة لهؤلاء النوع من المهاجرين والدول المستقبلة لهم ودولة ثالثة عبارة عن دولة عبور يمرون عبرها من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية، لذى فان معالجة هذه الظاهرة ومكافحتها لا يقتصر فقط على الإجراءات الوطنية، بل يتطلب الأمر معالجة دولية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية.

المطلب الأول: التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

لما شعرت الدول بخطورة تهريب البشر سواء على حياة المهاجرين بطرق غير شرعية ، وما تتعرض له من آثار سلبية قررت الدول تشديد الرقابة على منافذها ومحاولة وضع قواعد لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها والانضمام إلى المعاهدات الدولية التي تكافح الهجرة غير الشرعية و من بين اهم هذه الاتفاقيات نبرز ما يلي:

أولا: الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسراهم:

الاتفاقية أقرتها الأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1990، وتم التصديق عليها في 2013/07/01 اتفاقية شاملة تغطي حقوق العمل والحقوق الثقافية والتعليم والصحة والسكن وغيرها، تشمل العمال المهاجرين النظاميين وغير النظاميين.

تشمل العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، الاتفاقية تسري على جميع العمال المهاجرين دون أي اعتبار لمدة العمل والإقامة، لذلك فهي تسري على العمال المؤقتين العاملين لمدة محددة.[1]

والهدف الأساسي لهذه المعاهدة هو احترام حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين، وهي لا تمنح حقوقا جديدة ولكنها تهدف إلى ضمان المساواة في المعاملة بين المهاجرين والوطنيين، عن طريق تبني مفهوم واسع للعامل المهاجر وتضمن حماية متعددة له ولأسرته، حيث جاءت الاتفاقية في مادتها الأولى بتكوين مفهوم لفكرة

[1] د.ك، **شؤون المغتربين العرب**، http://www.startimes.com/?t=32213517 2015/04/28).

العمال المهاجرين، فهذا التعبير يعني" الأشخاص الذين سيمارسون أو هم يمارسون أو مارسوا نشاطًا مأجورا في دولة ليس من رعاياها[1]."

ثانيا: اتفاقية بارشلونة.

تبذل الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين جهودا كبيرة للتنسيق والتعاون الأمني ومراقبة الحدود وتحسين الظروف السياسية والاجتماعية، لكن هذه الخطوات حسبما يرى مراقبون تبقى محدودة وغير كافية لتنظيم الهجرة، وفي هذا الإطار يعتبر إعلان برشلونة نموذجا جيدا لهذه الإستراتيجية ، حيث بدا التعاون الاقتصادي الأوروبي التوسطي بمعاهدة بارشلونة عام 1995، عندما وقعت 12 دولة متوسطية – اغلبها دول عربية منها الجزائر– مع دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر (15). [2]

ومن خلال المحور السياسي والأمني لاتفاقية للشراكة، فهي تستدعي التنسيق في المجال الأمني وتوحيد المواقف أثناء اتخاذ الإجراءات اللازمة ، باعتبار أن أوروبا ترى في الهجرة غير الشرعية تهديدا كبيرا لأمنها نظرا للرابطة الموجودة بين هذه الظاهرة وظاهرة الإرهاب إضافة إلى دورها في انتشار الإجرام في المجتمع و الدعارة، أما في المحور الثاني للشراكة الاقتصادية والمالية اعتبرت ان العوامل الاقتصادية هي تقريبا المتحكم الرئيسي في الهجرة الوافدة، وبالتالي فإن تطوير هذا القطاع و تشجيع الاستثمارات من شأنه أن يرفع المستوى المعيشي في دول الانطلاق و يؤدي إلى توفير مناصب الشغل و خلق فرص العمل، و بالتالي بناء منطقة مزدهرة و مستقرة، وبالنسبة للجانب الاجتماعي و الثقافي ينصب على المهاجرين المتواجدين على الإقليم الأوربي اللذين يجب معاملتهم بالمساواة مع المواطنين الأوربيين، ومحاولته إدماجهم ضمن المجتمع الأوربي يتعهد الاتحاد على محاربة كافة السياسات التمييزية ضدهم وإيجاد فرص حياة لهم تكون متساوية مع المواطنين خاصة في مجال العمل و الأجر و الصحة و التعليم؛ أما الإشارة الصريحة للهجرة غير الشرعية في وثيقة برشلونة فقد كانت في الجزء الأخير المتعلق بالشراكة في المجالات الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية، الذي نص على أهمية الدور الذي تلعبه الهجرة في العلاقات الاورومغاربية ويوافقون على تكثيف

[1] محمد رضا التميمي، **الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية** (دفاتر السياسة والقانون العدد 04 جانفي 2011) ص 267.

[2] أمير فرج يوسف، **مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية** (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث 2011) ص 143.

التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف حجم الهجرة بواسطة برامج للتأهيل المهني وبرامج تساعد على خلق فرص العمل و غيرها.[1]

ثانيا: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو :

أول ما حرص هذا البروتوكول هو إقراره في ديباجته على دولية جريمة تهريب المهاجرين بطبيعتها، كونها لا تتم داخل الوطن الواحد ، وإنما تتعدى أكثر من دولة ومن ثمة لا يمكن للدولة أن تكافحها بمفردها مما يتطلب تضافر جهود الدول لمواجهة هذه الجريمة بموجب المراكز القانونية المختلفة لكل من دولة المنشأ ، دولة العبور والدولة المستقبلة.2

تم التوقيع عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (25) في الدورة (55) بتاريخ 2000/11/15 بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من اجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة ، وخاصة ما يتصل منها بالفقر، ويهدف البرتوكول إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية، ويركز البرتوكول على حسن معاملة المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية ، ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة بموضوع البرتوكول، وقد تضمن البرتوكول مواد عديدة أهمها تهريب المهاجرين عن طريق البر، تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر، التدابير الحدودية، امن ومراقبة الوثائق شرعية الوثائق وصلاحياتها، ومن خلال المواد (02) و (16) و (18) ،[3] نجد أن البرتوكول حرص على التأكيد أن الهجرة غير الشرعية هي جريمة دولية بطبيعتها ، ومن ثمة لا يمكن لدولة بمفردها مكافحتها، مما يتطلب نهجا دوليا شاملا لمواجهة هذه الجريمة وهو مما يتطلب التعاون بين الدول لمكافحة تهريب المهاجرين والقبض على مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين

---

[1] صايش عبد المالك، **التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غ.م (جامعة باجي مختار–عنابة– كلية الحقوق قسم القانون العام 2007/2006)، د.ص.

[2] عزت خمد الششيني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية** (الرياض الطبعة الأولى 2010) ص 149.

[3] **المادة (2) من البروتوكول** تنص "أغراض هذا البروتوكول هي منع ومكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقا لتلك الغاية، مع حماية حقوق المهاجرين المهرَّبين"

المادة (18) من البروتوكول تنص " توافق كل دولة طرف على أن تيسِّر وتقبل، دون إبطاء لا مسوِّغ له أو غير معقول، إعادة الشخص الذي كان هدفا لسلوك مبيَّن في المادة 6 من هذا البروتوكول، والذي هو من مواطنيها أو يتمتَّع بحق الإقامة الدائمة في إقليمها وقت إعادته".

الوطنية واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها من تبادل المعلومات وغيرها من التدابير الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ، وعلى ذلك يهدف البروتوكول من خلال استقراء النصوص إلى الأهداف التالية :

- منع مكافحة تهريب المهاجرين.
- حماية حقوق المهاجرين المهربين ومساعدتهم مع احترام كامل الحقوق الإنسانية.
- تعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف

وقد صادقت الجزائر على هذا البرتوكول بموجب المرسوم الرئاسي رقم 418/03 المؤرخ في 14 رمضان 1424 الموافق لـ 2003/11/09 .[1]

ثالثا: جهود دولية أخرى.

- القمة المتوسطية التي عقدت بتونس بتاريخ 2003/12/05؛ تضمنت اجتماع زعماء خمس دول من الحوض الشمالي ، وضم هذا التجمع فرنسا وايطاليا والبرتغال ومالطا من الجانب الأوروبي ، وكل من تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا من الجانب المغاربي ، وحضي الاجتماع بمناقشة الهجرة غير الشرعية وطلبت الدول العربية دعم الدول الأوروبية وتحسين مستوى المعيشة والحد من الهجرة غير الشرعية.
- عقدت الأمم المتحدة حوارا رفيع المستوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية بمدينة نيويورك في 14 و 15 عام 2006 ، وقد هدف الحوار فيه إلى العرف على قضايا الهجرة غير الشرعية وتطبيق برامج تنموية توفر فرص العمل وكسب العيش والرزق في البلاد التي تنشا منها الهجرة.
- بيان الرباط في 2006/07/13 ، طلبت نحو 60 دولة افريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا للاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، وهذه القضية تسبب القلق للمفوضية ، حيث غالبا ما يمتزج اللاجئين مع المهجرين، وقد اصدر بيان صادق علية 57 وزيرا (30 من دول أوروبية و 27 من الدول الإفريقية) في العاصمة المغربية الرباط ؛[2] كما ترى الحكومة المغربية أن الهجرة ليست مجرد عامل سلبي على اعتبار أن مختلف أجيال المهاجرين المغاربة أسهموا في بناء أوروبا وإثراء

[1] بوزينة أمنة، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (مع التركيز على حالة الجزائر)** الجزائر 2014، دار الروافد الثقافية – ط.01، ص 239.

[2] بوزينة أمنة، **مرجع سابق** ص 250.

مجتمعاتها، وان المغرب يحرص على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وتأمل الحكومة المغربية ألا يقتصر التعاون على الجانب الأمني وتشديد الرقابة على الحدود، بل يمتد إلى المشاركة في التنمية البشرية في الدول المصدرة وخاصة المغرب.[1]

- قامت اللجنة الشعبية للقوى العاملة والتشغيل في الجماهيرية الليبية بحملة واسعة النطاق لإعادة تقنين أوضاع العمالة الأجنبية في ضوء تزايد أعداد المهاجرين إلى ليبيا واستخدامها كمعبر للهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي، ولذلك أكدت الجهات الحكومية توقيع عقوبات شديدة على المخالفين أو المستترين على كل أجنبي يعمل بطريقة غير مشروعة وتصل العقوبات لجد السجن وسحب الترخيص.
- صادق مجلس النواب التونسي على مشروع قانون جديد خاص بجوازات السفر ويهدف لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالسجن لمدة تتراوح مابين 03 أشهر وعشرين عاما وبغرامة مالية تصل إلى 100 ألف دينار تونسي .

المطلب الثاني : الاتفاقيات الإقليمية في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية.

في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات الثنائية خاصة مع الدول التي تظهر وتتعاظم فيها مشكلة المهاجرين غير الشرعيين، بالإضافة إلى دعم التعاون مع الاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بمكافحة الظاهرة.

أولا: الاتفاقيات الثنائية:

وقعت الجزائر العديد من الاتفاقيات، وهي غالبا ما تهدف إلى إعادتهم المهجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم نذكر منها ما يلي:

- **اتفاقية بين الجزائر وايطاليا:** تم توقيعها في روما في 24 / 02/ 2000 والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 67/06 المؤرخ في 2006/02/11 ، وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم وقد تم بالفعل ترحيل اكثر من نصف مليون شخص ، وقد قدمت الحكومة الايطالية الف تاشيرة عمل للجزائريين عام 2006 ومثلها عام 2009 .
- **اتفاقية بين الجزائر وفرنسا:** وقعت مع فرنسا:
  - ✓ مذكرة تفاهم بتاريخ 28 أوت 1962 ؛

[1] محمد فتحي العيد، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية** ،الرياض ، ط. 01، 2010 ص 85.

- ✓ تبادل مذكرات بتاريخ 27 أوت 1964 ، لتعديل واستكمال مذكرة التفاهم بتاريخ 28 أغسطس 1962
- ✓ اتفاقية قنصلية بتاريخ 24 ماي 1974 ؛
- ✓ اتفاقية بتاريخ 27 أوت 1984 تنظم الصيغة التنفيذية وتسليم المطلوبين؛
- ✓ تبادل المذكرات بتاريخ 18 سبتمبر تنظم عملية التعاون والمساعدة القانونية وثمة اتفاقيات أخرى في انتظار التصديق عليها، مثل:
- ✓ اتفاقية تنظم التعاون القانوني والإشعارات والإنابات القضائية والصيغة التنفيذية وتسليم المطلوبين مع سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 12 أكتوبر 1983؛
- ✓ اتفاقية تنظم التعاون القانوني والقضائي مع السودان بتاريخ 24 يناير 2003 ؛
- ✓ اتفاقية تنظم تسليم المطلوبين مع إيران بتاريخ 19 أكتوبر 2003 ؛
- ✓ اتفاقية تنظم المساعدة القضائية في الحالات الجنائية مع كوريا الجنوبية بتاريخ 12مارس2006 .

- **اتفاقية بين الجزائر وألمانيا:** تم توقيعها بـ بون في 1997/02/14 والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 06 / 63 المؤرخ في 2006/02/11.
- **اتفاقية بين الجزائر وبريطانيا:** تم توقيعها بلندن في 2006/02/11 والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 467/06 المؤرخ في 2006/12/11 .
- **برتوكول بين الجزائر واسبانيا** : تم ابرامه في 2002/07/31 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 476/03 المؤرخ في 2006/12/06.[1]
- **اتفاقية بين ايطاليا ومصر:** في سنة 2006 قامت ايطاليا بتوقيف آلاف المصريين بموجب هذه الاتفاقية تمنح فترة كافية للسلطات المصرية لإعادة إسكان مواطنيها مقابل ان تدفع ايطاليا تكاليف إعادة التوطين وتمنح الاتفاقية حصة سنوية لليد العاملة المصرية في سوق العمل الايطالية وفي حالة الحاجة إلى تاهيل اليد العاملة يلتزم الجانب الاطالي بتنظيم دورات تكوينية.
- **اتفاقية بين ايطاليا والجماهرية الليبية:** هي بمثابة مذكرت تفاهم وقعت سنة 2003 للحد من الهجرة غير الشرعية، تضمنت تقديم معدات فنية وتجهيزات مراقبة لمساعدة الحكومة الليبية في القضاء على الهجرة غير الشرعية .

[1] أبوزينة أمنة ، **مرجع سابق**، ص 239.

- **اتفاقية بين اسبانيا والمغرب:** بموجب هذه الاتفاقية يسمح لـ 3000 عامل موسمي من المغرب العمل باسبانيا لمدة لا تزيد عن 09 اشهر ، وتعد هذه الاتفاقية نموذجا ناجحا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- **اتفاقية بين اسبانيا وموريتانيا:** ابرم هذا الاتفاق لمواجهة مشكل السفينة الموريطانية التي كانت متوجهة إلى اسبانيا حيث التزمت موريطانيا بترحيل المهاجرين إلى دولهم ، والتزمت اسبانيا باقامة مستشفى ميداني لاستقبال المصابين منهم.[1]

اتفاقيات قضائية ثنائية تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى:

- اتفاقية تنظم المساعدة القضائية في القضايا المدنية والأسرية والتجارية مع رومانيا بتاريخ 29 يناير 2004
- اتفاقية تنظم المساعدة في القضايا الجنائية مع رومانيا بتاريخ 29 يناير 2004 ؛
- اتفاقية تنظم المساعدة في القضايا الجنائية مع رومانيا بتاريخ 29 مارس 2006 .[2]

ثانيا: التعاون بين الدول الإفريقية.

من اجل ضمان التعاون بين الدول الإفريقية في اطر مكافحة الهجرة غير الشرعية ، اعتماد إطار مرجعي للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي كخطة عمل تقوم على بتبادل المعلومات والخبرات ببرنامج خاص يسمى (مواطنو إفريقيا) يهدف إلى تحقيق الخطط التالية:

- إنشاء قاعدة بيانات للخبراء الأفريقيين في المهجر.
- الإدراج المنتظم لخبرة الأفريقيين في المهجر في برامج الاتحاد الإفريقي.
- الاشتراك الكامل للأفريقيين في المهجر في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي.
- ضمان التعليم للجميع بحلول 2015.
- التنمية الصحية بتعزيز الأنظمة الصحية وتكثيف مكافحة الأوبئة.
- تشجيع التعاون بين مصالح الأمن من أجل ضمان مراقبة أفضل للحدود.

[1] عزت حمد الشيشيني، **مرجع سابق،** ص 155.

[2] يوروميد للهجرة2 **التشريعات والمؤسسات والسياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة لأورومتوسطية** 2011/2007) ص114.

- تشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة شبكات استغلال الهجرة الغير الشرعية.
- إنشاء قواعد بيانات حول طبيعة وأهمية وآليات إدارة الهجرة الغير الشرعية.
- تشجيع جميع المبادرات التي من شانها تحسين حياة سكان الحدود مع التركيز الخاص على الجوانب الاقتصادية والثقافية.[1]

المطلب الثالث : دور المنظمات واللجان الولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

ينعكس الدور الهام الذي تقوم به المنظمات واللجان الدولية في مجال تنظيم الهجرة ووضعيات المهاجرين بصورة غير مباشرة على التحكم في الهجرة غير الشرعية.

أولا: الأمم المتحدة.

أكد الأمين العام للأمم المتحدة في العديد من المحافل الدولية، أن مسالة الهجرة واحدة من اكبر التحديات التي سيواجهها الاتحاد الأوروبي في السنوات القبلة، واه يجب تكثيف الجهود بين الدول لتصدي لها ، خاصة عن طريق فتح وتنظيم قنوات للهجرة الشرعية وان تسعى للاستفادة منها، مع احترام حقوق الإنسان للمهاجرين ، وفي المقابل تستفيد البلدان المصدرة من التحويلات المالية للمهاجرين والتي تساعد في عملية التنمية ومن هنا تظهر المصلحة المتبادلة حول موضوع الهجرة، وفي إطار جهود الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأطفال تم إنشاء صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف[*])[2]

[1] الأخضر عمر الإبراهيمي، **مرجع سابق**، ص21.

[*] **اليونيسف (بالإنكليزية:UNICEF)** اختصارا ل"United Nations Children's Emergency Fund" أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة. تأسس في 11 ديسمبر 1946 بفضل تصويت بالإجماع في الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتقرر وقتئذ أن يقدم صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة، كما كان يعرف آنذاك بتقديم إغاثة قصيرة الأجل للأطفال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا.

[2] عزت حمد الشيشيني، **مرجع سابق**، ص 155.

ثانيا: اللجنة العالمية للهجرة الدولية.

تم إنشاء هذه اللجنة بقرار من الأمين العام للأمم المتحدة في أواخر عام 2003 تختص بتقديم الإرشادات بشان سياسات الهجرة ، تضم 19 خبيرا من مختلف دول العالم بدأت عملها في سنة 2003 وكلفت بالمهام التالية:

- السعي إلى تنظيم حوار بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وكل الأطراف المعنية حول ملف الهجرة.
- دراسة وتحليل نقائص برامج معالجة ملف الهجرة وإيجاد العلاقة بين الهجرة والسياسات المتعلقة بالقضايا العالمية الأخرى.
- تقديم توصيات وتقارير للمجتمع الدولي حول تعزيز الإدارة الوطنية والإقليمية والعالمية للهجرة الدولية، لاستغلال الفوائد والتقليل من سلبياتها.

ثالثا: منظمة العمل الدولية:

تركز مختلف اتفاقيات منظمة العمل الدولية على بعد الحق في التشغيل، والاتفاقية رقم 89 سنة 1994 جاءت تحت عنوان الهجرة من اجل العمل، وقد سعت هذه المنظمة من خلال هذه الاتفاقية حماية حق العمال المهاجرين وضمان المساواة بينهم وبين مواطني الدولة المستقبلة.[1]

تركز المنظمة بشكل عام على هجرة اليد العاملة و الجوانب التي تتصل بها عن طريق المساهمة في الحد من الفقر، الترويج لمعايير العمل المناسبة، النهوض بالمساواة بين الجنسين، تقديم الدعم لسير أسواق العمل والعمالة اللائقة بفعالية، إشراك الهيئات المكونة في الحوار الاجتماعي والحوار الثلاثي وقد تطور أشغال المكتب بشأن هجرة اليد العاملة مع مرور السنوات وأدى الاهتمام والانشغال المتزايدان بقضايا اليد العاملة المهاجرة وتأثيرها في التنمية، كم ناقش اجتماع ثلاثي للخبراء في سنة 2003 الإطار متعدد الأطراف بشأن هجرة اليد العاملة وناقش كيفية جعل تدخلات منظمة العمل الدولية تتسم بفعالية أكثر وتراعي مختلف احتياجات سوق العمل والحق السيادي لجميع الدول في وضع سياساتها الخاصة بشأن الهجرة فضلاً عن

[1] **المرجع نفسه**، ص159.

الإجراءات ذات الصلة المتعلقة بتطبيق معايير العمل الدولية على نطاق أوسع ولتعزيز التعاون فيما بين السياسات الدولية المتعلقة بهجرة الأيدي العاملة.[1]

كما صدر عن الاتفاقية مجموعة من الاتفاقيات والمبادئ الخاصة المتعلقة بحق العمل والعمال، أهمها، اتفاقية "الهجرة من اجل العمل" 1949م والاتفاقية المكملة لها 1975م، واتفاقية القضاء على العمل الجبري سنة 1957م.[2]

رابعا: منظمة العمل العربية.

أصدرت هذه المنظمة العديد من اتفاقيات العمل العربية أهمها الاتفاقية المتعلقة بحرية تنقل وتناول اليد العاملة بين الأقطار العربية،[3] كما تهدف المنظمة إلى تنسيق الجهود العربية في ميدان العمل وتطويرها بما يتلاءم والتطور الاقتصادي والاجتماعي ، و توحيد التشريعات العمالية وظروف وشروط العمل في الدول العربية وصولاً إلى إيجاد قانون عمل عربي مشترك، كما تقوم بالدراسات وأبحاث في الموضوعات العمالية المختلفة مع تقديم المعونة الفنية في مجال العمل.[4]

خامسا: المرصد العربي للهجرة.

يهدف المرصد العربي للهجرة إلى التعرف المستمر والمنظم على أوضاع الهجرة العربية ونشر المعرفة بهذه الأوضاع وتغيرها واشتراك جمعيات المهاجرين العرب في ذلك وخدمة السياسات العربية في مجال الهجرة وتدعيم التفاوض بين البلدان العربية والأوروبية بشكل خاص، وذلك من خلال تجميع البيانات بصورة منظمة ومستمرة عن الهجرة من خلال التواصل مع مراكز معلومات الهجرة في أوروبا والمنظمات الدولية والتعرف على المجلات المتخصصة ونشريات منظمات وجمعيات المهاجرين العرب وتقديم تقارير دورية عن أوضاع الهجرة وتغيراتها من خلال نشرة دورية.[5]

---

[1] جنيف، مكتب العمل الدولي، لجنة البرامج والميزانية والإدارة، **تقييم مستقل لإستراتيجية منظمة العمل الدولية لتحسين حماية العمال المهاجرين**. الدورة 303 – نوفمبر 2007.

[2] حمدي شعبان، **مرجع سابق** ص17.

[3] عزت حمد الشيشيني، **مرجع سابق**، ص160

[4] د.ك، **منظمة العمل الدولية**،(http://www.startimes.com/f.aspx?t=30313706 2015/04/29)

[5] نزيرة أسعد، **إقرار إنشاء مرصد عربي للهجرة والتنقل في مقر منظمة العمل العربية**،
(http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/19077 2015/04/29)

خلاصة الفصل:

بحكم الموقع الاستراتيجي للجزائر جعلها مضطرة إلى التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فعلى المستوى الدولي قامت بالمصادقة على البروتوكول المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين بموجب المرسوم 03-418 المؤرخ في 12 نوفمبر 2003 ، أما على المستوى الداخلي، سارع المشرع الجزائري بتدارك الفراغ بخصوص الهجرة غير الشرعية، إلى غاية 2008 من خلال القانون رقم 08-11 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها، وبموجب القانون رقم 09-01 المعدل والمتمم لقانون العقوبات، نص على عقوبات مغادرة الإقليم الجزائري بصفة غير شرعية وجريمة تهريب المهاجرين، وإضافة إلى ذلك تبذل الدولة الجزائرية جهود كبيرة في مواجهة أسباب الظاهرة من خلال مكافحة البطالة، واعتماد سياسات التشغيل تمس مختلف الشرائح الاجتماعية، الأمر الذي انعكس إيجابا نظرا للإحصائيات التي تشير إلى ترتجع معدلات البطالة، كما قامت بتعزيز مصالح الأمن والدرك الوطني بالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لضمان حراسة الحدود البرية والبحرية والجوية، مع تطوير تقنيات المراقبة استخراج الوثائق، حماية للمواطنين والحيلولة دون إمكانية التزوير.

الخـــاتمة

نستنتج من خلال ما سبق التطرق إليه أن الهجرة فيما سبق كانت ظاهرة اجتماعية لعبت دورا أساسيا في تكوين المجتمعات والدول، غير انه وبتطور الأوضاع وظهور الدولة الحديثة التي تبسط سيادتها على كافة إقليمها البري والبحري والجوي، وانتماء الأفراد إليها بموجب رابطة الجنسية التي تخول لهم حقوق والتزامات لا يتمتع بها من لا يحمل جنسيتها، غير انه نتيجة لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية، أصبحت تشكل الهجرة مصدر قلق العديد من الحكومات، مما أدى بها إلى فرض قيود وشروط لتنظيمها بين الدول، وفقا لسيادة الدولة ومبدأ المعاملة بالمثل، وقد أخذت الهجرة بعدا امنيا خصوصا بعد استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فتحولت الهجرة من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة إجرامية باتت مكونا هيكليا يهدد أمن وسلامة الأفراد والدول.

وبالنظر إلى الموقع الاستراتيجي للجزائر، الذي يربط بين الجنوب والفضاء الإفريقي من جهة مع الفضاء الأورومتوسطي من جهة ثانية، رصدت شرطة الحدود الجزائرية ثلاث أشكال للهجرة غير الشرعية، فهي تعد دولة عبور بالنسبة للأفارقة من جنسيات مختلفة، ودولة استقرار بالنسبة لبعض الأفارقة والاسياويين وفي نفس الوقت تعد دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين الجزائريين والمغاربة، عبر سواحلها الشرقية باتجاه ايطاليا أو السواحل الغربية باتجاه اسبانيا.

ومن خلال عرض مختلف أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية يتبين لنا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في البطالة خاصة، تعد المحرك الأساسي لهجرة الأفراد بكل الطرق شرعية كانت أم غير شرعية سعيا إلى تحسين ظروفهم المعيشية، ويترتب على الهجرة غير الشرعية انعكاسات تختلف طبيعتها باختلاف ما إذا كانت الدولة مصدرة أو مستقبلة للهجرة، فبالنسبة للدول المصدرة سوف تفقد الكفاءات المتميزة وطاقة شبانية كبيرة، في المقابل تستفيد من التحويلات المالية للمهاجرين التي تساهم في دفع التنمية، أما الدول المستقبلة فإنها تستفيد من اليد العاملة باعتبارها القوة المنتجة في هذه الدول والتي استطاعت بفضلها تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، والجزائر باعتبارها دولة مستقبلة للمهاجرين الأفارقة فان ذلك اثر على تفشي سوء الأخلاق والآداب العامة بانتشار الدعارة والبناءات الفوضوية.

وتعد الجزائر من بين هذه الدول التي سخرت جهودها في التصدي لهذه الظاهرة من خلال الاهتمام الذي أولاه المشرع الجزائري لمعالجة الظاهرة، بموجب مجموعة من الآليات القانونية التي جاء بها القانون المتعلق

بوضعية الأجانب وقانون العقوبات، تجسدت في جملة من التدابير والإجراءات تهدف إلى حماية الحدود ومنع التسلل، وتنظيم تواجد الأجانب على الأراضي الجزائرية، ومحاربة الإقامة غير الشرعية.

ويلاحظ أن الآلية القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية تعتمد على محورين الأول محور وقائي يهدف إلى ضبط الحدود وتنظيم إجراءات دخول الأجانب إلى الإقليم الجزائري والإقامة فيه، من خلال تحديد شروط تسليم بطاقة مقيم، ورقابة الأجانب أما المحور الثاني، فيتمثل في الإجراءات قانونية الصارمة في التعامل مع الأجانب الذين يدخلون إلى الجزائر بصفة غير شرعية أو يقيمون فيها بصفة غير قانونية، أو يمارسون أنشطة تخالف قوانين وأنظمة الدولة، كما تبنى المشرع الجزائري أشد العقوبات لمحاربة جريمة تهريب المهاجرين ومحاصرتها وتجريمها ومعاقبة كل ضالع في جريمة تهريب المهاجرين، أو كان على علم بارتكابها، وعدم استفادته من الظروف المخففة، ومنع الأجنبي مرتكب جريمة تهريب المهاجرين من الإقامة في التراب الجزائري، وفي المقابل تبنى مقاربة وقائية تعتمد على الإعفاء من العقوبة المقررة في حالة إبلاغ السلطات عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها.

أما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقد سعت الجزائر جاهدة لتقليص نسبة البطالة بانتهاجها عدة إصلاحات خلال الفترة من 1994– 2015 والتي شهدت انخفاضا في معدلات البطالة من خلال العديد من البرامج وتفعيل الاستثمارات بتوجيهها نحو المشروعات الصغيرة، أي المؤسسة التي يسهل تمويلها، و خاصة منها المؤسسات المصغرة، و تعزز هذا المسعى بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ و تأسيس الصندوق الوطني الخاص بذلك FNSEJ الذي حددت طبيعة نفقاته المتعلقة أساسا في تمويل الاستثمارات و دعم الشباب، بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM، ووكالة التنمية الاجتماعية ADS ومديريات النشاط الاجتماعي والتضامن DASS، تصب كلها في محاربة الفقر والتهميش.

وفيما يتعلق بالجانب الأمني فقد عززت الدولة مختلف مصالحها الأمنية المختصة بمكافحة الظاهرة بالتعاون بين وزارة الدفاع الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني عبر وحدات حرس الحدود وحراس السواحل تابعة للجيش الوطني الشعبي ومن خلال مديريتي شرطة الحدود والشرطة القضائية التابعة للمديرية الهامة للأمن الوطني، مع تزويدها آليات وتكنولوجيا متطورة، كنظام التعرف على البصمات وبطاقة التعريف وجواز

السفر البيومتريين بالإضافة إلى معرفة التدفقات والسيطرة عليها وبمساعدة مركز الإعلام الجغرافي للدرك الوطني.

ونظرا لكون الهجرة غير الشرعية تتعدى حدود الدولة الوطنية أصبحت التدابير الداخلية وحدها لا تؤدي وحدها وتفرض تعاون دولي صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات الدولية كالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسراهم، اتفاقية بارشلونة وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، كما أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية مع دول مختلفة كايطاليا، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا واسبانيا، بالإضافة إلى ضمان التعاون بين الدول الإفريقية باعتماد إطار مرجعي للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي كخطة عمل تقوم على بتبادل المعلومات والخبرات للحكم في الظاهرة.

وعلى الرغم من الجهود المتكاملة التي تمارسها الجزائر. تبق هذه الآليات المستخدمة لحد الساعة، غير قادرة على تدبيرها بشكل يحد من آثارها وانعكاساتها سواء على دول المصدر أو الدول المستقبلة، لذى نقترح ما يلي:

- ✓ ضمان التعاون بين الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، من اجل معالجة اتساع الهوة وإيجاد توازن في المستوى المعيشي للأفراد باعتبار الدافع الاقتصادي هو المحرك الأساسي نحو الهجرة، مع تسوية أوضاع المهاجرين لضمان حقوقهم.
- ✓ تكثيف البرامج والأجهزة لتشغيل الشباب، وخاصة تسهيل الإجراءات الإدارية للحصول والاستفادة منها، مع المرافقة اللازمة لأصحاب المؤسسات المصغرة .
- ✓ تعزيز التعاون الدولي، وخاصة مع الدول المجاورة في مجال تبادل المعلومات حول عصابات وتنظيمات تهريب المهاجرين.
- ✓ استخدام الوسائل التقنية الأكثر تكنولوجيا في استخراج وثائق السفر وبطاقات الإقامة لمنع التزوير.
- ✓ الاهتمام بالمنظومة التربوية، التي تمثل القاعدة الأساسية لغرس ثقافة العمل والتعاون بين أفراد المجتمع، وجعل المصالح العليا للبلاد فوق كل اعتبار.
- ✓ إحكام الرقابة على المنافذ البرية والبحرية والجوية، مع فرض عقوبات مشددة على المتسللين والقادمين بطرق غير شرعية.

الملاحق

ملحق رقم (01):

مقابلة مع عميد شرطة الحدود بالمديرية العامة للأمن الوطني– الجزائر– في 18 فيفري 2015 على الساعة 10.00 صباحا.

بحكم خبرتكم العملية من خلال المدة التي قضيتموها في مديرية شرطة الحدود:

س 01: ما هو التكييف القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية طبقا للتشريع الجزائري ؟

نص المشرع الجزائري في قانون العقوبات المعدل والمتمم لسنة 2009 على جريمة مغادرة الإقليم الجزائري بصفة غير شرعية، وأدرج عقوبات لتطبق على المهاجر، سواء كان جزائري أم أجنبي، كما نص على عقوبات مشددة في جريمة تهريب المهاجرين.

س 02: كيف يمكن أن نفسر تطور الهجرة غير الشرعية في الجزائر ؟ هل نسبة معدل الهجرة غير الشرعية هو نفسه في السنوات الماضية؟ هل هو في تزايد أو تناقص ، وما هو رأيكم حول التحكم في هذه الظاهرة ؟

تطور الهجرة غير الشرعية كان متأثر بعدت عوامل شهدتها الجزائر من الاستقلال إلى يومنا هذا نتيجة لـ:

- الأزمة الجزائرية الأمنية: عرفت هذه الأزمة خروج عدد هائل من الجزائريين حفاظا على حياتهم.
- الأزمة الأمنية في مالي والنيجر: وقد عرفت تدفق هائل من الأفارقة باتجاه الجزائر (حروب الإبادة والتمييز)
- الأزمة الاجتماعية: تظهر فيها الفوارق الاجتماعية بين الدول الأوروبية ودول الساحل الإفريقي ودول إفريقيا مما يدفع بالبشر محو حياة أفضل، الأمر الذي يجعل الجزائر دولة مصدرة وعابرة باعتبارها مسلك سهل للوصول إلى الضفة الأخرى ومستقبلة نظرا للإجراءات المشددة من طرف الاتحاد الأوروبي على طول لبحر الأبيض المتوسط، كذلك الأمر بالنسبة للمهاجرين اللآسياويين وجدوا قابيلة واللامسؤلية لدى الشعب الجزائري في التعامل معهم وإيوائهم مع غياب الرقابة الإدارية الصارمة والمتابعة.

س **03: كيف يمكن تصنيف أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر، هل هي ثابتة أم متغيرة ؟**

أسباب الهجرة غير الشرعية غير ثابتة، وتختلف من مكان للآخر ومن زمان لآخر فيمكن أن تكون سياسية أو اقتصادية، أو اجتماعية.

س 04: كيف يؤثر موقع الجزائر الجغرافي في وجود منافذ غير شرعية للدخول إليها (هجرة الأفارقة) أو العبور منها (الهجرة إلى أوروبا) ؟

تعد الجزائر مسلك سهل والأكثر أمننا والرابط بين أعماق إفريقيا، وهناك كل الاحتياجات اللازمة للهجرة، كما أن اكتر من 6000 كلم من الحدود البرية يتطلب قوة بشرية ومادية هائلة للتكم في الشريط الحدودي أمام سبعة (07) دول، طبيعتها وغالبيتها غير مستقرة، أين انعدام الوسائل في الضفة المقابلة، التي يمكن أن تساعد في تامين الشريط.

س 05: ما هي انعكاسات هجرة الأفارقة على الجزائر، وما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إزاء هذه الظاهرة؟

توجد انعكاسات تصل إلى درجة دق ناقوس الخطر في بعض المظاهر تتمثل فيما يلي:

- انعكاسات سياسية، حيث أصبحت هذه الفئة لها القوة بما يكفي بعد قدمها وتشابك العلاقات بينها وبين سكان الجنوب الجزائريين عن طريق الزواج ، التعامل ومطالبتهم بحق المكوث والإقامة.
- انعكاسات اقتصادية، أصبحت تشكل عبئ على الدولة من الإيواء ومحاربة الأوبئة التي ترافقهم وتهدد المناطق الحدودية.
- انعكاسات اجتماعية، تظهر في بعض الأقليات العرقية التي يمكن أن تشكل خطر.

والجزائر سعت بكل الجهود في المحافل الدولية لطلب المساعدة لحل مشكلة التدفق والظاهرة التي تهدد المجتمعات كافة عن طريق إبرام اتفاقيات مع دول الجوار، وفرض نظام مراقبة اشد صرامة على هذه الظاهرة لمضايقتهم.

س 06: في رأيكم مكافحة الهجرة غير الشرعية، هل تقتصر فقط على الجانب الأمني من خلال المديرية العامة للأمن الوطني ووزارة الدفاع الوطني، أم أن هناك آليات أخرى ترونها مناسبة للوقوف أمام تطور هذه الظاهرة ؟

السعي في المحافل الدولية في طلب مساعدة إفريقيا للنهوض واستقرار شعوبها عن طريق التنمية وإطفاء الحروب والنزاعات، الدخول في تفاوض مع الدول المصدرة للهجرة في كيفية إرجاع هذه الفئة إلى أوطانها مثل ما وقع مع النيجر، وتسعى الجزائر في مالي إلى محاولة فرض الاستقرار وخلق جو ملائم لوقف النزوح.

س 07: هل هناك تنسيق امني مغاربي، أو مع دول الساحل لمكافحة الهجرة غير الشرعية؟

هناك نية في التقارب في مكافحة هذه الظاهرة إلا أن عوامل تقف أمام تجسيد هذه العملية منها قضية الصحراء الغربية مع المغرب ، الأزمة التونسية والليبية، وهناك عدم استقرار مع دول نيجر ومالي والتشاد.

س 08: كيف يمكن أن نصنف وضعية الهجرة غير الشرعية في الجزائر، هل هي ثابتة، متناقصة، متزايدة؟

هي غير مستقرة نظرا لعدم استقرار العوامل الأخرى منها الجانب الأمني، الحدود مع ليبيا وعدم الاستقرار السياسي في اغلب الدول الإفريقية.

س 09: كيف يتم التنسيق بينكم وبين المصالح الأخرى لوزارة الدفاع الوطني لمكافحة الظاهرة؟

يتم التنسيق مع المصالح الأمنية حسب السلم التصاعدي كل في دائرة اختصاصه ، وهناك تعليمات صارمة في كيفية التعامل باحترام قوانين الجمهورية، فالهرم السلمي للسلطات الأمنية يجعل وجود ميكانيزم لتجميع وتنسيق العمل على مستوى قمة الهرم وتلقي التوصيات من طرف القاعدة.

س 10: في رأيكم هل ترون أن هناك وسائل وقائية قبل المرور إلى وسائل العلاج ومكافحة الهجرة غير الشرعية؟ ما هي هذه الوسائل ؟

هناك رزنامة قانونية تم التطرق لها في بداية اللقاء، وبالنسبة لهجرة الجزائريين نحو الخارج تسعى الجزائر إلى محاولة خلق مناصب شغل للتكفل بالفئة المستهدفة بالهجرة كتشغيل الشباب والتكوين وخلق جو مستقر وضمان الاستقرار.

س 11: ما هي النظرة الأوروبية إلى الجزائر حول مكافحة الظاهرة من خلال إبرام الاتفاقيات الاورومغاربية؟

أوروبا تحاول أن تجعل من الجزائر كحاجز وقائي للتصدي لتدفق المهاجرين نحوها، إضافة إلى محاولة إنشاء مراكز إيواء للمهاجرين غير الشرعيين الموقوفين بأوروبا ووضعهم في هذه المراكز في الجزائر إلى حين إرجاعهم إلى أوطانهم، أما نظرة الجزائر فهي مطالبة المجتمع الدولي في مساعدة إفريقيا في الاستقرار والتنمية ، باعتبار الجزائر هي المستهدف الاول خاصة بعد غلق مياه البحر الابيض المتوسط فاصبحت الجزائر منطقة عبور واستقرار للأفارقة من مختلف الجنسيات

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم.

1. سورة النساء ، الآية 100.
2. سورة البقر الآية 195.

قائمة المراجع باللغة العربية.

أ- قائمة الكتب.

3. احمد عبد العزيز الأصفر، **الهجرة غير الشرعية الانتشال و الأشكال والأساليب المتبعة** (الرياض، ج.ن.ع.ع.أ، ط01، 2010).
4. أمير فرج يوسف، **مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية** (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث 2011).
5. أنور نصار، **دور المسجد في التنمية المهنية والعلمية**، (جامعة القدس المفتوحة.د.سنة ودار النشر)
6. بوزينة أمنة، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (مع التركيز على حالة الجزائر)** الجزائر ، دار الروافد الثقافية – ط 01، 2014.
7. حمدي شعبان، **الهجرة غير الشرعية –الضرورة والحاجة** (جمهورية مصر العربية، المركز الأمني الإعلامي د.ن، د.س).
8. د.كاتب، **الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للجرة غير الشرعية** ، د.سنة ودار النشر.
9. زروق العربي ،**ظاهرة الهجرة غير الشرعية –الانعكاسات وآليات المواجهة** تحرير (محمد غربي و أ.سفيان فوكة و أ.مشري مصري) **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر البيض المتوسط** (الجزائر– ابن النديم للنشر والتوزيع ، ط.01، 2014)
10. زروق العربي ،**ظاهرة الهجرة غير الشرعية –الانعكاسات وآليات المواجهة** تحرير (محمد غربي و أ.سفيان فوكة و أ.مشري مصري) **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر البيض المتوسط** (الجزائر– ابن النديم للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى 2014).
11. طارق الشهاوى **الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية**، (الإسكندرية ،،دار الفكر الجامعي، 2009).
12. عبد الوهاب بن خليف، **دور المؤسسات التربوية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية** . محمد غربي ، سفيان فوكة، مشري مرسي **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المخاطر واستراتيجيات المواجهة** (الجزائر– ابن النديم للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2014).

13. عثمان الحسن محمد نور و ا.د ياسر عوض الكريم مبارك: **الهجرة الغير مشروعة والجريمة** (عمان، دار الجامد للنشر والتوزيع 2014م).

14. عزت خمد الششيني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية** (الرياض الطبعة الأولى 2010).

15. غريب محمد و شايب الذراع بن يمينة، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر البيض المتوسط–الجزائر نموذجا**، سفيان فوكة ، مشري مرسي –**الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر البيض المتوسط المخاطر واستراتيجيات المواجهة** (الجزائر– ابن النديم للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2014)

16. مجدي احمد محمد عبد الله ، **الاغتراب والهجرة غير الشرعية دراسة سيكومترية مقارنة** ، السكندرية ، دار المعرفة الجامعية 2013

17. مجدي احمد محمد عبد الله، **الاغتراب والهجرة غير الشرعية** (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2013)

18. محمد بلقاسم و حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية**، الجزائر ، مطبعة دحلب ،

19. محمد فتحي العيد ، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية** ،الرياض ، ط. 01،د.ن، 2010

20. محمد فتحي العيد ، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية** ،الرياض ، ط. 01،د.ن، 2010

21. هشام نعمة فياض ، **هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا هولندا نموذجا دراسة تحليلية مقارنة**، (الدوحة – المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات 2011)

ب– قوامـــــــــــيس

22. غراهام ايفانز و جيفري نوينهام **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ط.01، 2004)

ج– قائمة القوانـــين والمراسيم.

23. الجريدة الرسمية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 2 جويلية 2008

24. **القانون رقم 01/09** المؤرخ في: 20 صفر 1430 الموافق لـ 2009/02/25 المعدل والمتمم للأمر: 66–156 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون العقوبات

25. المرسوم الرئاسي رقم 481/03 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003، الجريدة الرسمية، العدد 69

د– قائمة المذكرات والرسائل.

26. ايصير احمد طالب، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** ، رسالة ماجيستير غ.م(جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010).

27. بوصيلة محمد عبد الغافور، **الهجرة وتأثيرها على العلاقات الاورومغاربية (1990-2011)** رسالة ماجيستار غ.م (الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 2012).

28. حدادي دونية، **النظام القانوني لجريمة الهجرة غير الشرعية _الجزائر نموذجا** ، مذكرة ماستر (الجزائر جامعة بجاية- كلية الحقوق، القانون الخاص ، جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية – السنة الجامعية 2013/2012)

29. حمزة قدة، **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر-تحليل عينة لمحتوى من الصحف** مذكرة لنيل شهادة الماجستير غ.م (جامعة الجزائر كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم علوم الإعلام والاتصال 2011/2010).

30. ختو فايزة، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010**، رسالة الماجستير غ.م (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية- 2011/2010)

31. رشيد بن فريحة، **جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غ.م (جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان كلية الحقوق في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، ، 2009-2010.

32. رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في ضل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008** ،أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الدولة غ.م (جامعة الجزائر، علم اجتماع والتنمية- 2008).

33. رقية العاقل، **إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غ.م (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات السياسية والعلاقات الدولية، 2008) ص 166.

34. زاوي محمد أمين (وآخرون) **الهجرة غير الشرعية وطرق مكافحتها** (مذكرة نهاية الدورة التدريبية للدفعة الرابعة لمفتشي الشرطة تخصص شرطة قضائية 2010).

35. ساعد رشيد ، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غ.م (جامعة محمد خيضر- بسكرة كلية العلوم السياسية 2012/2011).

36. صايش عبد المالك، **التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غ.م (جامعة باجي مختار-عنابة- كلية الحقوق قسم القانون العام 2007/2006).

37. عجيمي سميرة، **النضام القانوني لإبعاد وطرد الأجانب في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية. شعبة الحقوق 2013/2012).

38. عقيلة ديابة، **الهجرة غير الشرعية** ، (الجزائر مذكرة تخرج لنيل ضابط شرطة الدفعة السابعة 2010/2009).

39. عمارة ليلى، دور **المجتمع المدني في التنمية السياسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر غ.م (جامعة محمد خيضر – بسكرة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة عامة والسياسات المحلية 2013/2012).

40. فايزة بركان ، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية** ، رسالة ماجستير غ.م (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق- علم الإجرام والعقاب 2012/2011).

41. كرميش حسناء، **السياسة العامة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية** مذكر لنيل شهادة الماستر غ.م (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية –2014/2013).

42. ليليا.بن صويلح، **سياسة التشغيل في الجزائر " المؤسسة الاقتصادية بعنابة نموذجا**"، رسالة دكتوراه غ.م (جامعة قسنطينة علم اجتماع التنمية، ،2010 / 2011).

43. مكاك ليلى، **وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غ.م (جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية– قسم علم الاجتماع والديموغرافيا 2011/2010

44. نصيرة صالح، **اثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج (دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج)** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غ.م (جامعة الجزائر، في علم النفس 2011/2010)

هـ – مقـــــــابلات:

45. عميد الشرطة، بمديرية شرطة الحدود، المديرية العامة للأمن الوطني – الجزائر، مقابلة حول **الهجرة غير الشرعية في الجزائر**، في: فيفري/2015).

و – قائمة الدوريات والمجلات

46. تماضر زهري حسود و حسين الرفاعي، **الهجرة وعلاقتها بالجريمة والانحراف** (المجلة العربية للدراسات الأمنية، د.س)

47. حسينة شرون، **الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم** (مجلة الاجتهاد القضائي الجزائر العدد 08)

48. حشود رشدي، **رجال على الحدود حزم، عزم وتحدي**، (مجلة الجيش العدد 621 افريل 2015)

49. د.ك ، **مكافحة الهجرة غير الشرعية** مجلة الأمن والحياة (العدد 333، 2010)

50. شرف الدين وردة، **مكافحة تهريب المهاجرين في قانون العقوبات الجزائري**، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، العدد الثامن، جانفي 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة

51. عبد الحليم مشري، **جريمة تهريب المهاجرين من منظور قانون العقوبات الجزائري**، (جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة . مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 08، جانفي 2013)

52. عبد الرظا كيطان، **ازمة السكن وعلاقاتها بالبناء العشوائي دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري** (مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ،المجلد(8) العدد (02) 2009

53. عبروس سهام و بوجبير حنان ، **مركز الإعلام الأمني للدرك الوطني**، (مجلة الدركي، ع.25 ، ماي 2012)

54. قاظي فريدة ، **الهجرة غير الشرعية خلفياتها ودوافعها** (مجلة الدراسات الاجتماعية ، العدد 05 الجزائر جويلية 2010

55. محمد رضا التميمي، **الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية** (دفاتر السياسة والقانون العدد 04 جانفي 2011) ص 267.

56. محمد غربي، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا**، الجزائر ، الاكادمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 08 – 2012.

57. ياسين خذايرية، **نحو رؤية إستراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية** ، (الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ،العدد 08 ديسمبر 2013

ن- قائمة الملتقيات والندوات

58. احمد رشاد سلام، **المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة الغير مشروعة** (الرياض، ج ن ع ع أ ندوة الهجرة غير الشرعية –في 2010/02/10 م .

59. الأخضر عبد الدهيمي، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر** (جامعة ن ع ع أ بحث مقدم 08 فيفري 2010).

60. بن خيرة سامي، بوخلوة باديس، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر** (جامعة الوادي مداخلة في ملتقى وطني حول **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 05- 2013/05/06**).

61. **التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة –دراسة حلول الهجرة السرسة في الجزائر**– (المملكة العربية السعودية ج.ن.ع.ع.أ، ندوة علمية، فيفري 2010).

62. خالد إبراهيم حسن الكردي، " **الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الأمنية والإنسانية**" (ج ن ع ع أ ،مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات– ندوة علمية خلال الفترة من 4-2015/2/6م بالمغرب).

63. رضا هميسي **آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري**، (جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية).

64. سعيداني بوجمعة ، **جريمة تهريب المهاجرين من منظور مصالح شرطة الحدود ودور الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة الغير الشرعية –دراسة حالة ولاية تمنراست**– الجزائر، مداخلة بالمديرية العامة للأمن الوطني ، 2010.

65. سعيداني بوجمعة مراد، **جريمة تهريب المهاجرين من منظور مصالح شرطة الحدود و دور الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية دراسة حالة / ولاية تمنراست** موضوع مداخلة (الجزائر، المديرية العامة للأمن الوطني، ،مديرية شرطة الحدود،د.س).

66. عبد الله محمد عبدالمحسن الفوزان، **النماذج النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية: دراسة نظرية** (المملكة العربية السعودية. – بجامعة حائل الندوة العلمية.

67. عبد المالك صايش، **مكافحة الهجرة غير الشرعية** (جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات، المجلة الأكاديمية للبحث القانونيالعدد 01 (2011)

68. عزت الشيشيني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية** (ج ن ع ع أ، –ندوة الهجرة غير الشرعية في 8-2010/02/10م).

69. قرزيز محمود يحياوي مريم، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغير** (جامعة بسكرة المركز الجامعي برج بوعريريج، د.س).

70. محمد احمد إسماعيل، **الهجرة العربية – العربية** (ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة العلمية حول «اللجوء و الهجرة – المشكلات والحلول» ج.ن.ع.ع.أ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تونس 04-2008/08/08)

71. محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، **إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلـة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ملتقى وطني يومي 18-19 أفريل 2011)

72. محمد محمود السرياني، **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال** (الأردن جامعة اليرموك –قسم الجغرافيا، بحث مقدم لندوة الهجرة غير الشرعية المنعقدة بالرباط من 08-10 فيفري 2010).

73. منصورة بن عمارة، **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها** (جامعة باجي مختار –عنابة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، دورة تدريبية دولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية. ماي 2003.

74. ناصر بن حمد الحناي، **الهجرة غير الشرعية** (ج ن ع ع أ ، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية –تنمية المهارات الإدارية في إدارات الأحوال المدنية في الدول العربية خلال الفترة 01-2013/06/04).

ك- هيئات دولية ومراكز حكومية.

75. جنيف، مكتب العمل الدولي، لجنة البرامج والميزانية والإدارة، **تقييم مستقل لإستراتيجية منظمة العمل الدولية لتحسين حماية العمال المهاجرين**. الدورة 303 – نوفمبر 2007.

76. الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، **ليبيا يجب أن تتوقف عمليات صيد المهاجرين** فرنسا.

77. قطر، المجلس الأعلى للتعليم ، **السكان والتغير السكاني** ، د.سنة النشر

78. المديرية العامة للأمن الوطني، إدارة الإعلام والعلاقات العامة ، **تقنية النظام الآلي للتعرف على بصمات الأصابع(AFIS)** الجزائر 27 افريل 2015.

79. مصر ، وزارة العدل والداخلية المصرية مع المنظمة الدولية للهجرة **الدليل الإرشادي لجمع الأدلة والتحقيق والملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق إنفاذ القانون**، 2010.

80. مصر، مجلس السكان الدولي غرب آسيا وشمال إفريقيا، **مقدمة في علم السكان وتطبيقاته** ، 2010.

81. يوروميد للهجرة2 **التشريعات والمؤسسات والسياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة لأورومتوسطية** 2011/2007)

82. مراد بسعيد، الإبعاد، **و/أو الطرد إلى الحدود في ظل قانون 08-11**(تعدد المقاربات ووحدة الهدف)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية (مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول تنظيم العلاقات الخاصة في الجزائر واقع متطور ، يومي 21 و22 أفريل 2010).

ي- مواقع الانترنيت.

83. ب. لمياء، **اعتماد تقنية وثائق الهوية البيومترية يهدف إلى مكافحة الجريمة المنظمة والتزوير**،)http://www.djazairess.com/alahrar/16625.2015/04/30(

84. **تونس ترفض مقترحات إيطاليا وتدفع بتعزيزات لوقف الهجرة غير الشرعية**

http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/02/110213_immigrants_tunisia.shtml

.(2015/04/20)

85. الجزائر ، مديرية شرطة الحدود.

)http://www.dgsn.dz/?%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF,2015/04/29

86. الجزائر، المديرية العامة للأمن الوطني، إدارة الإعلام والعلاقات العامة، **شرطة الحدود الجوية توقف رعيتين أجنبيتين محل بحث من طرف الأنتربول** 22 مارس 2015 .

87. د.ك **بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين سيقضيان على شبكات تزوير وثائق الهوية**،

http://mokhtari.over-blog.org/article-38723355.html2015/04/30 (

88. د.ك، **توجهات السياسة الجنائية الجديدة في مكافحة الظاهرة الإجرامية**

(http://www.blog.saeeed.com/2009/11/%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-

%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-

%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-

(2015/04/28 /%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7

89. د.ك، **شؤون المغتربين العرب**، http://www.startimes.com/?t=32213517 2015/04/28).

90. د.ك، التشغيل في الجزائر،(http://www.mjksar-ainsefra.com/ar/travail.html ، 2015/04/29)

91. د.ك، دور الإعلام والإعلام الحديث في وقاية الشباب من المخدرات

http://www.ghiras.org/?page_id=1685.(2015/04/28

92. د.ك، **منظمة العمل الدولية**،(http://www.startimes.com/f.aspx?t=30313706 2015/04/29)

93. د.ك، **ضبط 28 من المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات أفريقية** محرك البحث الالكتروني http://www.djazairess.com/ennahar/164605 تم التصفح بتاريخ 2015/04/20.

94. د.ك، **الهجرة غير الشرعية للسوريين تغزو ملبلية بالمغرب** ، http://www.masralarabia.com/العرب-والعالم/305853-الهجرة-غير-الشرعية-للسوريين-تغزو-مليلية-بالمغرب ، تم التصفح في 2015/04/20 .

95. د.ك، **ضبط 28 من المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات أفريقية** محرك البحث الالكتروني

http://www.djazairess.com/ennahar/164605 تم التصفح بتاريخ 2015/04/20.

96. رمضان حينوني ، **الهجرة غير الشرعية وأثرها على التركيبة الاجتماعية في تمنراست**

)http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=3112.2015/04/26(

97. زهير قاسيمي، **دور الأسرة والمدرسة في التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل**

98. صابر أحمد عبد الباقي ، **علم اجتماع السكان** (السعودية –جامعة الملك فيصل

http://www.ckfu.org/vb/attachment.php?attachmentid=146417&d=1380747421

99. طارق عبد الرؤوف عامر، **المؤسسات التربوية ودورها في التنشئة الاجتماعية**(

http://tafawokmath.hisforum.com/t503-topic

100. عبد العزيز قريش، **مفهوم المواطنة وحقوق المواطن -الجزء الثالث** في

http://www.oujdacity.net/international-article-12530-ar/international-article-12530-ar.html

(2015/04/23)

101. عبد الله احمد عبد الله المصراتي ، **الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي** (ليبيا ، دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بن غازي

http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/ResearchesCenter/studiesmagazine/Archive/1435

(/Documents/em_dar_59_6.pdf

102. محاضرة ، **النظريات العاملية في التغير الاجتماعي**

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CBwQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.ckfu.org%2Fvb%2Fattachment.php%3Fattachmentid%3D83620%26d%3D1353867875&ei=NIU3VdiRJ8WuswHmuYOwBA&usg=AFQjCNGmM4xF-8QShVwZ2J3wn1Ax4bhRdw&sig2=EmUyLPsjyW-3dmEOGKegcw&bvm=bv.91071109,d.ZGU

103. محمد الخشاني، **أسباب الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا،**

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208

2015/03/06.

104. الفوزان, عبد الله محمد عبدالمحسن، **النماذج النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية : دراسة نظرية**

http://repository.nauss.edu.sa/en/handle/123456789/61443 (2015 / 2 / 4-6 م)

105. محمد قرقب ، **التوجيـه و الإرشـاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائـر**،

.(2015/04/29 http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=14923.0;wap2)

106. محمد معمر ، **أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية، "دراسة ميدانية"**

(2015-03-07 http://www.djazairess.com/eloumma/7032)

107. الموقع الالكتروني قناة

108. **الجزائر http://www.algeriachannel.net/2009/06 /شواطئ-مجهولة-دخلت-التاريخ-عبر-قوارب-**

تم التصفح يوم 2015/04/20

109. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-21-12-12/04-14. (2015/04/30 ،)

110. **الموقع الرسمي لوكالة التنمية الاجتماعية ADS**

111. نزيرة أسعد، **إقرار إنشاء مرصد عربي للهجرة والتنقل في مقر منظمة العمل العربية**،

http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/190772015/04/29 ()

112. **الهجرة غير الشرعية وجدت لها حلا في تونس** مجلة العربي الحر،

http://www.freearabi.com/IlligalImmigration.htm .(2015/04/20)

113. يوسف عناد زامل ، **سوسيولوجية التغيير قراءة مفاهمية في ماهية التغيير واتجاهاته الفكرية**،(الكويت،

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=50340 (2015/04/10)

114. موقع الإحصائيات العالمية، **www.statistiques-mondiales.com**

قائمة المراجع باللغة الأجنبية.

أ- باللغة الفرنسية

115. Naima Guennouni, **les droits des Migrants dans les pays du Maghreb (Tunisie, Algérie, Maroc** Khadija Elmadmad, **Les Migrants et leursdroits au Maghreb** (maroc la croisee des chemms

Dictionnaire

116. Abdel Fattah Mourad Partie .**Dictionnaire Mourad des termes juridiques**. économique et commerciaux 02em Partie , Lieu et Année de publication non spécifies . pp 944-945

Journaux

117. Guillant Michelle, **La Mosaique des migrations africaines** Revue Esprit N° 160 Aout- September 2005 Paris page

les sites Web

118. BENELKADI Kamel "**Migration développement, les africains planchent sur une question commune** "
http://www.algeria-watch.org/fr/mrv/mrvref/action_commune.htm (N° 4676, du 30/04/2006)

119. Migration Policy Institute (MPI) Data Hub
http://www.migrationpolicy.org/programs/us-immigration-policy-program.

ب-باللغة الانجليزية

120. Collenthouez, **Migration and Human-Security**, (Berlin , Paper Submitted to the international Migration Berlin Programme for the Consolations International Migration, 12-22 October, 2002

فهرس الجداول.

- جدول نسبة متوسط عمر الجزائريين من 2014/2008 32
- جدول تطور أعداد المهاجرين في دول المغرب العربي من سنة 1960 إلى غاية 2015 42
- جدول نسبة النمو في الجزائر من 2006 إلى 2013. 47
- جدول معدل الهجرة في الجزائر من 2008 إلى 2014 50
- جدول مصالح وفرق شرطة الحدود 93
- جدول عدد القضايا التي تورط فيها الأفارقة تخص التزوير واستخدام التزوير من 2003 الى 2006. 100

فهرس الخرائط والصور.

- صور توضح أماكن إقامة المهاجرين الأفارقة في صحراء الجزائر 35
- خريطة توضح طرق ومنافذ تسلل المهاجرين غير الشرعيين من الحدود الجنوبية الجزائرية. 39
- خريطة توضح أهم مسالك المهاجرين غير الشرعيين انطلاقا من السواحل الجزائرية إلى السواحل الأوروبية 40

فهرس المحتويات

شكر .....

إهداء .....

ملخص .....

قائمة المختصرات. .....

مقدمة 1

الفصل الأول : مفاهيم ومعالم الهجرة غير الشرعية 9

المبحث الأول: مفهوم الهجرة الغير شرعية 11

المطلب الأول: تعريف الهجرة. 11

المطلب الثاني: أنواع الهجرة 14

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية وتمييزها هن بعض المفاهيم المشابهة لها: 16

المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة. 21

المطلب الأول: التفسير الاقتصادي لظاهرة الهجرة. 21

المطلب الثاني: التفسير الاجتماعي و الثقافي للهجرة: 23

المطلب الثالث: نماذج سياسية وأمنية لتفسير ظاهرة الهجرة: 26

المبحث الثالث : خصائص المهاجرين ومسالك الهجرة غير الشرعية. 30

المطلب الأول : خصائص المهاجرين غير الشرعيين: 30

المطلب الثاني : أشكال الهجرة الغير شرعية من منظور مصالح شرطة الحدود. 33

المطلب الثالث: معابر الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي. 37

الفصل الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر والآليات الوقائية للتصدي لها 44

المبحث الأول: أسباب ظاهرة الهجرة الغير شرعية في الجزائر 46

المطلب الأول : الأسباب الاقتصادية والقانونية. 46

المطلب الثاني : الأسباب السياسية والأمنية. 50

المطلب الثالث : الأسباب الاجتماعية و الثقافية. 52

المبحث الثاني : انعكاسات الهجرة غير الشرعية. 56

المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية. 56

المطلب الثاني: الانعكاسات السياسية والأمنية. 58

المطلب الثالث : الانعكاسات الاجتماعية والثقافية. 60

المبحث الثالث: دور المؤسسات التربوية في الوقاية من الهجرة غير الشرعية.....64
المطلب الأول: دور الأسرة والمسجد. 64
المطلب الثاني: دور المدرسة و الوسط الاجتماعي.....67
المطلب الثالث: دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام. 69
الفصل الثالث : جهود الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية 73
المبحث الأول: الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. 75
المطلب الأول : تنظيم دخول وإقامة الأجانب.....75
المطلب الثاني: جريمة مغادرة الإقليم الجزائري بصفة غير شرعية 80
المطلب الثالث: جريمة تهريب المهاجرين 82
المبحث الثاني: جهود الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية. 86
المطلب الأول: الآليات الاقتصادية في التصدي للهجرة غير الشرعية.....86
المطلب الثاني: الأجهزة الأمنية. 89
المطلب الثالث: الإجراءات التنظيمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....94
المبحث الثالث: التعاون الدولي ودور المنظمات واللجان الدولية في مكافحة الهجرة غـير الشـــرعية.....98
المطلب الأول: التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....98
المطلب الثاني : الاتفاقيات الإقليمية في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية.....102
المطلب الثالث : دور المنظمات واللجان الولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. 105
الخـــاتمة.....109
ملحق رقم (01): 113
قـائـمة المـراجع 112
فهرس الجداول. 126
فهرس الخرائط والصور. 126
فهرس المحتويات 127